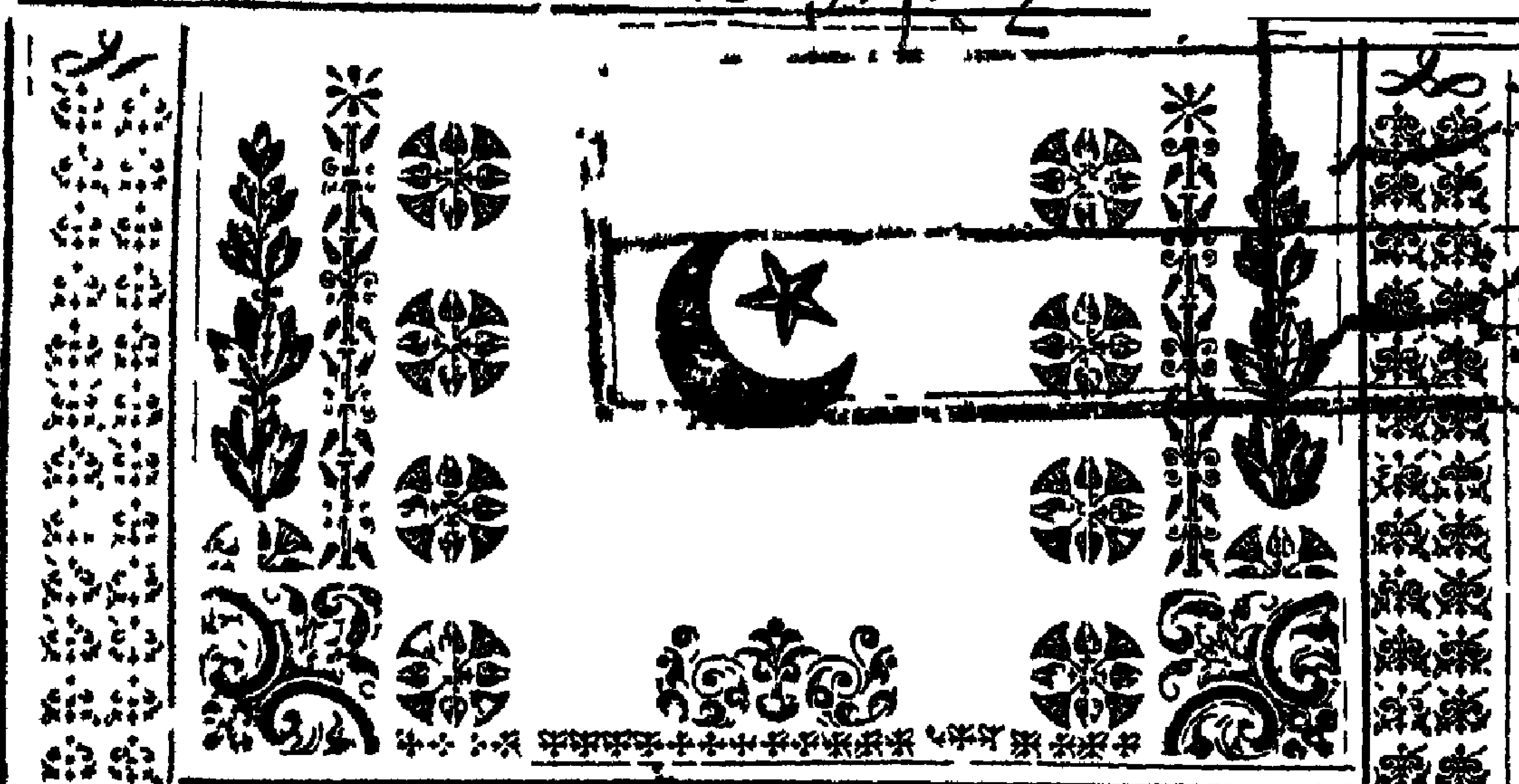
الجزء الرابع

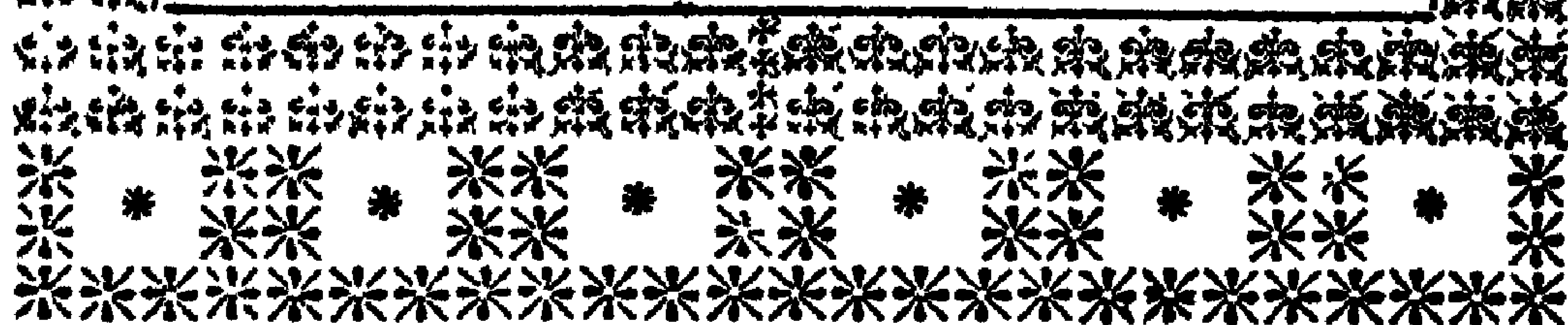
من

الاشباه والنظائر في النحو

للشيخ العلامة جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى
وكان مولده سنة (٨٤٩) ووفاته سنة (٩١١)
فكان عمره احدى وستين سنة وعشرة
اشهر وثمانية عشر يوما وقد بلغت
مؤلفاته اربع مائة وخمسين عددا
رحمه الله تعالى ونفعنا
بعلومه آمين

طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة بمحروسة
حيدرآباد الدكن عمرها الله الى اقصى الزمن
(١٣١٦)
الهجرية






﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿الكلام على مسئلة الاستفهام للشيخ الامام جمال الدين بن هشام نفع الله ببركته جميع الانام وغفرله ولجميع اهل الاسلام *انه على مايشاء قدير والحمد لله﴾

بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والتسليم على سيدنا محمد اشرف المرسلين * وعلى اله وصحابته اجمعين *وبعد* فهذه مسئلة في (شرح حقيقة الاستفهام والفرق بين ادواته على حسب ما التمس مني بعض الاخوان *والله المستعان* وعليه التكلان* ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم *وفيه فصول*

﴿الاول في تفسيره﴾

اعلم ان حقيقة الاستفهام انه طلب المتكلم من مخاطبه ان يحصل في ذهنه مالم يكن حاصلا عنده مما سأله عنه وقال بعض الفضلاء ينبغي ان يكون المطلوب يحصل ذلك في ذهن اعم من ذهن المتكلم وغيره كما ان حقيقة الاستغفار

الذي هو طلب الغفر وهو الستر اعم من ان يكون المطلوب له هو المتكلم اوغيره ولهذا تقول استغفرت لفلان كما تقول استغفرت لنفسي وفي التنزيل فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول * وتكون فائدة الاستفهام لغيرك ان يتكلم المجيب بالجواب فيسمعه من جهل فيستفيده * فقلت * لوصح ذلك لم تطبق العلماء على ان ما ورد منه في كلامه سبحانه مصروف الى معنى آخر غير الاستفهام ولوكان على ماذكر لم يستحل حمله على الظاهر ويكون المراد منه ان يجيب بعض المخاطبين فيفهم الجواب من لم يكن عالما به * فان قيل * فما سبب الفرق بين طلب المغفرة مثلا وطلب الاستفهام * قلت * طلب الانسان المغفرة لغيره مما يقع في العادة كما يطلب ذلك لنفسه واما طلبه لغيره ان يفهمه الشخص المطلوب منه مع كون الطالب عالما فهو وان كان ممكنا الا انه لا تدعو الحاجة الى ارادته غالبا فان المتكلم اذا كان عالما كان اسهل من طلبه من غيره ان يفهمه هو فلذلك لم ينصرف ارادة الواضع الى ذلك القصد لعدم الحاجة اليه غالبا *

* الفصل الثاني في تفسير المطلوب باداة الاستفهام وتقسيم الاداة باعتباره *

اعلم ان المطلوب حصوله في الذهن اما تصور او تصديق وذلك لانه اما ان يطلب حكما بنفي او اثبات وهو التصديق او لا وهو التصور والادوات بالنسبة اليهما ثلاثة اقسام * مختص بطلب التصور * وهو ام المتصلة وجميع اسماء الاستفهام * ومختص بطلب التصديق * وهو ام المنقطعة وهل * ومنزل بينهما * وهو الهمزة التي تستعمل مع ام المتصلة تقول في طلب التصور ازيد الخارج فان المطلوب تعيين الفاعل لا نفس النسبة وفي طلب التصديق اخرج زيد كذا مثلوا والظاهر انه محتمل لذلك بان يكون المتكلم شاكا في حصول النسبة

ومحتمل لطلب تصور النسبة وبيان ذلك ان المتكلم اذا شك في ان الواقع من زيد خروج او دخول فله في السوال طرق * احدها * اخرج زيد ام دخل وجوابه بالتعيين فيحصل مراده بالتنصيص عليه * والثانية * اخرج زيد * والثالثة ادخل زيد فانه يجاب في كل منها بنعم او بلا و يحصل له مراده وانه اذا اجيب بنعم علم ثبوت ماسأل عنه وانتفاء الفعل الذي لم يسأل عنه واذا اجيب بلا علم انتفاء ماسأل عنه وثبوت مالم يسأل عنه * وتلخيصه ان تصديق المذكور يقتضي تكذيب غيره وبالعكس وغرض السائل حاصل على كل تقدير وغاية ماتخلف في هاتين الطريقين ان السامع لا يعلم هل السائل متردد بين نسبتين او بين حصول نسبة وعدمها وهذا امر خارج عما نحن فيه وليس من الاوجه التي يحتملها هذا الكلام ان يكون المراد بالاستفهام طلب تعيين المسند اليه وذلك بان يكون المتكلم عالما بوقوع الفعل ولكن جهل عين الفاعل فانه لو اريد ذلك لم يول اداة الاستفهام ماهو عالم بحصوله وهو الفعل ويؤخر عنها ماهو شاك فيه وهو الفاعل وانما كان سبيله ان يعكس الامر فيقول ازيد خرج وعلى هذا فاذا قيل ازيد خرج احتمل الكلام ما احتمله ذلك المثال واحتمل مع ذلك وجها اخر وهو السؤال عن المسند اليه وتكون الجملة على هذا التقدير الاخير اسمية لا فعلية وعلى تقدير ان السوال عن المسند فعلية لا اسمية وارتفاع الاسم حينئذ بفعل محذوف على شريطة التفسير وعلى تقدير انه عن النسبة محتملة للاسمية والفعلية والارجح الفعلية لان طلب الهمزة للفعل اقوى فهي به اولى والنحويون يجزمون برجحان الفعلية في هذا المثال ونحوه مطلقا بناء على ماذكرنا من اولوية الهمزة بالجمل الفعلية والتحرير ماذكرنا فمتى قامت قرينة ناصة على ان

السؤال عن المسند اليه تعينت الاسمية او عن المسند تعينت الفعلية والا فالامر على الاحتمال وترجيح الفعلية كما ذكروا * واما اسماء الاستفهام فكلها متضمنة معنى الهمزة التي يطالب بها التصور والنحويون يقولون معنى الهمزة او يطلقون وهو صحيح الا ان فيه اجمالا ونقصا في التعليم وانما لم يوضحوا ذلك لان الكلام في هذه الاغراض ليس من مقاصدهم *

الفصل الثالث في الفرق بين قسمي ام

تفترق ام المتصلة وتسمى المعادلة ايضا وام المنقطعة وتسمى المنفصلة ايضا من كل واحدة من جهتي اللفظ والمعنى من اربعة اوجه * فاما الاوجه اللفظية * فاحدها * باعتبار ماقبلها وذلك ان ماقبل المتصلة لا يكون الا استفهاما لفظا ومعنى او استفهاما لفظا لا معنى فالاول نحو ازيد قائم ام عمرو والثاني نحو سواء علي اقمت ام قعدت فان الهمزة هنا قد خلع منها معنى الاستفهام ولهذا يصح في مكانها ومكان مادخلت عليه المصدر فيقال سواء علي قيامك وقعودك ويصح تصديق الكلام الذي هي فيه وتكذيبه ولا يستحق المتكلم به جوابا واستعملت في لازم الاستفهام وهي التسوية الا ترى ان الطالب لفهم الشئ استوى عنده وجوده وعدمه اعني استوائهما في اصل الاحتمال وان كان احدهما قد يكون راجحا وهذا المعنى اشار اليه سيبويه رحمه الله بقوله وانما جاز الاستفهام هنا لانك سويت الامرين عندك كما استوى ذلك حين قلت ازيد عندك ام عمرو فجرى هذا على حرف الاستفهام كما اجرى على النداء نحو قولهم اللهم اغفر لنا ايتها العصابة انتهى * وماقبل المنقطعة يكون استفهاما نحو هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات

والنور * وخبر انحو تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون افتراه * والوجه الثاني * باعتبار ماقبلها ايضا * وذلك ان الاستفهام قبل المتصلة لا يكون الا بالهمزة التي يطلب بها التصور او التسوية كما قدمنا والاستفهام الذى قبل المنقطعة لا يكون بوحدة منها بل تارة يكون بغير الهمزة البتة كما في قوله تعالى هل يستوى الاعمى و البصير الآية وقول علقمة بن عبدة *

هل ما علمت وما استودعت مكتوم * اذ حبلها اذ نأتك اليوم مصروم
ام هل كبير بكى لم يقض عبرته * اثر الاحبة يوم البين مشكوم

وبان يكون بالهمزة التي يطلب بها التصديق نحوا قام زيد ام قعد عمرو اذا اردت بام الاضراب عن الاول فان اردت الاستفهام عن الواقع بين النسبتين فام متصلة فالكلام على هذا محتمل للمتصلة و المنفصلة بحسب الغرض الذى تريده هذا معنى كلام جماعة * وقال ابن هشام الخضراوى من شرط ام المتصلة ان لا يكون بعدها فعل و فاعل الا وقبلها فعل وفاعل والفاعل في كل من الجملتين واحد نحو اقام زيد ام قعد فان قلت اقام زيد ام قعد عمرو كانت منقطعة وكذا اذا كان ماقبلها مبتدأ وخبرا فلا بد من اتحاد الخبرين نحوا زيد منطلق ام عمرو فان قلت ام عمرو جالس كانت او منقطعة وكذا اذا خالفت بين الجملتين نحو اقام زيد ام عمرو منطلق انتهى وهذا مخالف لما تقدم ولا شك ان تخالف الخبرين او الفاعلين او الجملتين يقتضى بظاهره الانقطاع واما انه يصل الى ايجاب ذلك فلا وقد نصوا على اتصال ام فى قوله *

ما ابالى انت بالحزن تيس * ام جفانى بظهر غيب لئيم

مع اختلاف الفاعلين * وفي قوله *

ولست ابالى بعد فقدى مالكا * اموتى ناء ام هو الآن واقع

مع اختلاف الخبرين * وقد يجاب بان الجملتين هنا فى تاويل المفردين فلذلك تعين الاتصال لان ماقبل ام ومابعدها لا يستغنى باحدهما عن الآخر كما في قولنا ازيد ام عمرو في الدار واذا اتحد الخبران نحو ازيد قائم ام عمرو قائم احتمل الكلام الاتصال والانقطاع باختلاف التقديرين * فان قيل * فلم جزم الجميع في نحو ازيد قائم ام عمرو بالاتصال مع امكان الانقطاع بان يكون مابعدها مبتدأ حذف خبره * قيل * لان الكلام اذا امكن حمله على التمام امتنع حمله على الحذف لانه دعوى خلاف الاصل بغير بينة ولهذا امتنع ان يدعى في نحو جاء الذى فى الدار ان اصله الذي هو في الدار * والوجه الثالث * باعتبار مابعدها * وهو ان المتصلة لاتدخل على الاستفهام بخلاف المنقطعة فانها تدخل عليه ويكون بالحرف كما تقدم في الآية الكريمة وفى بيتى علقمة بن عبدة وبالاسم كما فى قول الله تعالى ام ماذا كنتم تعملون * ام من هذا الذي هو جند لكم * وقول الشاعر *

ام كيف ينفع ماتعطي العلوق به * رئمان انف اذ اماضن باللبن

* والوجه الرابع * باعتبار ماقبلهما ومابعدها جميعا وهو ان المتصلة تقع بين المفردين وبين الجملتين والمنقطعة لاتقع الابين الجملتين فاما قولهم انها لابل ام شاء فمحمول عند النحويين على اضمار مبتدأ وقد خرق ابن مالك اجماعهم في ذلك فادعى ان المنقطعة قد تعطف المفرد محتجا بما رواه من قول بعضهم ان هناك لابلا ام شاء بالنصب ومحمل هذا عند الجماعة

ان ثبت على اضمار فعل اي ام ارى شاء لا على العطف على اسم ان ولقوله رحمه الله وجه من النظر وهو ان المنقطعة بمعنى بل والهمزة وقد تجرد لمعنى بل فاذا استعملت على هذا الوجه كانت بمنزلة بل وهي تعطف المفردات بل لا تعطف الا المفردات فاذا لم يجب لام هذه ان تعطف المفردات فلا اقل من ان يجوز * فان قيل * لو صح هذا الاعتبار لكان ذلك كثيرا كما في العطف ببل ولم يكن نادرا ولا قائل بكثرته بل الجمهور يقولون بامتناعه البتة وابن مالك يقول بندوره * قيل * الذي منع من كثرته ان تجرد ام المنقطعة لمعنى الاضراب مع دخولها على منفرد لفظا قليل وتبين من هذا انه كان ينبغي لابن مالك ان يقول وقد تعطف المفرد ان تجردت عن معنى الاستفهام * وقد يجاب * بانه استغنى عن هذا التقييد بما هو معلوم من حكم الاستفهام بالهمزة وانه لا يدخل على المفردات فكذا الاستفهام بام التي هي في قوة الهمزة و بل * واما قول الزمخشري في انا المبعوثون او آباؤنا * ان اباؤنا عطف على الضمير في مبعوثون وساغ العطف على الضمير المتصل للفصل بين العاطف والمعطوف عليه بالهمزة فمردود بما ذكرنا * واما اوجه المعنى * فاحدها * ما اسلفناه في صدر المسئلة من ان المتصلة لطلب التصور والمنقطعة لطلب التصديق * و الثاني * ان المتصلة تفيد معنى واحدا والمنقطعة تفيد معنيين غالبا وهما الاضراب والاستفهام * والثالث * ان المتصلة ملازمة لافادة لاستفهام او لازمه وهو التسوية والمنقطعة قد تنسلخ عنه راسا وسبب ذلك ما قدمناه من انها تفيد معنيين فاذا تجردت عن احدهما بقي عليها المعنى الآخر والمتصلة لا تفيد الا الاستفهام فلو تجردت عنه صارت مهملة ومما يدل على

ان المقطعة قد تاتي لغير الاستفهام دخولها على الاستفهام كما قدمنا من الشواهد وبهذا يعلم ضعف جزم النحويين او اكثرهم في انها لا بل ام شاء بان التقدير بل اهي شاء اذ يجوز ان يكون التقدير بل هي شاء على ان المتكلم اضرب عن الاول واستانف اخبارا بانها شاء وعلى هذا المعنى اتجه لابن مالك ان يدعي انها عاطفة مفردا على مفرد كما قدمنا ويعلم ايضا غلط ابن النحوية وغيره في استدلالهم بنحو ام هل تستوى الظلمات والنور * وبيتى علقمة على ان هل بمعنى قد ظنا منهم ان معنى الاستفهام لا يفارق ام والاستفهام لا يدخل على الاستفهام وجعلوا هذا نظير الاستدلال بقوله * اهل رأونا بوادى القف ذى الاكم * ومما يقطع به على قولهم بالبطلان انها في البيت داخلة على الجملة الاسمية وقد لا تدخل عليها * فان قيل * لعلهم يقدرون ارتفاع كثير بفعل محذوف على حد وان احد من المشركين استجارك * فالجواب * ان ذلك ممتنع بعد قد فكذلك ما راد فها * الوجه الرابع * ان الاستفهام الذى تفيده المتصلة لا يكون الا حقيقيا والذى تفيده المنقطعة لا يكون حقيقيا نحو انها لا بل ام شاء على احد الاحتمالين وغير حقيقي نحو ام اتخذ مما يخلق بنات ام له البنات ولكم البنون ام تسألهم اجرا فهم من مغرم مثقلون ام عندهم الغيب * الآيات *

﴿ تقرير آخر في الفرق مختصر ﴾

اعلم ان الفرق بين المتصلة والمنقطعة من اوجه * احدها * ان ماقبل المتصلة لا يكون الا استفهاما وماقبل المقطعة يكون استفهاما وغيره * والثانى * ان مابعدها يكون مفردا وجملة ومابعد المنقطعة لا يكون الا جملة * والثالث * انها تقدر مع الهمزة قبلها باى ومع الجملة بعدها بالمصدر والمنقطعة تقدر وحدها

بل و الهمزة * و الرابع * انها قد تحتاج للجواب وقد لا تحتاج و المقطعة تحتاج للجواب * و الخامس * ان المتصلة اذا احتاجت الى جواب فان جوابها يكون بالتعيين و المنقطعة انما تجاب بنعم اولا * والسادس * ان المتصلة عاطفة والمقطعة غير عاطفة و ممن نص على هذا ابن عصفور في (مقربه) وفيه خلاف مشهور والله تعالى اعلم و هو حسبنا و نعم الوكيل *

﴿ بيان قول القائل كانك بالدنيا لم تكن و بالاخرة لم تزل ﴾

﴿ و من كلامه ايضا على قول القائل كانك بالدنيا لم تكن و بالاخرة لم تزل ﴾

* بسم الله الرحمن الرحيم * الحمد لله حمدا يوافي نعمه * و يكافي مزيده * اختلف في كانك بالدنيا لم تكن و بالاخرة لم تزل * في مواضع * احدها * في تعيين قائله * والثاني * في معنى كان * والثالث * في توجيه الاعراب فاما قائله فاختلف فيه على قولين * احدهما * انه النبي صلى الله عليه و آله وسلم * و الثاني * انه الحسن البصري رحمه الله و قد جزم بهذا جماعة فلم يذكروا غيره منهم الشيخ ابو عبد الله محمد بن محمد بن عمرون الحلبي في (شرح المفصل) و ابو حيان المغربي في (شرح التسهيل) * فاما معنى كان فاختلف فيه ايضا على قولين * احدهما * للكوفيين زعموا انها حرف تقريب و ليس فيها معنى التشبيه اذ المعنى على تقريب زوال الدنيا وتقريب وجود الآخرة وجعلوا من ذلك قولهم كانك بالشتاء مقبل و كانك بالفرج آت وهذا تستعمله الناس في محاوراتهم و يقصدونه كثيرا يقولون كانك بفلان قد جاء * والثاني * للبصريين زعموا انها حرف تشبيه مثلها في قولك كان زيدا اسد ولم يثبتوا مجيئها للتقريب اصلا و المعنى كان حالتك في الدنيا حال من لم يكن فيها و كان حالك في الآخرة حال من لم يزل بها فالمشبه و المشبه به حالتان لا الشخص والفعل الذي هو الجنس

وايضاح هذا ان الدنيا لما كانت الى اضمحلال وزوال كان وجود الشخص بها كلا وجود وان الآخرة لما كانت الى بقاء ودوام كان الشخص كانه لم يزل فيها ولا شك ان المعنى المشهور لكان هو التشبيه فمهما امكن الحمل عليه لا ينبغى العدول عنه وقد امكن عليه وجه ظاهر فانتفى المصير اليه * واما توجيه الاعراب وهو الذي يسأل عنه فاضطربت اقوال النحويين فيه اضطرابا كثيرا والذى يحضر في الان من ذلك اقوال * احدها * للامام ابي علي الفارسى رحمه الله زعم ان الاصل كان الدنيا لم تكن والاخرة لم تزل ثم جيئ بالكاف حرفا لمجرد الخطاب لا موضع لها من الاعراب كما انها مع اسم الاشارة كذلك وكذلك هي في قولهم ابصرك زيدا اى ابصر زيدا والكاف حرف لا مفعول لان ابصر لا يتعدى الى واحد وجيئ بالباء زائدة فى اسم كان كما زيدت فى اصل المبتدأ في قولهم بحسبك درهم وقولهم خرجت فاذا بزيد وهذا القول اشتمل على امرين مخالفين للظاهر وهما اخراج الكاف عن الاسمية الى الحرفية واخراج الباء عن التعدية الى الزيادة * والقول الثاني * لابي الحسن ابن عصفور وهو قول افقه من قول الفارسى زعم ان الكاف حرف خطاب اتصلت بكان فابطلت اعمالها وازالت اختصاصها ولهذا دخلت على الجملة الفعلية والباء بالدنيا وبالآخرة زائدة كما زيدت في المبتدأ الذى لم تدخل عليه كان وقد مثلناه والذى حمله على زعمه زوال اعمالها انه لم يثبت زيادة الباء فى اسم كان وثبت زيادتها في المبتدأ * وقد اشتمل قوله على اربعة امور * منها * امران الذان استلزمهما قول الفارسى وقد شرحناها * ومنها * دعواه الغاء كان ولم يثبت ذلك الا اذا اقترنت بما الزائدة كما في قوله تعالى كانما يساقون *

و دعواه ان الباء حرف تكلم كما ان الكاف حرف خطاب وهو لم يصرح بهذا ولكنه يلزمه ان لا يمكنه ان يدعي انه اسم الا انه قد ادعى الغائها ولا يمكنه ان يدعي انه مبتدأ لامرين * احدهما * ان الباء ليست من ضمائر الرفع وانما هي من ضمائر النصب والجر كما في قولك اكرمني غلامي * والثاني * انها لو كانت مبتدأ لكان ما بعدها خبرا ولو قيل مكان كاني بك تفعل انا تفعل لم ترتبط الجملة بالضمير وقد استقر ان الجملة المخبر بها لا بد لها من رابط يربطها * ومنها * انه صرح بانها قد دخلت على الجملة الفعلية في قولهم كاني بك تفعل فلا يخلو اما ان يدعي ان الباء في بك زائدة والياء مبتدأ والاصل انت تفعل فلما دخلت الباء على الضمير المرفوع انقلبت ضمير جر او يدعي ان الباء متعلقة بيفعل فان ادعى الاول فالجملة اسمية لا فعلية وبطل قوله انها دخلت على الجملة الفعلية وان ادعى الثاني فلا يجوز في العربية ان يقول عجبت مني ولا عجبت منك بكون الفاعل ضميرا متصلا بالفعل والمفعول ضميرا عائدا الى ما عاد اليه ضمير الفاعل وقد تعدى اليه الفعل بالجار ولهذا زعم ابو الحسن في قوله *

هون عليك فان الامور * بكف الاله مقاديرها

ان على اسم منصوب بهون لا حرف متعلق بهون لان الكاف على التقدير الاول مخفوضة باضافة على ولا عمل فيها البتة وعلى التقدير الثاني منصوبة الموضع بالفعل ولا يجوز تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل وينبغي له ان يقول بذلك في مثل قوله تعالى امسك عليك زوجك * وفي هذا الموضع مباحث ليس هذا موضعها لان فيها خروجا عن المقصود * والقول الثالث * لجماعة من النحويين رحمهم الله تعالى ان الكاف اسم

كان ولم تكن الخبر والباء ظرفية متعلقة بتكن ان قدرته كان تامة او بمحذوف هو الخبر ان قدرت ناقصة وعلى هذا القول فالتاء في تكن للخطاب لا للتانيث وضميرها للمخاطب لا للدنيا وكذا البحث في لم تزل وعلى القولين الاولين الامر بالعكس التاء للتانيث والضميران للدنيا وللآخرة وهذا القول خير من القولين قبله والمعنى كانك لم تكن في الدنيا وكانك لم تزل في الاخرة * والقول الرابع * لابن عمرون رحمه الله ان الكاف اسم كان وبالدنيا وبالاخرة خبر كان وكل من جملتي لم تكن ولم تزل في موضع نصب على الحال وانما تمت الفائدة بهذا الحال والفضلات كثيرا ما يتوقف عليها المعنى المراد من الكلام كقولهم مازلت بزيد حتى فعل فان الكلام لا يتم بقولهم حتى فعل وقد جاء ذلك في الحال كقوله تعالى فما لهم عن التذكرة معرضين * فما مبتدأ ولهم الخبر والتقدير واي شيء استقر لهم ومعرضين حال من الضمير المجرور باللام ولا يستغني الكلام عنه لان الاستفهام في المقر عنه لا عن غيره * وخطر لى وجه ظننت انه اجود من هذه الاقوال وهو ان الكاف اسم كان ولم تكن الخبر وبالدنيا في موضع الحال من اسم كان والعامل فى الحال العامل في صاحبها وهو كان كما علمت في رطبا ويابسا من قوله *

كان قلوب الطير رطبا ويابسا * لدى وكرها العناب والحشف البالى

المعنى كانك في حالة كونك فى الدنيا لم تكن اى بها وكانك في حالة كونك في الاخرة لم تزل اى بها وهذا عكس قول ابن عمرون * فان قلت * يدل على صحة ما قاله من ان جملة لم تكن ولم تزل حال لا خبر انه قد روى كانك بالدنيا ولم تكن وبالاخرة ولم تزل والجملة الحالية تقترن بالواو بخلاف الجملة

الخبرية و يقال كانك بالشمس وقد طلعت * قلت * ان سلم ثبوت الرواية فالواو زائدة كما قال الكوفيون في قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد * يصدون هو الخبر والواو زائدة وكما قال ابو الحسن في قوله تعالى ولما ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى * ان وجاءته البشرى جواب لما والواو زائدة وفي قوله تعالى حتى اذا جاءوها وفتحت ابوابها * ان فتحت جواب اذا والواو زائدة الى غير ذلك واما كانك بالشمس وقد طلعت فلا نسلم ثبوته وهو مشكل على قولي و قوله اذ لا يصح على قوله ان يكون بالشمس خبرا عن اسم كان و التقدير كانك مستقر بالشمس و لا يصح على قولي ان يكون قد طلعت خبرا عن اسم كان لعدم الضمير فاذا كان لا يخرج على قوله ولا على قولي فما وجه ايراده اياي على ما قلته * فان قلت * فلم عدلت عما قاله من ان الظرف خبر والجملة حال الى عكس ذلك * قلت * لوجهين * احدهما * ان على ما قلته يكون الخبر محط الفائدة وعلى ما قاله يكون محط الفائدة الحال كما تقدم شرحه و لا شك ان كون الخبر محط الفائدة اولى * و الثاني * ان العرب قالت كانك بالشتاء مقبل و كانك بالفرج آت فلفظوا بالمفرد الحال محل الجملة مرفوعا لا منصوبا نعم قول ابن عمرون متجه في قول الحريري كاني بك تنحط الى القبر و تنغط فهذا لا ينبغي ان يعدل فيه عن تخريجه فيكون الظرف خبرا وتنحط حالا عن ياء المتكلم لعدم الرابط على ان المطرزي خرجه على ان الاصل كانني ابصرك ثم حذف الفعل لدلالة المعنى عليه فانفصل الضمير و زيدت الباء في المفعول ولا شك ان فيه تكلفا من وجهين اضمار الفعل و زيادة الباء مع امكان الاستغناء عن ذلك

ثم يكون قوله تنحط حالا من الكاف ولا خبر والفائدة متوقفة عليه اذ لو صرح بالحذف فقيل كأني ابصرك لم يتم المراد فما قاله ابن عمرون اولى لسلامته من هذا التكلف ولا يلزم من تغير قول ابن عمرون في هذا الموضع ان يحمل عليه كانك بالدنيا لم تكن لان ذاك تركيب آخر مغاير لهذا التركيب ومثل قول الحريري قولهم كاني بك تفعل كذا * وقد انتهى القول في هذه المسئلة على مااقتضاه الحال من ضيق الوقت واعجال المتقاضى للكلام المذكور والحمد لله اولا وآخرا وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا نجزت يوم الاثنين السادس والعشرين من شهر الله المحرم سنة اربع وخمسين وسبعمائة *

﴿الكلام على اعراب انت ومالك وكل رجل وضيعته ونحو ذلك﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

قال شيخنا الامام العالم العلامة جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام رحمه الله وقفت على اسئلة مشكلة لبعض علماء عصرنا وها انا موردها مفصلة ومدون كل منها بما تيسر لي من الجواب وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب * قال رحمه الله المسئول الاطلاع على ما نقل الناس في قولهم انت اعلم ومالك وتبيين المعطوف عليه ما هو وعلى القول بانه عطف لفظي غير راجع الى المعنى * واقول * ان الكلام في هذا الموضع في مقامين * احدهما * في بيان اشكال هذا المثال * والثاني * في الجواب عما تضمنه السؤال * فاما الاول * فاعلم انه لا يخلو ما بعد الواو في هذا المثال من ان يكون معطوفا على المبتدأ او على الخبر او على ضميره او غير معطوف وكل مشكل * اما الاول * فلاستلزامه مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في التجرد للاخبار عنه باعلم * واما الثاني * فلاستلزامه مشاركته له

في الاخبار به عن انت * واما الثالث * فلاستلزامه مشاركته في اسناد اعلم اليه وكل ذلك ظاهر الامتناع من حيث المعنى ويلزم على الثالث ايضا من حيث الصناعة رفع اسم التفصيل للظاهر في غير مسئلة الكحل والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فصل وهما ضعيفان فان استسهل الاول بانهم يغتفرون في الثواني مالا يغتفرون في الاوائل اجيب بان اغتفارهم ذلك لم يثبت في مسئلة رفع اسم التفصيل الظاهر في غير محل النزاع فيحمل هذا عليه * واما الرابع * فانه لا بد من تقدير خبر آخر حينئذ فان قدر المحذوف مبتدأ فالتقدير انت ومالك وان قدر خبرا فالتقدير ما لك اعلم وكلاهما ظاهر الاستحالة ولا يمكن ان يقدر مبتدأ او خبر غير ما تقدم ذكره لان مثل هذا الحذف مشروط بكون المحذوف مماثلا للمذكور كما في قوله تعالى اكلها دائم وظلها * وقوله تعالى ءانتم اعلم ام الله * في قول من قدر ام منقطعة وذلك لما انعقد عليه قول الجمهور من ان ام المنقطعة لا تقع الا بين جملتين فيجب على قولهم تقدير الخبر كما وجب في انها لابل ام شاء تقدير المبتدأ واما اذا قدرت ام المتصلة وهو الظاهر فلا حذف * واما الثاني * فمجموع ما رأيت في ذلك ثلاثة اوجه * احدها * ان مالك معطوف على انت واعلم خبر عنهما واعتذر عن نسبة اعلم الى المال بوجهين * احدهما * انه لما كان النظر في المال يلزم منه في الاكثر مجيئه على حسب اختيار الناظر فيه نسب العلم اليه مجازا قاله ابن الصائغ وعلى قوله فالواو للتشريك في اللفظ والمعنى كما هو قاعدتها وفي هذا الوجه نظر بعد تسليم جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز لانا لا نعلمهم اجازوه الا في المجازي اللغوى اما في المجازى العقلى بان يسند اللفظ الى امرين معا الى احدهما بطريق الحقيقة

والى الآخر بطريق المجاز فلا ثم لا خفاء بما في هذا الوجه من البعد في المعنى * الوجه الثاني * ان هذا عطف لفظي لم يقصد به التشريك في المعنى وهذا القول مشكل في الظاهر لمخالفته لما عليه اطباق النحويين من ان الواو العاطفة للمفرد تقتضي التشريك في اللفظ والمعنى ولم ار من وفاه حقه من الشرح * واقول * لا خفاء بان المعنى انت اعلم بمالك وهذا هو اصل الكلام ثم ان العرب انابوا واو العطف عن ياء الجر للتوسيع في الكلام وليتناسب اللفظان المتجاوران ويفاد بالحرف الواحد معنى الحرفين فان الواو حينئذ تفيد في المعنى الالصاق لنيابتها عن حرف وتفيد في اللفظ تشارك الاسمين في الاعراب اعتبارا باصلها وظاهر لفظها وعلى هذا فاللفظ لفظ المعطوف والمعنى معنى المفعول فلا اشكال في اللفظ ولا في المعنى وليس هذا من البدل التصريفي الذي تلحظ فيه قرب المخرج او اتحاده كما ابدلت واو القسم من بائه حين كانا حرفين شفهيين لان ذلك يقتضي الاشتراك في العمل وانما هو من باب ترك كلمة والاتيان باخرى مكانها لتفاوت معناها كالاتيان بالواو في نحو سرت والنيل مكان مع لكون الباء للالصاق وواو العطف للجمع وهما متقاربان والذي يدل على مجيء الواو خلفا عن الباء قولهم بعت الشاء شاة ودرهما اي شاة بدرهم لانا قاطعون بان الدرهم ثمن مبيع ولانهم قالوا ايضا بعت الشاء شاة بدرهم وهذا الذي ذكرته هو اصح واوضح مايقال في المسئلة ومتبوعي فيه الجرمي من المتقدمين وابن مالك من المتأخرين فمن كلا مهما اخذت وعلى ما اشارا اليه اعتمدت اما الجرمي فانه نص على ان الواو هنا بمعنى الباء ولكنه اهمل التنبيه على فائدة هذا العطف واما ابن مالك فلانه ذكر ان

المقصود التناسب اللفظي وانه كالخفض على الجوار ولكنه اهمل التنبيه على نيابة الواو عن الباء وذلك هو الذي انبنى عليه كون هذا العطف لا يقتضي التشريك في الحكم وقد وفيت بجميع ما قالا واضفت اليه مالم يذكراه مما لا بد منه ويظهر لي ان الصواب خلاف ما زعماه من ان المعطوف عليه المبتدأ وان الصواب انه الخبر وهو قول ابن طاهر وذلك لانه حمل على الاقرب وان هذا العطف كالخفض في هذا جحر ضب خرب وذلك يقتضي تجاور الاسمين ولان الباء ملحوظة المعنى كما ذكرنا ومعناها متعلق بالخبر فليكن العطف على الخبر ليتحد التعلقان المنوى واللفظي * الوجه الثاني * انه معطوف لفظا ومعنى على الخبر وكانه قيل انت ومالك وذلك على قول ابن خروف في كل رجل وضيعته ان الخبر العاطف والمعطوف لكونهما بمنزلة مع ومجرورها قاله ابن الصائغ * وفيه نظر لامرين * احدهما * اوليس المراد الاخبار عن الشخص بانه اعلم على الاطلاق وبان مع ماله لم يحل بينهما حائل * والثاني * ان التفريع على هذا القول الضعيف انما يقتضي ان المعطوف عليه المبتدأ لا الخبر كما ان في كل رجل وضيعته كذلك ثم المعروف عن ابن خروف ان الواو ومصحوبها اغنيا عن الخبر كاغناء الوصف في اقائم الزيدان لا لانها الخبر * الوجه الثالث * انه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير انت اعلم وانت ومالك فحذف المبتدأ لدلالة ما تقدم عليه فالتقى واوان فحذفت الاولى لئلا يدخل حرف على مثله * قاله ابن الصائغ ايضا * وفيه نظر لانه خلاف المعنى اذ معنى الكلام حينئذ انت اعلم من غيرك على الاطلاق وانت ومالك مقرونان ثم مثل هذا لا يسمى خبرا الا بتجوز على قول ابن خروف ثم يقال

وما معنى المعية في نحو انت اعلم وما لك * اقول * الصواب ما قدمناه من ان معنى الواو هنا كمعنى الباء وهو قول الجرمي ومن وافقه اما معنى المعية فبعيد وان كان سيبويه قد ذكره ونصه في ذلك فانما اردت انت اعلم مع مالك انتهى وقد يكون مراده تفسير ما يتحصل من المعنى وذلك لانه ليس المراد الاخبار بان المخاطب اعلم على الاطلاق بل انه اذا كان مع ماله كان اعلم كيف يدبره او انه اذا اعتبر مع ماله كان اعلم به وفي كلام سيبويه من هذه التجوزات ما لا اخفاء به لمن وقف على كلامه ولهذا قال ابن النحاس وغيره انه خاطب بهذا الكتاب قوما قد اعتاد والمجازات والكنايات * ثم قال * وهل يجوز النصب في نحو كل رجل وضيعته تجوزه هنا ام لا وما توجيه الجواز ان قيل به * واقول * ان المجوز لذلك هو الصيمرى نص عليه ولم يتعرض في التبصرة لهذا المثال وظاهر كلام ابن مالك ان النصب فيه لا يجيزه احد فانه قال وقد ذكرانت ورأيك وانت اعلم ومالك ما نصه ولا خلاف في وجوب الرفع فيما اشبه المثالين المذكورين ومن ادعى جواز النصب في نحو كل رجل وضيعته على تقدير كل رجل كائن مع ضيعته فقد ادعى ما لم يقله عربي انتهى فخص نحو كل رجل وضيعته بالخلاف والذى يظهر في الفرق بينهما اقوال * احدها * ظهور معنى المعية في كل رجل وضيعته وخفاؤه في انت اعلم ومالك وقد مضى شرح ذلك * والثانى * انه يبنى الجواز على ان التقدير كل رجل كائن وضيعته كما تقدم عنه وكائن يصح له ان يعمل في المفعول معه واما انت اعلم ومالك فان ما قبل الواو منه كلام تام فلا يمكن ان يقدر فيه عامل ولا يصح اعلم للعمل في المفعول معه لانه لا يعمل فيه على

الصحيح الا ما يصح له العمل في المفعول به لا كل ما يصح له العمل في الحال خلافا لابي علي ولهذا امتنع سيبويه هذا لك واباك وان وجد حرف التنبيه والاشارة والظرف وكل منهم صالح للعمل في الحال والفرق بينهما ان الحال شبيهة بالظرف فعمل فيها رائحة الفعل ولا كذلك المفعول معه ولو صح معنى المعية في المثال المذكور وقال قائل بجواز النصب فيه لا يمكن توجيهه اما على قول الجرجاني او الكوفي او الفارسي في ان الناصب للمفعول فيه الواو والخلاف او كلما ينصب الحال ولهذا اجوز الفارسي هذا لك واباك ويجوز في قولهم هذا ردائي مطويا وسربالا ان يكون العامل هذا ثم قال وما توجيه القول بوجوب حذف الخبر من نحو انت اعلم وعبد الله اذا جعلنا اعلم خبرا عن انت وعبد الله مبتدأ حذف خبره وما المانع من ذكر الخبر جعلنا الواو للمعية او للعطف المحض * واقول لم اقف لاحد على القول بوجوب حذف الخبر في ذلك غير ابن مالك وهو مخالف لقولهم ان الخبر لا يجب حذفه الا اذا سد شيء مسده ولهذا ردوا تجويز الاخفش في نحو ما احسن زيدا ان تكون ما موصولة او موصوفة وتجويز بعضهم في نعم الرجل زيد كون المخصوص مبتدأ محذوف الخبر وقول الفارسي في حدي زيد قائما ان الخبر مقدر بعد الحال ومن العجب ان ابن مالك من جملة من رد بذلك وذهل عنه هنا ثم اذا سلم ان ذلك ليس بشرط استنادا الى اعراب هؤلاء الائمة فقد يوجه بامرين * احدهما * ان اعلم لما كان صالحا للاخبار به من الاثنين وكان تقدير عبد الله مقدما على اعلم ممكنا صار وان كان مبتدأ كانه معطوف واعلم وان كان خبرا عن انت وحده

كانه خبر عنهما معافمنع ذلك من ظهور خبر آخر وهذا بخلاف نحو زيد قائم وعمرو فان الخبر المذكور لا يصلح للاسمين معا * والثاني * ان المعنى هنا انت اعلم بعبد الله وذلك كلام تام لا يحتاج الى خبر فكذا ما معناه وكل من الوجهين معترض * اما الاول * فلاستلزامه وجوب الحذف في نحو زيد في الدار وعمرو ولا قائل به وفي الحديث ابوبكر في الجنة وعمر في الجنة الخ * واما الثاني * فمن وجهين * احدهما * اقتضاؤه وجوب الحذف على تقدير الواو للعطف المحض وانما المدعى وجوبه مطلقا * والثاني * انه احالة لصورة المسئلة فان المدعى جوازها على اضمار الخبر والتوجيه المذكور يقتضي انه لا خبر في اللفظ ولا في التقدير * ثم قال * وما وجه الحكم برجحان النصب على المعية على العطف في نحو لا تتغد بالسمك واللبن ولا يعجبك الاكل والشبع مع ان المقصود فيهما المعية مطلقا وليس العطف هنا بمقصود وهلا كان النصب هنا متعينا لتأديته مراد المتكلم واخلال العطف بذلك * واقول * لا يمتنع التعبير بالعبارات المجملة عند التمكن من العبارات المعينة للمعنى المراد والعطف انما يخل بالتنصيص على معنى المعية لا بافادتها مطلقا فان احد محتملات الواو العاطفة معنى المعية وانما يتعين العبارة التي لا تحتمل غير المراد اذا اريد التنصيص على ذلك المعنى ولم تحتف بالكلام قرينة ترشد اليه وقد جوزوا القاصد نفي الجنس + بلا على سبيل الاجمال ان يعملها عمل ليس واوجبوا اعمالها عمل ان اذا اريد التنصيص وجوز سيبويه والمحققون لمن قال طالي زيد وجاء في عمرو اذا بناها للمفعول في مخلص الضم والكسر وان لم والذى يقتضيه النظر انه يتعين العبارة الناصة اذا اريد التنصيص والمجملة اذا اريد

+ وقد جوزوا في لا احد نفي الجنس بلا

الاجمال و يجوز الامران اذا لم يرد احد الامرين بعينه و يترجح الناصبة حينئذ على الجملة ولم يمش ابن مالك في ذلك على قاعدة لانه قال في نحو جاء في بوجوب الاشمام اوالضم وفي نحو طالني بوجوب الاشمام اوالكسر وقال في باب لا يجوز الحاقها بليس ان لم يرد التنصيص على العموم وقال في المفعول معه برجحان النصب اذا خيف بالعطف فوات مايضر فواته * ثم قال * ووجه تقسيمهم مسائل الباب الى مايجب نصبه والى مايرجح ذلك فيه والى مايرجح عطفه مع انهم يقولون ان المفعول معه لا بد ان يدخله معنى المفعول به وقد سماه سيبويه بذلك ومقتضى هذا ان يتعين النصب عند قصد هذا المعنى اذا وجد المسوغ اللفظي فكيف يحكم برجحانه على العطف في بعض الصور بل كيف يحكم بتساوى الامرين في بعضها ايضا * فان قيل * الحكم بما ذكر انما هو بالنظر الى صور التراكيب اللفظية و ان اختلف المعنيان اشكل حينئذ كلام ابن مالك رحمه الله تعالى حيث حكم برجحان العطف حيث امكن ذلك بلا ضعف وهذه العبارة تندرج تحتها نحو قام زيد وعمرو وهذا التركيب ان نظرنا اليه مع قطع النظر عما يقصد من المعنى يقتضي تساوي الامرين كما قال ابوالحسن ابن عصفور فما وجه كلام ابن مالك و هل يتم كلامه فتجيء الصور في هذا الباب خمسا ولا يتم كلامه فتكون اربعا * واقول * اما ما تضمنه صدر السؤال من الاشكال فقد ذكر في اثنائه ما يرفعه وهوان الحكم بالاقسام المذكورة انما هو بالنظر الى صور التراكيب اللفظية و لا يلزم ابن مالك الحكم بتساوى الامرين في نحو قام زيد وعمرو بل الحكم برجحان العطف و هو قائل به و وجه لزوم ذلك من

ظاهر كلامه لان العطف قد امكن بلا ضعف وهذا هو مقتضى النظر لان العطف هو الاصل وقد امكن وسلم عن معارض واما كلام ابن عصفور فالقياس الذي ذكرناه يأباه فالصور اربع لا خمس * وليعلم ان تسمية سيبويه المفعول معه مفعولا به مشكلة والناس فيها فريقان فمنهم من تاولها وهو ابن مالك فقال حين ذكر ان الباء تاتى للمصاحبة ما نصه ولمساواة هذه الباء لمع قد يعبر سيبويه عن المفعول معه بالمفعول به انتهى و منهم من اجراها على ظاهرها والقول عندى ان بعض الامثلة يكون الاسم فيه على معنى مع ويسمى مفعولا معه و بعضها يكون فيه على معنى الباء ويسمى مفعولا به وان سيبويه انما اراد ذلك وها انا مورد كلامه لتتاملوه * قال رحمه الله ويتنصب فيه الاسم لانه مفعول معه و مفعول به ثم قال و ذلك قولك ما صنعت واباك ولو تركت الناقة و فصيلها لرضعها انما اردت ما صنعت مع ابيك ولو تركت الناقة مع فصيلها فالفصيل مفعول معه والاب كذلك والواو لم تغير المعنى و لكنها تعمل في الاسم ماقبلها و مثل ذلك مازلت و زيدا اى مازلت بزيد حتى فعل فهو مفعول به ومازلت اسير و النيل اى مع النيل واستوى الماء والخشبة اى بالخشبة انتهى فانظر الى كلامه رح حيث قال مفعولا معه ومفعولا به ثم فسر بعض الامثلة بمع و بعضها بالباء ولانه حيث قدر احد الامرين يكون ذلك المعنى اما متعينا او اظهر من المعنى الآخر فمن تأمل هذا الكلام بالانصاف علم ان مراده ماذكرت ولم يتسع الوقت للنظر فيما قال شارحوا الكتاب في هذا الموضع وهذا مبلغ فهمي في كلامه رحمه الله والله اعلم * وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم *

كلام ابن هشام في قوله تعالى ولله على الناس حج البيت الآية

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

هذه مسئلة من كلام شيخنا العالم العلامة جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام رحمه الله في قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا * قال يجوز في الظرفين اربعة اوجه * احدها * ان يكون الاول خبرا والثاني متعلقا به * والثاني * عكسه وهو ان يكون الثاني خبرا والاول متعلقا به ولا يمنع هذا تقدم الظرف على عامله المعنوي فان ذلك جائز باتفاق كقولهم اكل يوم لك ثوب * والثالث * ان يكونا خبرين وذلك عند من يجيز تعدد الخبر * والرابع * ان يكون الاول خبرا والثاني حالا وهذا الوجه ايضا مما لا يختلف في جوازه وربما سبق الى الذهن ان فيه خلافا وليس كذلك لتقدم العامل وهو الظرف وتأخر المعمول وهو الحال فهو نظير قولك في الدار جالسا زيد وفي هجر مستقرا سعيد وهذا مما لا شك في جوازه وبقي وجه خامس وهو عكس هذا اعني ان يكون الاول حالا والثاني خبرا فهذا نصوص النحويين متظافرة على منعه وجماعة منهم حكوا الاجماع على ذلك * قال ابن مالك في (شرح الكافية) ولو قدمت الحال على العامل الظرفي وعلى صاحبها لم يجز باجماع * وقال الابذي في (شرحه الكبير على الجزولية) اجاز ابو الحسن تقدم الحال المعمولة للظرف مع توسط الحال بين المبتدأ والخبر ومنع ذلك مع التقديم ووجه قوله ان المبتدأ طالب للخبر فاذا تقدم كان الخبر في نية التقديم الى جانبه فكان الحال مؤخرة عنهما ولهذا امتنع بالاجماع ان تتقدم عليهما جميعا انتهى كلامه ملخصا * وقال ابن عصفور في (شرح الايضاح) اتفق البصريون على امتناع التقديم عليهما جميعا فقوله البصريون دخل فيهم الاخفش وهو سعيد بن مسعدة

تلميذ سيبويه وحيث اطلق النحويون البصريين لا يريدون غيره وممن نقل الاجماع ايضا الامام ابو بكر ابن طاهر المعروف بالحرب ولكن نقل عن ابي الحسن انه اعرب فداء من قولهم فداء لك ابي حالا ونقل عن الامام المحقق عبد الواحد بن علي الاسدى المعروف بابن برهان قولا اسهل من ذلك وهو انه اجاز ذلك في الظرف وقد وقفت له على ذلك قال في (شرح اللمع) في قوله تعالى هنالك الولاية لله الحق * هنالك ظرف مكان وهي حال والولاية مبتدأ لله الخبر ولام الجر عملت في الحال مع تقدمها على اللام لانها بلفظ الظرف وانشد لابن مقبل العجلاني *

ونحن منعنا البحران تشربوابه * وقد كان منكم ماؤه بمكان

ثم قال منكم حال والعامل فيه الباء في بمكان انتهى وعلى هذا ففي المسئلة ثلاثة مذاهب * المنع * مطلقا وهو قول من عدا الاخفش وابن برهان * والجواز * مطلقا وهو قول الاخفش والجواز اذا كان العامل ظرفا والمنع اذا كان غير ظرف وهو قول ابن برهان وعلى هذين القولين فيجوز الوجه الخامس ولكنهما قولان شاذان مخالفان لما يقتضيه القياس والسماع والذى اجازه اصعب من الذي اجازه ابن برهان ولعل الذين يقولون الاجماع على خلاف ذلك لم يعتدوا بهما اورأوا ان القائل بهما ذهل عن القاعدة ووقفت للاخفش على خلاف ما نقل عنه في (كتابه الصغير) هذا باب من الحال اعلم ان قولهم هذا عبد الله قائما في الدار على الحال جائز وقد قدمت الحال قبل العامل لان الحال لعبد الله فاذا قدمت الذى الحال له في المعنى كان جائزا هذا نصه والنسخة التي عندي معتمدة لانها بخط ابي الفتح ابن جني

قوله رحمه الله فاذا قدمت الذي الحال له في المعنى كان جائزا دليل على انك اذا اخرت الذى الحال له كان ممتنعا ثم انه صرح بذلك بعد فقال ولو قلت قائما فى الدار عبد الله لم يجز هذا نصه بحروفه * فان قلت * فما تصنع بما احتج به ابن برهان * قلت * لا دليل فى شئ منه اما الآية الكريمة فيجوز في هنالك ان تكون ظرفا لمنتصرا وعلى هذا الوجه وقف بعض القراء وماكان منتصرا هنالك * ثم ابتدأ الولاية لله ويجوز ان يكون خبرا ولله متعلق بالولاية ويجوز ان يكونا خبرين ومع هذه الاحتمالات يسقط الاستدلال واما البيت فالجواب عنه مستفاد من الكلام الذى قدمته عن الابذي وذلك انه جعل تقدم بعض الجملة كتقدم كلها لان بعضها يطلب بعضا وهنا لما تقدمت كان وهي طالبة لاسمها وخبرها كانا فى نية التقديم وكانت الحال متأخرة عنهما فى التقدير على انني متردد فى ثبوت هذه المقالة عن ابن برهان فانني رأيتها في نسخة معتمدة مقروءة على ابي محمد ابن الخشاب واولها ماصدر به حاشيته ثم ذكر ذلك الى آخره فالظاهر انه مما الحق كما الحقت حواش من كلام الاخفش وغيره في متن كتاب سيبويه واما قولهم فداء لك ابي فانه يروى بالرفع والنصب والكسر وبالاوجه الثلاثة روى قول نابغة بني ذبيان في تعليقته+ المشهورة.

مهلا فداء لك الاقوام كلهم * وما اغرمن مال ومن ولد

فاما الرفع فعلى الابتدأ والخبر والاولى ان يكون فداء هو الخبر والاقوام هو المبتدأ وكذلك لك في المثال لان النكرة اولى بالابتداء من المعرفة هذا قول حذاق المصريين وخالف سيبويه في مثل ذلك فاعرب النكرة

+ داليته

المتقدمة مبتدأ والمعرفة المؤخرة خبرا بناء على الاصل من ان كلا منهما حال في محله ولا تقديم ولا تاخير وعليه ان النكرة التي لها مسوغ بمنزلة المعرفة والمعرفتان اذا اجتمعتا كان المقدم منهما هو المبتدأ واما النصب فعلى المصدر واصل الكلام تفديك الاقوام ثم حذف الفعل واقيم مصدره مقامه وجيء بلك في البيتين كما جيء بها بعد سقيا في قولهم سقيا لك وارتفع الاقوام في البيت وابي في المثال بالمصدر او بالفعل المحذوف على خلاف بين النحويين في ذلك واما الكسر وهي رواية يعقوب بن السكيت وغيره فللنحويين فيه قولان *احدهما* انه مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس على الخلاف الذي شرحناه في رواية الرفع وانه معدول عن مفدى وبني على الكسر وليس هذا القول بشيء لانه لا وجه لبنائه على هذا التقرير ثم هو فاسد من حيث المعنى اذ كان حقه ان يقول انه معدول عن فاد لان المفدى هو المخاطب لا الاقوام *والثاني* انه اسم فعل ومعناه ليفدك الاقوام اي وبنى كما بنى نزال ودراك كذا وجهه ابو جعفر النحاس في (شرح المعلقات) وفيه نظر فانا لا نعلم اسم فعل على وزن فعال بكسر الفاء ولا اسم فعل نايب عن فعل مضارع مقرون بلام الامر وحكى الفراء انه يقال فدالك بفتح الفاء وبالقصر وهذا يحتمل ان يكون في موضع رفع وان يكون في موضع نصب وقد مضى توجيههما والله تعالى اعلم *

﴿ من كلام شيخنا الشيخ جمال الدين بن هشام رحمه الله ﴾

* بسم الله الرحمن الرحيم *مسئلة* قول جابر رضي الله عنه كان يكفي من هو اوفى منك شعرا وخير منك *الظاهر ان خير مرفوع عطفا على اوفى والخبر به عن هو اي

﴿ اعراب قول جابر رضي الله عنه كان يكفي من هو اوفى منك شعرا وخير منك ﴾

كان يكفى من هواوفى وخيركما تقول احب من هوعالم و عامل والجملة من المبتدأ و الخبرصلة الموصول و الصلة مفعول بكفى و يقع في النسخ و يجرى على السنة الطلبة بنصب خير وقد ذكر انه خرج على سبعة اوجه *احدها* ان يكون عطفا على المفعول وهومن *الثاني* ان يكون بتقدير كان مدلولا عليها بكان المذكورة اولا اى وكان خيرا *الثالث* على تقدير يكفى مدلولا عليها بيكفي المذكورة *الرابع* على الفاء من هو فيكون او فى مفعولا وخيرا معطوفا عليه *الخامس* الثاء من هواوفى *السادس* على تقدير واكثر خيرا *السابع* على العطف على شعرا وهذه كلها باطلة الا السابع فانه مستبعد اما العطف على من فانه يؤدى بمغائرة المعطوف لمن وقعت عليه من و يصير بمنزلة كان يكفى زيدا او عمرا فيكون الذي هواو فى غير الذى هو خير و ليس المراد ذلك واما تقدير كان فباطل من وجهين *احدهما* ان حذف كان مع اسمها و بقاء خبرها لا يجوز بقياس الا بعد ان ولو ومن ثم قال سيبويه رحمه الله لا تقل عبد الله المقتول بتقدير كن عبد الله المقتول وخالف المحققون الكسائي فى تخريجه قوله تعالى انتهوا خيرا لكم *على تقدير يكن الانتهاء خيرا لكم *الثاني* انا اذا قدرنا كان مدلولا عليها بالاولى قدرنا مرفوعها مرفوع الاولى كما انك اذا قلت علفتها تبنا وماء لا يقدر و سقاها غيري ماء بل و سقيتها وذلك لان الفعل و الفاعل كالشئ الواحد فتقدير احدهما مستلزم لتقدير الآخر بعينه فعلى هذا اذا قدرت كان الاولى قدرت فاعلها فيصير وكان هو اى الصاع واما تقدير يكفى فانه يؤذن ايضا بالتغاير كما انك اذا قلت كان يكفى الفقيه و يكفى الزاهد آذن بذلك و سببه ان يكفى الثاني انما هو لمجرد التوكيد فذكره

بمنزلة

بمنزلة لو لم يذكر و هو لو لم يذكر آذن العطف بالتغاير فكذلك اذا ذكر * واما الفاء من هو او الفاء من هو او فى فباطلان من وجهين * احدهما * ان زيادة الاسماء لا تجوز عند البصريين وكذلك زيادة الجمل ثم ان الكوفيين يجيزون ذلك وانما يجيزونه حيث يظهر ان المعنى مفتقر الى دعوى الزيادة كما فى قول لبيد *

الى الحول ثم اسم السلام عليكما * ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر

فانهم قالوا الاسم زائد لانه انما يقال السلام على فلان و لا يقال اسم السلام عليك فادعوا زيادة ذلك لهذا المعنى و هو مقصود فيما نحن بصدده و قد يقال ان افسد هذين الوجهين الوجه المدعى فيه زيادة من هو خاصة فان ذلك لا يجيزه احد لان المبتدأ يبقى بلا خبر والموصول بلا صلة و يجاب بان دعوى زيادة الاسم لا تخرجه عن استحقاقه لما يطلبه على تقدير عدم الزيادة * الثانى * انه اذا كان زائدا امتنع العطف عليه لانه يصير بمنزلة ما لم يذكر والعطف عليه يقتضى الاعتداد به وتقدم جوابه فتناقضا واما تقدير اكثر فباطل لان افعل التفضيل لم يحذف فى كلامهم باقيا معموله لضعفه فى العمل وجموده لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث واما عطفه على شعرا فهو اقرب من جميع ما ذكر لان او فى بمعنى اكثر فكانه قيل اكثر منك شعرا او خير الا ان هذا اباه ذكر منك بعد خير الا ترى انك اذا قلت كان يكفى من هو اكثر منك علما و عبادة لم يحتج الى قولك منك ثانيا و قد يتكلف جواز هذا الوجه على ان تجعل منك الثانية مؤكدة للاولى * تمت * والله اعلم انتهى *

﴿ بيان اعراب قوله وقيله يارب ان هؤلاء قوم لا يؤمنون ﴾

﴿ مسئلة ﴾ قرأ الجمهور وقيله بالنصب فعن الاخفش انه عطف على سرهم و نجواهم وعنه ايضاانه بتقدير و قيل قيله وعن الزجاج انه عطف على محل الساعة و قيل على مفعول يكتبون المحذوف وقيل يكتبون اقوالهم وافعالهم وقيل على مفعول يعلمون اي يعلمون الحق وقيله و قرأالسلمي وابن ريان وعاصم والاعمش وحمزة بالخفض فقيل عطف على الساعة لوعلى انهاواوالقسم والجواب محذوف اى لينصرن اولا فعلن بهم ما اشاء وقرأ الاعرج وابوقلابةومجاهدوالحسن وقتادةومسلم بن خندجة بالرفع وخرج على انه معطوف على علم الساعة على حذف مضاف اى وعلم قيله حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه روي هذا عن الكسائي وعلى الابتداء وخبره يارب الى لايومنون وعلى ان الخبر محذف تقديره مسموع او متقبل فجملة الابتداء وما بعده في موضع نصب مقول قيله وقرأ ابوقلابة يارب بفتح الباء اراديار با كما تقول ياغلاما و يخرج على ما اجاز الاخفش يا قوم بالفتحة وحذف الالف و الاجتزاء بالفتحة عنها وقال الزمخشري والذى قالوه يعنى من العطف ليس بقوي والمعنى مع وقوع الفصل بين المعطوف و المعطوف عليه بما لا يحسن اعتراضا ووقع تنافر النظم واقوى من ذلك واوجزان يكون الجر والنصب على اضمار فعل القسم وحذفه والرفع عليه قولهم ايمن الله وامانة الله ويمين الله ولعمرك ويكون قوله ان هؤلاء قوم لا يومنون جواب القسم كانه قال واقسم قيله اوقيله يارب قسمي ان هؤلاء قوم لا يؤمنون انتهى وهو مخالف لظاهر الكلام ويظهر ان قوله يا رب لا يومنون متعلق بقيله ومن كلامه عليه السلام واذاكان هؤلاء جواب القسم كان من اخبار الله تعالى عنهم

وكلامه والضمير في قوله للرسول وهو المخاطب بقوله فاصفح عنهم * اى اعرض عنهم وتاركهم وقل سلام *

﴿ بيان حديث لا يقتل مسلم بكافر ﴾

﴿ مسئلة ﴾ لاخلاف في امتناع قتل المسلم بالحربي واختلف في قتله بالذمي واحتج من منعه بحديث لا يقتل مسلم بكافر * و تقديره ان كافر نكرة فى سياق النفي فيعم الحربي وغيره واختلف المانعون فى الجواب فطائفة اجابوا عن ذلك مع قطع النظر عن الزيادة الواردة في الحديث فقالوا ان قوله بكافر عام اريد به خاص واختلفوا في توجيه ذلك على وجهين * احدهما * ان المعنى لا يقتل مسلم بكافر قتله في الجاهلية وذلك ان قوما من المسلمين كانوا يطالبون بدماء صدرت منهم في الجاهلية فلما كان يوم الفتح قال عليه السلام كل دم فى الجاهلية فهو موضوع تحت قدمى لا يقتل مسلم بكافر * و الثاني * ان المراد بالكافر الحربي فان غيره قد اختص فى الاسلام باسم وهو الذمى ولنا ان نمنع الاول بان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب و الثاني بان الكافر لغة وعرفا من قام به الكفر حربيا كان او ذميا لانه اسم فاعل من كفر والاصل عدم التخصيص و يؤيده ان الوعيد الوارد فى التنزيل للكافرين ليس مخصوصا بالذمى بالاتفاق وطائفة اجابوا عنه بعد ضم تلك الزيادة اليه وهي ولا ذو عهد فى عهده * و هولاء اربعة اجوبة * احدها * ما نقله عنهم الاصوليون و تقديره ان هذه الزيادة مفتقرة الى ما يتم به معناها وكون المقدر مدلولا عليه بما ذكر اولا فتعين ان يقدر ولا ذو عهد في عهده بكافر والكافر المقدر الحربي اذ المعاهد يقتل بالمعاهد وحينئذ فالكافر الملفوظ به الحربي تسوية بين الدليلين والمذكور عليه و يجاب من وجهين * احدهما * انا لا نسلم

احتياج ما بعد ولا الى تقدير لجواز ان يكون المراد به ان العهد عاصم من القتل والثاني ان حمل الكافر المذكور على الحربي لا يحسن لان هدر دمه من المعلوم من الدين بالضرورة فلا يتوهم متوهم قتل المسلم به * ويعد هذا الجواب قليلا امران * احدهما ان مدلول الحديث حينئذ مستغن عنه بما دل عليه قوله تعالى فاتموا اليهم عهدهم الى مدتهم * فالحمل على فائدة جليلة اولى * الامر الثاني * ان صدر الحديث نفي فيه القتل قصاصا لا مطلق القتل فقياس آخره ان يكون كذلك * والوجه الثاني * انا لا نسلم لزوم تساوي الدليل والمدلول عليه لانهما كلمتان لو لفظ بهما ظاهرتين امكن ان يراد باحدهما غير ما اريد بالاخرى فكذلك مع ذكر احداهما وتقدير الاخرى ويؤيده عموم المطلقات وخصوص بعولتهن مع عود الضمير اليه * والجواب الثاني * ان الاصل لا يقتل مسلم ولا ذو عهد في عهده بكافر ثم اخر المعطوف عن الجار والمجرور وليس في الكلام حذف البتة بل تقديم وتاخير وحينئذ فالتقدير بكافر حربي والا لزم ان لا يقتل ذو العهد بذي العهد وبالذمي * والثالث * ان ذو عهد مبتدأ في عهده خبره والواو للحال اي لا يقتل مسلم بكافر والحال انه ليس ذو عهد في عهده ونحن لو فرضنا خلو الوقت عن عهد لجميع افراد الكفار لم يقتل مسلم بكافر وهذا الجواب حكي عن القدوري وفيه بعد لان فيه اخراج الواو عن اصلها وهو العطف ومخالفة لرواية من روى ولا ذي عهد بالخفض اما عطفا على كافر كما يقوله الاكثرون واما على مسلم كما يقوله الحنفية ولكنه خفض لمجاورته المخفوض * وايضا فان مفهومه حينئذ ان المسلم يقتل بالكافر مطلقا في حالة كون ذي العهد في عهده وهذا لا يقوله

احد فانه لا يقتل بالحربي اتفاقا الا ان هذا لا يلزم الحنفية فانهم لا يقولون بالمفهوم فضلا عن ان يقولوا ان له عموما ولكن ينتقل البحث معهم الى اصل المسئلة وقد يقال ايضا ان كون مثل هذا الكلام لا يحتاج الى تقدير بناء على حمله على التقديم والتاخير بعيد لان الكلام اذا مضى على وجه كانت فيه اجراؤه على الظاهر حالة محلها لم يجز *والجواب الرابع* ان ولا ذو عهد معطوف والعطف يقتضي المغايرة فوجب ان يحمل الكفر الاول على غير ذي العهد ليتغايرا قال بعضهم وهذا غريب فان ذا العهد معطوف على مسلم لا على كافر والعطف انما يقتضي المغايرة بين المتعاطفين ثم لو قيل لو كان المراد بالكافر ذا العهد لكان ذكر ذي العهدي ثانيا استعمالا للظاهر في موضع المضمر وهو لا يجوز اذ لم يحسن ان يحمل بعد ذلك على خلاف ذلك لان فيه تراجعا ونقضا لما خص عليه الكلام ولهذا قال ابو علي ومن وافقه في قوله تعالى واللائي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر واللائي لم يحضن *ان التقدير فعدتهن ثلاثة اشهر وانه حذف الخبر من الثاني لدلالة خبر الاول عليه وقال بعض الناس الاولى ان يقدر الخبر مفردا اي واللائي لم يحضن كذلك لان تقليل المحذوف اولى ولانه لو نطق بالخبر لم يحسن ان تعاد الجملة براسها فاتفق الفريقان على ان الخبر محذوف ولم يحملوه على ان التقدير واللائي يئسن واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة اشهر والذي ظهر ان ذلك ليس الا لما ذكرنا ولهذا ايضا يظهر انهم منعوا من التنازع في المتقدم نحو زيدا ضربت واكرمت وفي المتوسط نحو حدثت زيدا واكرمت لان الاسم المتقدم مستوفيه العامل قبل ان يجيء الثاني فاذا جاء الثاني لم يقدر طالبا له بعد ما اخذه غيره وذلك في المتوسط اوضح لان المعمول يلي العامل الاول

انتهى هكذا اوجدت بخطه رحمه الله *

﴿ويتلوه مسئلة اعتراض الشرط على الشرط للشيخ جمال الدين رحمه الله﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

هذا فصل نتكلم فيه بحول الله تعالى وقوته على مسئلة اعتراض الشرط على الشرط * اعلم انه يجوز ان يتوارد شرطان على جواب واحد في اللفظ على الاصح وكذا في اكثر من شرطين وربما توهم من عبارة النحاة حيث يقولون اعتراض الشرط على الشرط ان ذلك لا يكون في اكثر من شرطين وليس كذلك ولا هو مرادهم * ولنحقق اولا الصورة التي يقال فيها في اصطلاحهم اعتراض الشرط على الشرط فان ذلك مما يقع فيه الالتباس والغلط وقد وقع ذلك لجماعة من النحاة والمفسرين * ثم نتكلم على البحث في ذلك والخلاف في جوازه وتوجيهه * فنقول ليس من اعتراض الشرط على الشرط واحدة من هذه المسائل الخمس التي سنذكرها * احدها * ان يكون الشرط الاول مقترنا بجوابه ثم يأتي الشرط الثاني بعد ذلك كقوله سبحانه يا قوم ان كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين * خلافا لمن غلط فيه فجعله من الاعتراض وقائل هذا من الحق على مراحل لانه اذا ذكر جواب الاول تاليا له فاي اعتراض هنا * الثانية * ان يقترن الثاني بفاء الجواب لفظا نحو ان تكلم زيد فان اجادفا حسن اليه لان الشرط الثاني وجوابه جواب الاول * الثالثة * ان يقترن بها تقديرا نحو فاما ان كان من المقربين * خلافا لمن استدل بذلك على تعارض الشرطين لان الاصل عند النحاة مهما يكن من شيء فان كان المتوفى من المقربين فجزاؤه

﴿مسئلة اعتراض الشرط على الشرط﴾

ر وح فحذفت مهما وجملة شرطها وانيب عنها اما فصار اما فان كان
مقرولمن ذلك لوجهين * احدهما * ان الجواب لايلى اداة الشرط بغير
فاصل * والثانى * ان الفاء في الاصل للعطف فحقها ان تقع بين شيئين وهما
المتعاطفان فلما اخرجوها في باب الشرط من العطف حفظوا عليها المعنى الآخر
وهو التوسط فوجب ان يقدم شئ مما فى خبرها عليها اصلاحا للفظ
فقدمت جملة الشرط الثانى لانها كالجزء الواحد كما قدم المفعول في فاما
اليتيم فلا تقهر * فصار اما ان كان من المقربين فروح فحذفت الفاء التى
هي جواب ان لئلا تلتقى فاء ان فتلخص ان جواب اما ليس محذوفا بل
مقدما بعضه على الفاء فلا اعتراض * الرابعة * ان يعطف على فعل الشرط
شرط آخر كقوله سبحانه وتعالى وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم ولا
يسألكم اموالكم وان يسألكموها فيحفكم تبخلوا * ويفهم من كلام ابن مالك
ان هذا من اعتراض الشرط على الشرط وليس بشئ * الخامسة * ان
يكون جواب الشرطين محذوفا فليس من الاعتراض نحو ولا ينفعكم نصحى
الآية وكذلك وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها الآية خلافا لجماعة من
النحويين منهم ابن مالك وحجتنا على ذلك انا نقول تقدير جواب
الاول تاليا له مدلولا عليه بما تقدم عليه وجواب الثاني كذلك مدلولا
عليه بالشرط الاول وجوابه المقدمين عليه فيكون التقدير فى الاول
ان اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم نصحى ان كان الله يريد ان يغويكم فان
اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم نصحى وكذا التقدير فى الثانية ومثل ذلك
ايضا ابيات الحماسة *

لكن قومي وانكانوا ذوى عدد * ليسوا من الشرفي شيء وان هانا

فلذ يره فانه حسن * واذ قد عرفت انالانريد شيئامن هذه الانواع بقولنا اعتراض الشرط على الشرط * فاعلم ان مراد نانحوان ركبت ان لبست فانت طالق وقد اختلف اولافي صحة هذا التركيب فمنعه بعضهم على ماحكاه ابن الدهان واجازه الجمهور واستدل بعض المجيزين بالآيات السابقة وقد بينا انهاليست ممانحن فيه لافي ورد ولاصدر وانما الدليل فى قوله سبحانه ولولارجال مومنون الى قوله لعذبنافالشرطان وهمالولاولوقد اعترضا وليس معهما الاجوب واحد متأخرعنهما وهولعذبناوفي آية اخرى على مذهب ابي الحسن وهي قوله سبحانه اذ احضراحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية * فانه زعم انقوله جل ثناؤه الوصية للوالدين على تقدير الفاء اى فالوصية فعلى مذهبه يكون ممانحن فيه واما اذارفعت الوصية بكتب فهى كالآيات السابقات فى حذف الجوابين وهذان الموطنان خطر الى قديما ولم ارهما لغيرى ومما يدل عليه ايضاقول الشاعر *

ان تستغيثوابنا ان تذعروا تجدوا * منا معاقل عز زانها كرم

وقد استعمل ذلك الامام ابوبكر بن دريد رحمه الله في مقصورته حيث يقول

فان عثرت بعدهاان والت * نفسى من هاتا فقولا لا لعا

* واذقد عرفت صورة المسئلة ومافيها من الخلاف وان الصحيح جوازها * فاعلم ان المجيزين لها اختلفوافي تحقيق مايقع به مضمون الجواب الواقع بعد الشرطين على ثلاثة مذاهب فيابلغنا * احدها * انه انمايقع بمجموع امرين احدهما حصول كل من الشرطين والآخركون الشرط الثاني واقعاقبل وقوع الاول فاذا

قيل ان ركبت ان لبست فانت طالق فان ركبت فقط او لبست فقط او ركبت ثم لبست لم تطلق فيهن وان لبست ثم ركبت طلقت * هذا قول جمهور النحويين والفقهاء وقد اختلف النحويون في تاويله على مذهبين احدهما قول الجمهور ان الجواب المذكور للاول وجواب الثاني محذوف لدلالة الاول وجوابه عليه والدليل على ان الشرط وجوابه يدلان على الشرط ان الحال لا يمتنع اقترانها بحرف الاستقبال لانها مستقبلة بخلاف الاول وعلى هذا صحة مسئلة ابي علي وصحة مسئلة المصنف مسئلة الشرط اعني صحتها من هذا الوجه لا صحتها مطلقا فانها معترضة بغير ذلك نعم ويتجه على هذا ابطال تعميم ابن مالك امتناع اقتران الحال بحرف الاستقبال وقد اتضح الامر في تحقيق هذين الوجهين والحمد لله * والمذهب الثاني * ما يقع مضمون الجواب الواقع بعد الشرطين حكى لي بعض علمائنا عن امام الحرمين رحمه الله ان القائل اذا قال ان ركبت ان لبست فانت طالق كان الطلاق معلقا على حصول الركوب واللبس سواء وقعا على ترتيبهما في الكلام ام متعاكسين ام مجتمعين ثم رأيت هذا القول محكيا عن غير الامام رحمه الله والذي يظهر لي فساد هذا القول لان قائله لا يخلو امره من ان يجعل الجواب المذكور لمجموع الشرطين او للاول فقط او للثاني فقط لا جائز ان يجعله جوابا لهما معا لانه اما ان يقدر بين الشرطين حرف رابطا او لا فان لم يقدر ذلك لم يصح ان يوردا على جواب واحد لان ذلك نظير ان يقول زيد عمرو عندك ويقول عندك خبر عنهما فيقال لك هلا اشركت بين الاسمين في الخبر الواحد اتيت بما يربط بينهما وان قدرته فلا يخلو ذلك الذي تقدره من ان يكون فاء او واوا اذ لا يصح غيرهما فان قدرته فاء كالفاء

المقدرة في قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها اى فالله يشكرها فالشرط الثاني وجوابه جواب للاول فعلى هذا لا يقع الطلاق الا بوقوع مضمون الشرطين ويكونها الثاني بعد الاول كما انك لو صرحت بالفاء كان الحكم كذلك وهذا خلاف قوله ثم حذف الفاء لا يقع الا في النادر من الكلام او في الضرورة فلا يحمل عليه الكلام وان قدرت الواو كما هي مقدرة في قوله الله سبحانه وجوه يومئذ ناعمة اى ووجوه يومئذ ناعمة عطف على وجوه يومئذ خاشعة فلا شك ان الطلاق يقع بكل من الامرين على هذا التقدير ولكن هذا التقدير لا يتعين لجواز ان المتكلم انما قدر الفاء فلا يقع الا بالمجموع مع الترتيب المذكور لو يكون الكلام لا تقدير فيه فلم قلت يتعين تقدير الواو ولا جائز ان يجعله جوابا للاول فقط وجواب الثاني محذوفا لدلالة الشرط الاول وجوابه عليه لانه على هذا التقدير يلزمه ان يقول بقول الجمهور وهو لا يقول به ولا جائز ان يجعله جوابا للثاني لانك اما ان تجعل جواب الشرط الاول هو الشرط الثاني وجوابه او محذوفا يدل عليه الجواب المذكور للثاني لا سبيل الى الاول لانه على هذا التقدير تجب الفاء في الشرط الثاني لانه لا يصح للشرط ان يلي الشرط لو قلت ان لم يصح وكل جواب لا يصح لان يكون شرطا فانه يتعين اقترانه بالفاء ولا فاء هنا فاستحال هذا الوجه ❊ فان قلت ❊ لعله يجعله مثل قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها فهذا وجه ضعيف كما قدمنا فلم حمل الكلام عليه بل لم اوجب ان يكون الكلام محمولا عليه ولا سبيل الى الثاني لانه خلاف المألوف في العربية فان منهاج كلامهم ان يحذف من الثاني لدلالة الاول لا العكس فاما قوله ❊ نحن بما عندنا وانت بما عندك راض ❊

بخلاف الجادة حتى لقد تخيل له ابن كيسان فجعل نحن بالمتكلم المعظم نوبة ليكون راض خبراعنه فانت ترى عدم انسهم بهذا النوع حتى تكلف له هذا الامام هذا الوجه حكى ذلك عنه ابو جعفر النحاس في شرح الابيات ولانه ايضا خلاف المالوف من عادتهم في توارد ذوي جوابين من جعل الجواب للثاني ثم الذى يبطل هذا المذهب من اصله اناتا ملنا ما ورد فى كلامه تعالى يا قوم ان كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين *فهذا بتقدير ان كنتم مسلمين فان كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا فحذف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وهذا القول من ابي الحسن بمكان لان القاعدة انه اذا توارد في غير مسئلتنا على جواب واحد شيئان كل منهما يقتضى جوابا كان الجواب المذكور للاول كقولك والله ان تاتى لاكرمنك بالتاكيد جوابا للاول وان تاتى والله اكرمك بالجزم جوابا للشرط فكذا القياس يقتضى في مسئلة توارد شرط على شرط ان يكون الجواب للسابق منهما ويكون جواب الثانى محذوفا لدلالة الاول وجوابه عليه فمن ثم لزم فى وقوع المعلق على ذلك ان يكون الثاني واقعا قبل الاول ضرورة ان الاول قائم مقام الجواب حتى ان الكوفيين وابا زيد والمبرد رحمهم الله يزعمون في نحو انت ظالم ان فعلت ان السابق على الاداة هو الجواب لا دليل على الجواب والجواب لابد من تأخره عن الشرط لانه اثره ومسببه فكذلك الدليل على الجواب لانه قائم مقامه ومغن في اللفظ عنه وقد يجوز في هذا ان في كل من الجملتين مجازا فمجاز الاولى الفصل بينها وبين جوابها بالشرط الثاني ومجاز الثانية بحذف جوابها وعلى هذا فيجوز كون الشرط الاول ماضيا ومضارعا واما

الشرط الثاني فلا يجوز في فصيح الكلام ان يكون الاماضيالان القاعدة في الجواب انه لايحذف الاو الشرط ماضٍ فاما قوله

ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا * منا معاقل عزٍّ زانها كرم

فضرورة كقوله

ياأقرع بن حابس ياأقرع * انك ان تصرع اخوك يصرع

* القول الثانى * قول ابن مالك رحمه الله ان الجواب المذكور للاول كما يقوله الجمهور لكن الشرط الثاني لاجواب له لامذكور و لامقدر ولانه مقيد للاول تقييده بحال واقعة موقعه فاذا قلت ان ركبت ان لبست فانت طالق فالمعنى ان ركبت لابسة فانت طالق وكذلك التقدير في البيت ان تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا فهو موافق للجمهور في اشتراط تأخر المقدم وتقديم المؤخر لكن تخريجه مخالف لتخريجهم وعندي ان ماادعوه اولى من جهات * احدها * ان دعواهم جارية على القياس فان الشرط يكون جوابه ظاهرا ومقدرا ودعواه خارجة عن القياس لانه جعله شرطا لاجواب له لافي اللفظ ولافي التقدير وكان ادعاء مايجري على القياس اولى * الثاني * ان ما ادعاه لايطرد له الا حيث يمكن اجتماع الشرطين كالامثلة السابقة اما اذا قيل ان قمت ان قعدت فانت طالق فانه لايمكن ان يقدر في ذلك ان قمت قاعدة فان هذا من المحال و ينبغي على قوله انها لاتطلق اصلا وكذلك اذا لم يجتمع الفعلان في العادة وان لم يتضاد نحو ان اكلت ان شربت وكذلك اذا قال ان صليت ان توضأت اثبت فانه لايصح ان يقدر ان صليت متوضئا بمعنى موقعا الوضوء فانهما لايجتمعان * الثالث * ان الشرط بعيد من المذهب

الحال الاترى انه للاستقبال والحال حال كلفظها وبابها المقاربة واذا تباعد ما بين الشيئين لم يصح التجوز باحدهما عن الآخر وقد نص هو على ان الجملة الواقعة حالا شرطها ان لا تصدر بدليل استقبال لما بينهما من التنافى نعم في مسائل القصرى × عن الشيخ ابي علي رحمه الله اجازة ذلك في نحو لاضربنه ان ذهب اومكث ولاضربنه ان ذهب وان مكث والذى يتحرر لى ان الحال كما ذكر النحاة على ضربين حال مقارنة وحال منتظرة وتعنى حالا مقدرة فالاولى واضحة والثانية نحو ادخلوها خالدين * فان الخلود ليس شيئا يقارن الدخول وانما هو استمرار في المستقبل ويقدر النحويون ذلك ادخلوها مقدرين الخلود وكذلك لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رءوسكم * اي مقدرين فانهم في حالة الدخول لا يكونون محلقين ومقصرين انما هو مقدرون الحلق والتقصير فهذا كلام العرب من اعتراض الشرط على الشرط فوجدناهم لا يستعملونه الاو الحكم معلق على مجموع الامرين بشرط تقدم المؤخر وتأخر المقدم فوجب ان يحمل الكلام على ما ثبت في كلامهم كقولهم ان تستغيثوا بنا ان تذعروا فان الذعر مقدم على الاستغاثة والاستغاثة مقدمة على الوجدان فهذا ما عندى في دفع هذا المذهب

المذهب الثالث ان الشرط الثانى جوابه مذكور والشرط الاول جوابه الشرط الثاني وجوابه فاذا قيل ان ركبت ان لبست فانت طالق فانما تطلق اذا ركبت اولا ثم لبست وهذا القول راعى من قال به ترتيب اللفظ واعطاء الجواب لما جاوره وانما يستقيم له هذا العمل على تقدير الفاء في الشرط الثاني ليصح كونه جوابا للاول وعلى قول هذا فلا يلزم مضى فعل الشرط الاول ولا الثاني

× البصرى

لان كلامنها قد اخذ جوابه و هذا القول باطل بامور *احدها* ان الفاء لاتحذف الا في الشعر *والثاني* ان القاعدة في اجتماع ذوى جواب ان يجعل الجواب للسابق منها *والثالث* ان لايتاتى له في نحو قوله ان تستغيثوا بنا ان تذعروا البيت لان الذعر مقدم على الاستغاثة *فهذا* ما بلغنا من الاقوال في هذه المسئلة و ماحضرنا فيها من المباحث و يجوز لنا انه اذا قيل ان تذعروا ان تستغيثوا بنا تجدوا اوان تتوضأ ان صليت اثبت كان كلاما باطلا لما قررناه من ان الصحيح ان الجواب للشرط الاول وان جواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه فيجب ان يكون الشرط الاول وجوابه مسببين عن الشرط الثاني والامر فيما ذكرت بالعكس والصواب ان يقال ان صليت ان توضأت اثبت بتقدير ان توضأت فان صليت اثبت وكنا قدمنا انه يعترض باكثر من شيئين وتمثيل ذلك ان اعطيتك ان وعدتك ان سألتني فعبدى حر فان وقع السوال اولا ثم الوعد ثم الاعطاء وقعت الحرية وان وقعت على غير هذا الترتيب فلاحرية على القول الاول وهو الصحيح ويأتى فيه ذلك الخلاف فى التوجيه فالجمهور يقولون فعبدى حر جواب ان اعطيتك وان اعطيتك فعبدى حر دال على جواب ان وعدتك وهذا كله دال على جواب ان سألتنى وكانه قيل ان سألتني فان وعدتك فان اعطيتك فعبدى حر *وعند ابن مالك ان المعنى ان اعطيتك واعداً لك سائلا ايأي فعبدى حر فواعدا حال من فاعل اعطيتك وسائلا حال من مفعوله وقوله فعبدي حر جواب للشرط الاول وهذا مقتضى قوله فى الشرطين وهو ضعيف والله اعلم تمت بحمد الله وعونه*

❊ بسم الله الرحمن الرحيم ❊

سألت وفقك الله عن قولي في اعراب قوله تعالى واعملوا صالحا ان صالحا ليس مفعولا به بل هو اما نعت لمصدر محذوف كما يقوله اكثر المعربين في امثاله واما حال كما هو المنقول عن سيبويه ويكون التقدير واعملوه صالحا والضمير للمصدر وذكرت ان كثيرا من الناس استنكر قولي في ذلك وقالوا ان عمل من الافعال المتعدية بدليل قوله تعالى ان اعمل سابغات وقوله تعالى يعملون له ما يشاء من محاريب ❊ فاعلم وفقك الله انك اذا تدبرت ما اقوله انحلت عنك كل شبهة في ذلك وعلمت ان استنكارهم لذلك مسارعة الى ما لم يحيطوا بعلمه وغيبة عن معاني كلام النحاة وادلة العقل ❊ وبيان ذلك بامور ❊احدها❊ ان الفعل المتعدي هو الذي يكون له مفعول به والمفعول به هو محل فعل الفاعل وان شئت قلت الذي يقع عليه فعل الفاعل وكلتا العبارتين موجودة في كلام النحاة وهذا المفعول به هو الذي بنى النحاة له اسم مفعول كمضروب ومأكول ومشروب فزيد المضروب والخبز المأكول والماء المشروب هي محل تلك الافعال وليست مفعوله وانما هي مفعول بها ومن ضرورة قولنا مفعول به ان يكون المفعول غيره ومعنى قول النحاه مفعول به انه مفعول به شيء من الاحداث والمفعول هو ذلك الحدث الواقع به هو المصدر وسماه النحاة مفعولا مطلقا بمعنى ان ما سواه من المفاعيل مفعول مقيد فانك تقول مفعول به ومفعول فيه ومفعول له ومفعول معه وليس فيها مفعول نفسه الا المصدر فهو المفعول المطلق اى المجرد عن القيود وهو الصادر عن الفاعل وهو نفس فعله واما المضروب والمأكول والمشروب فلم يصدر عن الفاعل وانما صدر عن

الفاعل شيء اثر فيه ومن تدبر قول النحاة مفعول به عرف ذلك وان المفعول غيره واطلقوا عليه اسم مفعول ولم يقولوا اسم مفعول به لفهم المعنى في ذلك والشخص فى نفسه مضروب بمعنى ان الضرب واقع به ولا يقال مضروب به بل هو مضروب نفسه والمعنى وقوع الضرب به وذلك مفهوم من معنى الفعل لا من معنى اسم المفعول ولا يبنى اسم مفعول للمصدر وان كان هو المفعول المطلق فلا يقال للضرب مضروب وكذلك لا يبنى اسم مفعول من الفعل اللازم الا ان يكون مقيدا بظرف ونحوه وهذه الامور كلها واضحة من مبادي النحو اشهر من ان تذكر ولكنا احتجنا الى ذكرها وكل فعل لم يبن منه اسم مفعول لم يقل عنه انه متعد بل هو لازم وان كان له مفعول حقيقي وهو الفعل والعمل هو الفعل وهو المفعول المطلق فهو مصدر وليس مفعولا به ولا يبنى له اسم مفعول فلا يتعدى فعله اليه تعدي الفعل الى المفعول به بل تعديه الى المصدر فلذلك لم يجز ان يكون عملت عملا صالحا متعديا الى صالحا على المفعول به ﴿الثاني﴾ ان الفعل الاصطلاحي يدل على معنى وزمان وذلك المعنى سماه النحاة حدثا وفعلا حقيقيا وسموا اللفظ الدال عليه مصدرا ومفعولا مطلقا وهذه الالفاظ صحيحة باعتبار غالب الافعال وقد يكون المعنى الذى يدل عليه الفعل قائما بالفاعل فقط من غير ان يكون صادرا عنه كالعلم بل قد لا يكون حدثا اصلا ولا فعلا حقيقيا كالعلم القديم فانك تقول علم الله كذا فالمعنى الذى يدل عليه هذا الفعل وهو العلم القديم ليس بفعل ولا مفعول ولا حدث بل هو معنى قائم بالذات المقدسة على مذهب اهل السنة وتسمية ما اشتق منه فعلا امر اصطلاحي

* وقصدي من هذا التنبيه على ان تسمية النحاة المصدر مفعولا مطلقا وفعلا ليس مطردا في جميع موارده وقد تنبه بعض النحاة لما ذكرنا من غيران يوضحه هذا الايضاح بل اقتصر على تقسيم المصدر الى معنى قائم بالفاعل كالفهم والحذر والى صادر عنه كالضرب والخط وانكان الضرب والخط قائمين بالفاعل وقد يطلق النحاة المفعول المطلق على غير ذلك وقد ذكرنا ان المفعول به شيء وقع عليه المفعول المطلق كما ذكره النحاة وليس مفعولا واذا انظرت اليه بقولك ضربت زيدا ونحوه ظهر ذلك ظهورا قويا فان زيدا ليست ذاته من فعل الضارب * وهنا قسم آخر وهو قولنا خلق الله العالم اختار ابن الحاجب في اماليه انتصاب العالم على المصدر بناء على ان الخلق هو المخلوق واكثر النحويين لم ينظروا الى ذلك وظاهر كلامهم ان الخلق غير المخلوق كما هو قول طائفة من الاصوليين وعلى هذا فالعالم مفعول به وهو مفعول لانه الاثر الصادر من الخلق وذات العالم موجودة بالفاعل بخلاف ذات المضروب والنحاة لا يسمون هذا مفعولا مطلقا فانما يسمونه مفعولا به والخلق نفسه هو المفعول المطلق وكذلك في الافعال العامة لقوله تعالى مما عملت ايدينا * فالضمير في عملت مفعول به وهو مفعول كالمخلوق ولم يذكر النحاة هذا النوع في المفاعيل والظاهر ان النحاة اقتصروا على ما ذكروه من المفاعيل لان العالم وانكانت ذاته موجودة بفعل الله تعالى فالخلق واقع به فاندرج تحت حدهم المفعول به وان زاد بامر آخر وهو كون ذاته موجودة بفعل الله تعالى ولم يتعرض النحاة لهذا الزائد لانه ليس من صناعتهم ولا حاجة لهم الى ذكره لكي يلزم

على هذا ان يكون لـامفعول من غير تقييد ليس بمصدر وهم قد قالوا ان المفعول المطلق هو المصدر فيجب ان يقال ان في تفسيرهم المفعول المطلق تسمحا واصطلاحا وان المفعول هو الذى نشأ عن الفاعل فتارة يكون هو الفعل خاصة وهو المصدر وتارة يكون زائدا عليه كهذا المثال ويحتمل ان يقال ان كثيرا من النحاة معتزلة وعند المعتزلة المعدوم شيء بمعنى انه ذات متقررة في العدم فلا تاثير للفاعل في ذاته وايراده للوجود معنى واقع عليه كالضرب على المضروب ويكون منهم من اطلق ذلك عن عمل واعتزال ومنهم من قاله تقليدا وهكذا الكلام في اوجد الله العالم ونحوه من الالفاظ الدالة على انشاء الذوات وهذا الذى قلناه كله على الاصطلاح المشهور عند متأخرى النحاة واما سيبويه رحمه الله وهو امام الصنعة فاطلق على المفعول به انه مفعول ولم ار في كلامه مفعولا به فانه قال باب الفاعل الذى لم يعده فعله الى مفعول وباب الفاعل الذي تعداه فعله الى مفعول وذكر في الاول ذهب وجلس وفي الثاني ضرب عبد الله زيدا وقال انتصب زيد لانه مفعول تعدى اليه فعل الفاعل وهذا الذى قاله سيبويه سالم عن الاعتراض وليس فيه اطلاق المفعول على المصدر بل على مايتعدى اليه فعل الفاعل وذلك اعم من ان يكون حاصلا بفعل الفاعل او ليس حاصلا بفعله ولكن فعل الفاعل واقع عليه وتسمية الاول مفعولا حقيقة وتسمية الثاني مفعولا اصطلاح او على حذف الجار والمجرور وارادة انه مفعول به ولا يرد على عبارة سيبويه شيء مما ذكرناه في تسمية معنى المصدر فعلا حقيقيا ولا في تسمية المصدر مفعولا مطلقا فسبحان من

اسعده

اسمده في عبارته وحماها عن ان يدخل عليها بافساد ﴿الثالث﴾ ان النحاة اختلفوا فى اطلاق المفعول المطلق فقال جمهورهم انه يطلق على جميع المصادر وقال بعضهم لا يطلق الا على مصادر الافعال العامة كعمل وفعل وصنع وهذا القول كالشاذ عند النحاة وقد نبهنا على ان بعض المصادر لا يصح ان يقال انه فعل حقيقي ولا مفعول مطلق وهو العلم القديم ومن هذا يظهر ان معنى التعدي ان يتعلق معنى الفعل بغير الفاعل كقولنا علم الله كذا فعلمه متعلق بالمعلوم وتسميته تعالى فاعلا في هذا المثال ليس المراد به انه فاعل العلم لان علمه ليس بمفعول وانما هو على اصطلاح النحاة في ان من اسند اليه فعل على وجه مخصوص يسمى فاعلا ﴿الرابع﴾ ان غير الله تعالى لا اثر لفعله في الذوات اجماعا اعني لا يفعل ذاتا وهذا متفق عليه بيننا وبين المعتزلة وقامت عليه الادلة العقلية ولم يذهب احد من اهل الملل الى خلافه ولهذا لما قال اصحابنا ان اعمال العباد مخلوقة لله تعالى واحتجوا بقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون * حاولت المعتزلة الجواب بجعل ما موصولة فيكون المراد الاصنام وهي مخلوقة لله تعالى بالاتفاق ورد اصحابنا هذا الجواب بان الآية جاءت للرد عليهم في عبادتهم اياها وهم لم يعبدوها من حيث ذواتها وانما عبدوها من حيث هي معمولة لهم بنحتهم وتصويرهم كانه قال اتعبدون ما تنحتون والله خلقكم ونحتكم او والنحت الذي تنحتونه او والمنحوت الذي صورتموه فهذه ثلاثة تقادير لاهل السنة * احدها * ان تكون ما مصدرية * والثاني * ان تكون موصولة والمراد بها المصدر وبعض النحاة يقدرها هكذا في كل مكان اريد فيها المصدرية وينكر جعلها مصدرية وان كان المشهور خلافه وعلى هذين التقديرين

الدلالة من الآية لاهل السنة ظاهرة جدا * والثالث * ان تكون موصولة والمراد
بها المنحوت بقيد النحت وفيه جهتان ذاته ولم يعبد من جهتها وصنعته
وهي التي عبد من جهتها وهي مخلوقة لله تعالى بمقتضى الآية ودلت الآية
على انها معمولة لهم فان ثبت ان الصورة الحاصلة في الصنم معمولة للآدمى
وقعت الدلالة لاهل السنة من الآية ولا تعين ان يكون العمل نفسه فتصح
الدلالة لاهل السنة والراجح من هذين الامرين سنذكره ﴿ الخامس ﴾
الصورة الحاصلة فى المراد وهي على قسمين * احدها * ما لا اثر لفعل العباد فيه
البتة بل هو من فعل الله تعالى وحده اما بلا سبب من العباد واما بسبب منهم
يحاولونه فيوجد الله تعالى تلك الصورة عنده وذلك هو الصور الطبيعية
وهي كالذوات فلا يقال انها مفعولة للعباد البتة * والثاني * ماهو اثر صنعة
العبد وهي الصور الصناعية ومن امثلة ذلك الصورة الحاصلة في الصنم
بنحت العباد وتصويرهم هل نقول ان تلك الصورة معمولة للعباد او لله تعالى
ولا شك ان على مذهب اهل السنة لا تردد في ذلك فان الكل بفعل الله تعالى
وانما التردد على مذهب المعتزلة او بالاضافة الكسبية على مذهب اهل
السنة والحق ان ذلك ليس من فعل العباد ولا من كسبهم فان القدرة الحاصلة
لا تؤثر في غير محلها فاذا قلنا صور المشرك الصنم لم يكن من فعل المشرك الا
التصوير القائم به والصورة الناشئة عنه من فعل الله تعالى فلا يقال فيها انها
معمولة للعباد الا على جهة المجاز وانما يقال هي مصورة كما يقال فى زيد
المتعلق به الضرب انه المضروب واذا قلنا عمل المشرك الصنم ففى الكلام
مجاز بخلاف قولنا صور المشرك الصنم وسببه ان عمل فعل عام وصور

فعل خاص وسيأتى الفرق بين الافعال الخاصة والعامة فقولنا عمل يقتضى ان الصنم معمول لمن اسند اليه الفعل وليس شئ من الصنم لامن مادته ولامن صورته فعلا للعبد ولا من عمله فكيف يكون مجموعه من عمله فلابد من مجاز وفي جهة المجاز وجوه * احدها * ان يكون استعمل عمل في معنى صوّر استعمالا للاعم في الاخص * الثاني * ان يكون على حذف مضاف كانه قال عمل تصوير الصنم فلا يكون التصوير على هذا مفعولا به بل مصدرا وهذان الوجهان هما اقرب الوجوه التى خطرت لنا فلنقتصر عليهما وبالثاني يقوى ان المراد في قوله تعالى وما تعملون للتصوير فيكون حجة لاهل السنة ﴿ السادس ﴾ الافعال ضربان * خاصة * وهي الاكثر مثل قام وقعد وخرج في اللازم وضرب واكل وشرب فى المتعدى وانما كثر هذا الضرب الخاص لازما ومتعديا لانه الذي يحصل به كمال الفائدة في الخبر عن فعل خاص والامر به والنهى عنه ونحو ذلك * الضرب الثانى * الافعال العامة مثل فعل وعمل وصنع وانما جاءت هذه الافعال لانه قد يقصد الاخبار عن جنس فعل بدون تخصيص نوعه اما للعلم بالجنس دون النوع واما لغرض آخر وكذلك الامر به والنهى عنه وما اشبه ذلك ولكن هذا القصد اقل من قصد كمال الفائدة فلا جرم كان هذا الضرب اقل من الضرب الاول ولم يجئ منه الا الفاظ معدودة واذا سئلنا عن هذه الافعال العامة هل هي متعدية او لازمة لم يجز لنا اطلاق القول بواحد من الامرين لانها اعم من الافعال المتعدية ومن الافعال اللازمة والاعم من شيئين لا يصدق عليه واحد منهما فان الاعم يصدق على الاخص ولا ينعكس وانما يصح ان يقال ذلك عليها بطريق الاهمال الذى هو فى قوة جزئى فمتى

وجد في كلام احد من الفضلاء ان عمل متعدية وجب حمله على ذلك وان مراده انها قد تكون متعدية وكذا اذا قيل لازمة او غير متعدية واريد به اللزوم كما هو غالب الاصطلاح وقد يراد بغير المتعدي انه الذى لا يتجاوز معناه من حيث هو هو فيصح بهذا الاعتبار ان تقول ان عمل لا تتعدى لان معناها العمل والعمل من حيث هو هو لا يتعدي الا اذا اريد به عمل خاص فيكون ذلك العمل الخاص هو المتعدى لا مطلق العمل ومدلول عمل انما هو مطلق العمل فيصح ان مدلولها لا يتعدى وهكذا فعل وصنع ﴿ السابع ﴾ ان هذه الافعال مع عمومها لها مصادر وهي الفعل والعمل والصنع وهي احداث عامة يندرج تحتها غيرها من الاحداث الخاصة وتلك الاحداث افعال حقيقية ويصدق عليها مفعولات ومعمولات ومصنوعات باعتبار انها صادرة عن الفاعل والشخص فاعل لها فلا شك ان فعله مفعول له فلذلك اتفق النحاة هنا على انه يطلق على مصادر هذه الافعال اسم المفعول المطلق بخلاف الافعال الخاصة لا يصدق على الضرب انه مفعول عند بعضهم وان كان هو مفعولا في الحقيقة ولا شك انه لا يصدق عليه مضروب بلا خلاف وانما صدق على الفعل مفعول لا تناقضهما في لفظ (فا عين لام) وكذلك عمل وصنع ويقال في العمل والصنع معمول ومصنوع ومع ذلك فلا يكون متعديا بل يصح ذلك وان اريد به معنى خاص لازم او اريد به مطلق الفعل الذي هو اعم من اللازم والمتعدي فاذا قلت عملت عملا او فعلت فعلا او صنعت صنعا فانتصابه على المصدر ليس الا نعم ان اردت بالفعل المفعول الذى ليس هو

الحدث بل المفعول به كان مجازا وحينئذ يصح فيه ان يكون مفعولا به وفيه تجوزا ايضا من جهة ان حقيقة المفعول هو الصادر عن الفاعل وحقيقة المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل على ما تقدم عن اصطلاح متأخري النحاة وهما متغايران كما قدمنا ﴿الثامن﴾ اذا قلت عمل محرابا فان اسندت الفعل الى الله تعالى صح وانتصب محرابا على انه مفعول به وهو ايضا مفعول ومنه قوله تعالى مما عملت ايدينا وقد بينا وجه ذلك فيما سبق وان اسند تعالى غير الله فقلت عمل النجار محرابا لم يكن المحراب مفعولا نفسه لما قدمنا ان عمل العباد لا يجاوزهم ولان مادة المحراب ليست معمولة للعباد وهي جزء المحراب واولى ان لا يكون الكل معمولا لهم وفي جعله مفعولا به تفصيل وهو انك اذا جعلت عمل مجازا عن نجر كان اعماله في محرابا حقيقة على انه مفعول به كقولك نجرت محرابا فان النجر واقع على المحراب وقوع الضرب على زيد وكان المجاز في لفظ عمل ليس الا وان جعلت عمل على حقيقته فان جعلته على حذف مضاف كما سبق فالتقدير عمل تصوير محراب فالتصوير مصدر فاذا حذف واقيم المحراب مقامه اعرب مفعولا به على المجاز وان قدرته عملت صنعة محراب على ان يكون الصورة الحاصلة في المحراب معموله بخلاف ما قلناه فيما سبق كان كذلك ايضا وان جعلت المحراب معمولا باعتبار انه محل العمل اطلاقا لاسم المحل على الحال لزم المجاز ايضا فالمجاز لازم على كل تقدير ولا شك في جواز الاطلاق قال تعالى ليأكلوا من ثمره وما عملته ايديهم ﴿التاسع﴾ بان بهذا ان قوله اعملوا صالحا انما ينتصب صالحا فيه على غير المفعول به ولا يجوز انتصابه على المفعول به الا بمجازين احدهما اطلاق الصالح على المفعول الذي

ليس فعلا * والثاني * اضافة العمل اليه * وشيء ثالث * وهو حذف الموصوف من غير دليل بخلاف ما اذا قدرنا عملا الذي هو المصدر فان الفعل يدل عليه وكل واحد من هذه الثلاثة لا يصار اليه من غير ضرورة ولا ضرورة في جعله مفعولا به فكيف يصار اليه وفيه هذه المحذورات الثلاثة ﴿ العاشر ﴾ ظهر بهذا وجه التقدير في قوله تعالى ان اعمل سابغات * وقوله تعالى يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل * واما قوله تعالى اعملوا آل داود شكرا * فانتصاب شكرا على انه مفعول له * وجوز الزمخشري فيه ان يكون مفعولا به على المشاكلة وفيه مجاز واما قوله تعالى من يعمل سوء يجزبه * وقوله ومن يعمل من الصالحات * وما اشبه ذلك فكلها ترجع الى المصدر ﴿ الحادي عشر ﴾ انما فرقنا بين الافعال العامة والخاصة لان تعدى الفعل الى المفعول معناه وصول معناه اليه فالفعل الخاص كالضرب مثلا تعديه بوصول الضرب الى المضروب ولا يلزم من ذلك ان يكون الضارب موثرا في ذات المضروب اعني موجدا لها والفعل العام كعمل مثلا تعديه بوصول معناه وهو العمل والعمل معنى عام في الذات وصفاتها فلذلك اقتضى العموم واتحاد المعمول حتى يقوم دليل على خلافه فمثال الفرق انما هو بين معاني الافعال ووصولها الى المفعول ﴿ الثاني عشر ﴾ من الافعال نوع آخر مثل قال ولفظ يخفي الفرق بين القول والمقول واللفظ والملفوظ لان المقول والملفوظ هو الاصوات والحروف المقطعة وهي القول واللفظ والوجه في الفرق بينهما ان هنا امرين * احدهما * حركة اللسان ونحوه مما نحن فيه مقاطع الحرف بتلك الحروف والثاني نفس تلك الحروف المقطعة المسموعة التي هي كيفيات تعرض للصوت

الخارج بتلك الحركات فالاول هو التلفظ وهو القول واللفظ اللذان هما مصدران والثاني هو المقول والملفوظ فاذا قلت لفظت لفظا وقلت قولا لك ان تريد الاول فتنصب اللفظ والقول على المصدرية ولك ان تريد الثاني فتنصبهما على المفعول به وهما امران متغائران وان لم يتجاوزا الفاعل وهو اللافظ القائل المتكلم وليس من شرط تعدي الفعل ان يتجاوز الى غير محل الفاعل بل الشرط المغايرة سواء تجاوز في محله اوفى غير محله هذا ما انتهى اليه نظري فى هذه المسئلة والله تعالى اعلم*

﴿ معارضة في تركيب قوله تعالى خلق الله السموات والارض ﴾

﴿ اورد الشيخ عبد القاهر الجرجاني على قولهم فى مثل خلق الله السموات والارض ان السموات مفعول به ايرادا ﴾

هو ان المفعول به عبارة عما كان موجودا فاوجد الفاعل فيه شيئا آخر نحو ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا والفاعل اوجد فيه الضرب والمفعول المطلق هو الذى لم يكن موجودا بل عدما محضا والفاعل يوجده ويخرجه من العدم والسموات في هذا التركيب انما كانت عدما محضا فاخرجها الله تعالى من العدم الى الوجود انتهى وتبعه على ذلك ابن الحاجب وابن هشام ويقال انه مذهب الرماني ايضا*

﴿ اجاب الشيخ تاج الدين التبريزي عنه ﴾

بانا لانسلم ان من شرط المفعول به وجوده في الاعيان قبل ايجاد الفعل وانما الشرط توقف عقلية الفعل عليه سواء كان موجودا فى الخارج نحو ضربت زيدا او ما ضربته ام لم يكن موجودا نحو بنيت الدار قال الله تعالى اعطى كل شئ خلقه* فان الاشياء متعلقة بفعل الفاعل بحسب عقليته ثم قد توجد

في الخارج وقد لا توجد وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولا به وقال الله تعالى خلقتك من قبل ولم تك شيئا *

﴿ واجاب الشيخ شمس الدين الاصفهاني في شرح الحاجبية ﴾

بان المفعول به بالنسبة الى فعل غير الايجاد يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه شيئا آخر فان اثبات صفة غير الايجاد يستدعي ثبوت الموصوف او لا واما المفعول به بالنسبة الى الايجاد فلا يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه الوجود بل يقتضي ان لا يكون موجودا والا لكان تحصيلا للحاصل انتهى *

﴿ فائدة ﴾

قال سيبويه (من) في قولهم زيد افضل من عمرو لابتداء الارتفاع واعترض بانه لا يقع بعدها الى انتهى *

﴿ واجاب الشيخ ذكوان ﴾

بان المتكلم غرضه بيان ابتداء الفضل وليس له غرض في انتهائه فتامل *

﴿ من فوائد الشيخ جمال الدين ابن الزملكاني في تفسير قوله تعالى التائبون العابدون الآية في الجواب عن السوال المشهور ﴾

وهو انه كيف ترك العطف في جميع الصفات وعطف الناهون عن المنكر على الآمرون بالمعروف بالواو * وقال عندي فيه وجه حسن وهو ان الصفات تارة تنسق بحرف العطف وتارة تذكر بغيره ولكل مقام معنى يناسبه فاذا كان المقام مقام تعداد صفات من غير نظر الى جمع او انفراد حسن اسقاط حرف العطف وان اريد الجمع بين الصفتين او التنبيه على تغايرهما عطف بالحرف وكذلك اذا اريد التنويع لعدم اجتماعهما اتي بالحرف ايضا

﴿ الجواب عن السوال المشهور في تفسير قوله تعالى التائبون العابدون الآية ﴾

و في القرآن الكريم امثلة تبين ذلك قال الله تعالى عسى ربه ان طلقكن ان يبدله
ازواجا خيرا منكن مسلمات مؤمنات قانتات تائبات عابدات سائحات ثيبات
وابكارا فاتى بالواو بين الوصفين الاخيرين لان المقصود بالصفات الاولى
ذكرها مجتمعة والواو قد توهم التنويع فحذفت واما الابكار فلا يكن ثيبات
والثيبات لا يكن ابكارا فاتى بالواو لتضاد النوعين وقال تعالى حم تنزيل الكتاب
من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول
فاتى بالواو فى الوصفين الاولين وحذفها في الوصفين الاخيرين لان
غفران الذنب وقبول التوبة قد يظن انهما يجريان مجرى الواحد لتلازمهما
فمن غفر الذنب قبل التوبة فبين الله سبحانه وتعالى بعطف احدهما على الآخر
انهما مفهومان متغائران ووصفان مختلفان يجب ان يعطى كل واحد منهما
حكمه وذلك مع العطف ابين واوضح واما شديد العقاب وذي الطول
فهما كالمتضادين فان شدة العقاب تقتضى اتصال الضرر والاتصاف
بالطول يقتضي اتصال النفع فحذف ليعرف انهما مجتمعان فى ذات الله تعالى وان ذاته
المقدسة موصوفة بهما على الاجتماع فهو في حالة اتصافه بشديد العقاب ذو الطول
و في حالة اتصافه بذي الطول شديد العقاب فحسن ترك العطف لهذا
المعنى وفى الآية التي نحن فيها يتضح معنى العطف وتركه مما ذكرناه لان كل
صفة مما لم تسبق بالواو مغائرة للاخرى والفرق انهما في اجتماعهما كالوصف
الواحد لموصوف واحد فلم يحتج الى عطف فلما ذكر الامر بالمعروف والنهى
عن المنكر وهما متلازمان او كالمتلازمين مستمدان من مادة واحدة
كغفران الذنب وقبول التوبة حسن العطف ليبين ان كل واحد متعبد به

على حدته قائم بذاته لا يكفي منه ما يحصل في ضمن الآخر بل لا بد أن يظهر أمره بالمعروف بصريح الأمر ونهيه عن المنكر بصريح النهي فاحتاج الى العطف * وايضا فلما كان الامر والنهي ضدين احدهما طلب الايجاد والآخر طلب الاعدام كانا كالنوعين المتغايرين في قوله ثيبات وابكارا * فحسن العطف بالواو *

﴿ سؤال منظوم متعلق بقوله تعالى استطعما اهلها * وجوابه ﴾

﴿ كتب الصلاح الصفدي الى الشيخ تقي الدين السبكي يسأله عن قوله تعالى استطعما اهلها ﴾

اسيدنا قاضي القضاة ومن اذا * بدا وجهه استحيى له القمران
ومن كفه يوم الندا ويراعه * على طرسه بحران يلتقيان
ومن ان دجت في المشكلات مسائل * جلاها بفكر دائم اللمعان
رأيت كتاب الله اكبر معجز * لافضل من يهدي به الثقلان
ومن جملة الاعجاز كون اختصاره * بايجاز الفاظ وبسط معان
ولكنني في الكهف ابصرت اية * بها الفكر في طول الزمان عناني
وما هي الا استطعما اهلها فقد * نرى استطعماهم مثله ببيان
فما الحكمة الغراء في وضع ظاهر * مكان ضمير ان ذاك لشان
فارشد على عادات فضلك حيرتي * فما لي بهذا يا امام يدان

﴿ فاجابه بما نصه ﴾

قوله استطعما اهلها * متعين واجب ولا يجوز مكانه استطعماهم لان استطعما صفة للقرية في محل خفض جارية على غير من هي له كقولك اهل قرية مستطعم اهلها لو حذفت اهلها هنا وجعلت مكانه ضميرا لم يجز فكذلك هذا ولا يسوغ

من جهة العربية شيء غير ذلك اذ استطعما صفة لقرية وجملة صفة لقرية سائغ لا ترده الصناعة ولا المعنى بل اقول ان المعنى عليه اما كون الصناعة لا ترده فلانه ليس فيه الا وصف نكرة بجملة كما توصف سائر النكرات والتركيب محتمل لثلاثة اعاريب *احدها *هذا *والثاني *ان تكون الجملة في محل نصب صفة لاهل *والثالث *ان تكون الجملة جواب اذا والاعاريب الممكنة منحصرة في الثلاثة لا رابع لها وعلى الاول لا يصح لما قدمناه فمن لم يتأمل الآية كما تأملناها ظن ان الظاهر وقع موقع المضمر او نحو ذلك فغاب عنه المقصود ونحن بحمد الله وفقنا الله للمقصود ولهذا بين الاعراب الاول من جهة معنى الآية ومقصودها وان الثاني والثالث وان احتملهما التركيب بعيدان عن مغزاها اما الثالث وهو كونه جواب اذا فلانه تصير الجملة الشرطية معناها الاخبار باستطعامهما عند اتيانهما وان ذلك تمام معنى الكلام ويجل مقام موسى والخضر عن تجريد قصدهما او ان يكون معظمه او هو طلب طعمة او شيئا من الامور الدنيوية بل كان القصد ما اراد ربك ان يبلغ اليتيمان اشدهما ويستخرجا كنزهما رحمة من ربك واظهار تلك العجائب لموسى عليه السلام فجواب اذا قوله لو شئت الى تمام الآية واما الثاني وهو كونه صفة لاهل في محل نصب فلا تصير العناية الى شرح حال اهل من حيث هم هم ولا يكون للقرية اثر في ذلك ونحن نجد بقية الكلام مشيرا الى القرية نفسها الا ترى الى قوله تعالى فوجدا فيها ولم يقل عندهم وان الجدار الذي قصد اصلاحه وحفظ ما تحته جزء من قرية مذمومة اهلها وقد تقدم منهم سوء صنيع من الاباء عن حق الضيف مع طلبه وللبقاع تأثير في الطباع فكانت هذه القرية حقيقة بالافساد

والاضاعة قوبلت بالاصلاح لمجرد الطاعة فلم يقصد الا العمل الصالح ولا مواخذة بفعل الاهل الذين منهم غلام ورائح فلذلك قلت ان الجملة يتعين من جهة المعنى جعلها صفة لقرية ويجب معها الاظهار دون الاضمار وينضاف الى ذلك من الفوائد ان الاهل الثاني يحتمل ان يكونوا هم الاول او غيرهم او منهم ومن غيرهم والغالب ان من اتى قرية لا يجد جملة اهلها دفعة بل يقع بصره اولا على بعضهم ثم قد يستقريهم فلعل هذين العبدين الصالحين لما اتياها قدر الله لهما لما يظهر من حسن استقراء جميع اهلها على التدريج ليبين به كمال رحمته وعدم مواخذته بسفه صنيع بعض عباده ولو عاد الضمير فقال استطعاهم تعين ان يكون المراد الاولين لا غير فاتي بالظاهر استشعارا بتاكيد العموم فيه وانهما لم يتركا احدا من اهلها حتى استطعماه فابى ومع ذلك قابلاهم باحسن الجزاء فانظر الى هذه المعاني والاسرار كيف غابت عن كثير من المفسرين واحتجبت تحت الاستار حتى ادعى بعضهم ان ذلك تاكيد وادعى بعضهم غير ذلك وترك كثير التعرض لذلك راسا وبلغني عن شخص انه قال ان اجتماع الضميرين في كلمة واحدة مستثقل فلذلك لم يقل استطعاهم وهذا شئ لم يقله احد من النحاة ولا له دليل والقرآن والكلام الفصيح مملى بخلافه وقد قال تعالى في بقية الآية يضيفوهما وقال تعالى فخانتاهما وقال تعالى حتى اذا جاءانا في قراءة الحرميين وابن عامر وان موضع هكذا هذا القول ليس بشئ وليس هو قولا حتى يحكى وانما قيل نبهت على رده ومن تمام الكلام في ذلك ان استطعما اذا جعل جوابا فهو متاخر عن الاتيان واذا جعل صفة احتمل ان يكون اتفق قبل الاتيان هذه المرة وذكر تعريفا وتنبيها على انه

لم

لم يجعلها على عدم الاتيان لقصد الخبر و قوله فوجدته معطوف على اتيانه هذا ما فتح الله علي والشعر يضيق عن الجواب *

* وقد قلت *

لاسرار آيات الكتاب معاني * تدق فلا تبدو لكل معاني
وفيها لمرتاض لبيب عجائب * سنا برقها يعنو له القمران
اذا بارق منها لقلبي قد بدا * هممت قرير العين بالطيران
سرورا وابهاجا وصولا لاهل العلى * كأني على فوق السماك مكاني
فما الملك والاكوان بالبيض والقنا * وعندي وجوه اسفرت بتهاني
وما تيك منها قد ابحتك سرها * فشكرا لمن اولاك حسن بيان
ارى استطعما وصفا على قرية جرى * وليس لها والنحو كالميزان
صنا عته تقضي بان استتاره * بعود عليه ليس في الامكان
وليس جوابا بالاولا وصف اهلها * فلا وجه للاضمار والكتمان
وهذي ثلاث ما سواها بممكن * تعين منها واحد فسباني
ورضت لها فكري الى ان تمحضت * به زبدة الاحقاب منذ زمان
وات حياتي في تموج ابحر * من العلم في قلبي وعند لساني
وكم من كناس في حماي لمفدر * الى ان ارى اهلا زكي جنان
فيصطاد مني ما يطيق اقتناصه . * وليس له بالشارد ات يدان
منائي سليم الذهن ريض او نوى * بكل علوم الخلق ذو امعان
فذاك الذي يرجى لايضاح مشكل * ويقصد للتحرير و التبيان
وكم لي في الآيات حسن تدبر * من الله ذي الفضل العظيم حباني

بجاه رسول الله قد نلت كلما * اتى وسيا تى دائما بامان
فصلى عليه الله ما هبت الصبا * وسلم ما دامت له الملوان

﴿ وكتب الصلاح الصفدى بهذا السؤال ايضا الى الشيخ زين الدين علي ابن شيخ العوينة الموصلى رحمه الله فاجاب بما نصه يقول ﴾

سألت عما ذا استطعما اهلها اتى * من استطعام ان ذاك لشان
وفيه اختصار ليس ثم ولم تقف * على سبب الرجحان عند زمان
فهاك جوابا رافعا لقناعه * يصير به المعنى كرأى عيان
اذا ما استوى الحالان فى الحكم رجح الـ * ـضمير واما حين يختلفان
بان كان في التصريح اظهار حكمة * كرفعة شان اوحقارة جان
كمثل امير المومنين يقول ذا * وما نحن فيه صرحوا بامان
وهذا على الايجاز واللفظ جاء في * جوابي منثورا بحسن بيان
فلا تمتحن بالنظم من بعد عالما * فليس لكل بالقريض يدان
وقد قيل ان الشعر يزرى بهم فلا * يكاد يرى من سابق برهان
ولا تنسني عند الدعاء فانني * سابدى مزايا كم بكل مكان
واستغفر الله العظيم لما طغى * به قلمى اوطال فيه لسانى

﴿ والجواب المتوسط بالنثر ﴾

هوانه لما كانت الالفاظ تابعة للمعاني لم يتحتم الاضمار بل قد يكون التصريح اولى بل ربما يكاد يصل الى حد الوجوب كما سنبين ان شاء الله تعالى ويدل على الاولوية قول ارباب علم البيان ماهذا ملخصه لما كان للتصريح عمل ليس للكناية كان لاعادة اللفظ من الحسن والبهجة والفخامة ماليس

لرجوع الضمير انتهى كلامهم فقد يعدل الى التصريح اما للتعظيم واما للتحقير والنداء واما التشنيع فى النداء بقبح الفعل واما الميز ذلك فى التعظيم قوله تعالى قل هوالله احد الله الصمد * دون هو وقوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل * ولم يقل وبه وقوله تعالى الحج اشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج فقد كرر لفظ الحج مرتين دون ان يقال فمن فرضه فيهن ولا جدال فيه اعلاما بتعظيم هذه العبارة من حيث انها فريضة العمر وفيها شبه عظيم بحال الموت والبعث فناسبه حال تعظيمه فى القلوب التصريح بالاسم ثلاث مرار ومنه قول الخليفة امير المومنين يرسم بكذا دون انا اما التعظيم ذلك الامر اولتقوية داعية المامور اونحوها * وقول الشاعر * نفس عصام سودت عصاما *

وقول ابى تمام

قد طلبنا فلم نجد لك فى السو * دد والجد والمكارم مثلا

فان ايقاع الطلب على المثل اوقع من ايقاعه على ضميره لوقال طلبنالك مثلا فلم نجده وقال بعض اهل العصر *

اذا برحت يوما اسرة وجهه * على الناس قال الناس جل المنور

واما مايكاد يصل الى حد الوجوب فمثل قوله تعالى ياايها النبى انا احللنالك ازواجك الى قوله تعالى وامرأة مومنة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستنكحها انما عدل عن الاضمار الى التصريح وكرر اسمه صلى الله عليه وآله وسلم تنبيها على ان تخصيصه صلى الله عليه واله وسلم بهذا الحكم اعنى النكاح بالهبة عن سائر الناس لمكان النبوة ولكنه (١) اسم صلى الله عليه واله

(١) هكذا في الاصل ١٢

وسلم تنبيها على عظم شانه وجلالة قدره اشارة الى علة التخصيص وهي النبوة * ومن التحقير فبدل الذين ظلموا قولا غير الذي قيل لهم فانزلنا على الذين ظلموا * دون عليهم وقالوا قلوبنا غلف بل لعنهم الله بكفرهم * اضمر هنا ثم لما اراد المبالغة في ذمهم صرح في الاية الثانية والثالثة بكفرهم فقيل لعنة الله على الكافرين * وللكافرين عذاب مهين ونحو امثاله كثيرا * اذا تقرر هذا الاصل فنقول لما كان اهل هذه القرية موصوفين بالشح الغالب واللوم اللازب بدليل قوله صلى الله عليه وآله وسلم كانوا اهل قرية لئاما وقد صدر منهم في حق هذين العبدين الكريمين على الله ما صدر ومن المنع بعد السوال كانوا حقيقين بالنداء عليهم بسوء الصنيع فناسبه ذلك التصريح باسمهم لما في لفظ الاهل من الدلالة على الكثرة مع حرمان هذين الفقيرين من خيرهم من استطعامهما اياهم ولما دل عليه حالهم من كدر قلوبهم وعمى بصائرهم حيث لم يتفرسوا فيهما ما تفرسه صاحب السفينة في قوله ارى وجوه الانبياء * هذا ما يتعلق بالمعنى واما ما يتعلق باللفظ فلما في جمع الضميرين في كلمة واحدة من الاستثقال فلهذا كان قليلا في القرآن المجيد واما قوله تعالى فسيكفيكهم الله وقوله انلزمكموها * فانه ليس من هذا القبيل لانه عدول عن الانفصال الى الاتصال الذي هو اخصر وعند فك الضمير لا يؤدي الى التصريح باسم ظاهر بل يقال فسيكفيك اياهم الله وانلزمكم اياها فكان الاتصال اولى لانه اخصر ومؤداهما واحد بخلاف مسئلتنا * ثم هنا سوالات * فالاول * ما الفرق بين الاستطعام والضيافة * فان قلت * لنهما بمعنى * قلت * فلم خصصها بالاستطعام والاهل بالضيافة * والثاني * لم قال فابوا دون فلم مع انه اخصر * والثالث * لم قال

اتيا اهل قرية دون اتيا قرية و العرف بخلافه تقول اتيت الى الكوفة دون اهل الكوفة كما قال تعالى ادخلوا مصر * والجواب عن الاول * ان الاستطعام وظيفة السائل والضيافة وظيفة المسئول لان العرف يقضى بذلك فيدعو المقيم الى منزله القادم يسأله و يحمله الى منزله * وعن الثانى * انه فى الاباء من قوة المنع ماليس في فلم لانها تنقل المضارع الى الماضي و تنفيه فلا يدل على انهم لم يضيفوهم في الاستقبال بخلاف الاباء المقرون بان فانه يدل على النفي مطلقا واية و يابى الله الا ان يتم نوره * اى حالا واستقبالا * وعن الثالث * انه مبني على انه مسمى القرية ماذا هو الجدار واهلها معا حال كونهم فيها ام هي فقط ام هم فقط والظاهر عندى انه يطلق عليها مع قطع النظر عن وجود اهلها وعدمهم بدليل قوله تعالى اوكالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها سماها قرية ولا اهل ولا جدار قائما ولعدم تناول لفظ القرية اياهم في البيع اذا كانت القرية و اهلها ملكا للبائع وهم فيها حالة البيع ولو كان الاهل داخلين في مسماها لدخلوا في البيع ولثبوت المغايرة بين المضاف والمضاف اليه و انما ذكر الاهل لانه هو المقصود من سياق الكلام دون الجدران لانه بعرض حكاية ما وقع منهم من اللوم * فان قلت * فما تصنع بقوله تعالى وكم اهلكنا من قرية بطرت معيشتها وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا اوهم قائلون * وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة الخ واسأل القرية * فان المراد في هذه الآيات وامثالها الاهل * قلت * هو من باب المجاز لان الاهلاك انما نسبه اليهم دونها بدليل اوهم قائلون فاذاقها الله لباس الجوع والخوف * وبطرت معيشتها * ولاستحالة السوال من غير الاهل على انا نقول لو تصور وقوع الهلاك على نفس القرية بالخسف

والحريق والغرق ونحوه لم يتعين الحقيقة لما ذكرناه والله اعلم *

﴿ مسئلة ﴾

سئل الشيخ تقي الدين السبكي رحمه الله عن رجل قال ما اعظم الله فقال آخر هذا لا يجوز * فاجاب * يجوز ذلك قال تعالى ابصر به واسمع * والضمير في به عائد الى الله تعالى اى ما ابصره وما اسمعه فدل على جواز التعجب في ذلك وهذا الكلام صحيح ومعناه ان الله في غاية العظمة ومعنى التعجب في ذلك انه لا ينكر لانه مما تحار فيه العقول والاتيان بصيغة التعجب في ذلك جائزة للاية الكريمة واعظام الله تعالى وتعظيم الثناء عليه بالعظمة واعتقادها وكلاهما حاصل والموجب لهما امر عظيم فبلغني بعد ذلك عن شيخنا ابي حيان انه كتب (١) . فنظرت فرايت ابا بكر ابن السراج في الاصول قال في شرح التعجب وقد حكيت الفاظ من ابواب مختلفة مستعملة ما انت من رجل تعجب وسبحان الله ولا اله الا الله وكاليوم رجلا وسبحان الله من رجل وحسبك بزيد رجلا ومن رجل والعظمة لله من رب وكفى بزيد رجلا تعجب فقوله العظمة لله من رب دليل لجواز التعجب في صفة الله تعالى وان لم يكن بصيغة ما افعله وافعل به ومن جهة المعنى لا فرق من حيث كونه تعجبا *

﴿ مسئلة جواز قول ما اعظم الله وعدم جوازه ﴾

﴿ وقال كمال الدين ابو البركات عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد الانباري في * كتاب الانصاف في مسائل الخلاف في النحو ﴾

﴿ مسئلة ﴾ ذهب الكوفيون الى ان الفعل في التعجب نحو ما احسن زيدا اسم والبصريون الى انه فعل واليه ذهب الكسائي ثم قال والذي يدل على

﴿ مسئلة ان الفعل في التعجب اسم او فعل ﴾

(١) بياض في الاصول ١٢

انه ليس بفعل وانه ليس التقدير فيه شيء عظيم احسن زيدا وقولهم ما اعظم الله ولو كان التقدير ما زعمتم لوجب ان يكون التقدير شيء اعظم الله والله تعالى عظيم لا بجعل جاعل وقال الشاعر

ماأقدر الله ان يدني الى شحط * من داره الحزن ممن داره صول

ولو كان الامر على ما زعمتم لوجب ان يكون التقدير فيه شيء اقدر على الله والله تعالى قادر لا بجعل جاعل واحتج البصريون بامور ثم قال والجواب عن كلمات الكوفيين ثم قال واما قولهم فيما اعظم الله قلنا معناه شيء اعظم الله اى وصفه بالعظمة كما تقول عظمت عظيما ولذلك الشيء ثلاث معان * احدها * ان يعنى بالشيء من يعظمه من عباده * والثانى * ان يعنى بالشيء ما يدل على عظمة الله تعالى وقدرته فى مصنوعاته * والثالث * ان يعنى به نفسه اي انه عظيم لنفسه لا لشيء جعله عظيما فرقا بينه وبين غيره وحكى ان بعض اصحاب المبرد قدم الى بغداد قبل قدوم المبرد فحضر حلقة ثعلب فسئل عن هذه المسئلة فاجاب بجواب اهل البصرة وقال التقدير شيء احسن زيدا فقيل له ما تقول فيما اعظم الله فقال شيء اعظم الله فانكروا عليه وقالوا لا يجوز انه عظيم لا بجعل جاعل ثم سحبوه من الحلقة فاخرجوه فلما قدم المبرد اوردوا عليه هذا الانكار فاجاب بما قدمناه فبان بذلك قبح انكارهم وفساد ما ذهبوا اليه * وقيل يحتمل ان يكون قولنا شيء اعظم الله بمنزلة الاخبار انه عظيم لا شيء جعله عظيما لاستحالته واما قول الشاعر ماأقدر الله فانه وان كان لفظه لفظ التعجب فالمراد به المبالغة في وصفه تعالى بالقدرة كقوله فليمدد له الرحمن مدا * جاء بصيغة الامر وان لم يكن

في الحقيقة امرا انتهى كلامه وهو نص صريح في المسئلة وناطق بالاتفاق على صحة اطلاق هذا اللفظ وانه غير مستنكر ولكنه مختلف (١)
هل يبقى على حقيقته من التعجب ويحمل ما على الاوجه الثلاثة او يجعل مجازا عن الاخبار واما انكار اللفظ فلم يقل به احد والاصح انه باق على معناه من التعجب * وقال الباجي ابو الوليد في (كتاب السنن) من تصنيفه فى باب ادعية من غير القرآن فذكر منها ما احلمك عمن عصاك واقربك ممن دعاك واعطفك على من سألك * وذكر شعر المغيرة *

سبحانك اللهم ما * اجل عندي مثلك

ورأيت انا في السيرة عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه رواه ابن اسحاق عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه وناهيك بها في جواز هذه الرعية (٢) قال القاسم ان ابابكر الصديق رضى الله عنه لقيه سفيه من سفهاء قريش وهو عامد الى الكعبة محثا على رأسه ترابا فمر بابي بكر الوليد بن المغيرة والعاص بن وائل فقالا الاترى ما يصنع هذا السفيه قال انت فعلت ذلك بنفسك وهو يقول اى رب ما احلمك اى رب ما احلمك انتهى ولو لم يكن في هذا الاكلام ابن القاسم لكفى فضلا عن روايته عن ابي بكر وان كانت مرسلة * وقال الزمخشري في قوله تعالى ذو الجلال والاكرام * معناه الذى (٣) الموحدون على التشبيه بخلقه اوالذى يقال له ما اجلك وما اكرمك * وقال ايضا ابصر به واسمع اى جاء بما دل على التعجب من ادراكه للمسموعات والمبصرات للدلالة على ان امره في الادراك خارج عن حد ما عليه ادراك السامعين والمبصرين لانه يدرك الطف الاشياء واصغرها كما يدرك اكبرها حجما

(١) بياض في الاصول ١٢ (٢) هكذا في الاصول الموجودة ١٢
(٣) ايضا ايضا واكتفيها

واكثفها جرما ويدرك البواطن كما يدرك الظواهر * وذكر ابو محمد ابن علي بن اسحاق الصيمرى في (كتاب التبصرة والتذكرة في النحو واذا قلت ما اعظم الله فذلك الشيء عباده الذين يعظمونه ويعبدونه ويجوز ان يكون ذلك الشيء هو ما يستدل به على عظمته من بدائع خلقه ويجوز ان يكون ذلك هو الله عز وجل فيكون لنفسه عظيما لا لشيء جعله عظيما ومثل هذا يستعمل في كلام العرب كما قال الشاعر * نفس عصام سودت عصاما * انتهى وهو كالبارى وقال المتنبي *

ما اقدر الله ان يخزي خليقته * ولا يصدق قوما في الذى زعموا

وقال الواحدى في شرحه يقول الله تعالى قادر على اخزاء خليقته بان يملك عليهم لئيما ساقطا غير ان يصدق الملاحدة الذين يقولون بقدم الدهر يشير الى ان تامير مثله اخزاء للناس والله تعالى قد فعل ذلك عقوبة لهم وليس كما تقول الملاحدة * وقال ابن الدهان في (شرح الايضاح) * فان قيل * فاذا قدرت ما بتقدير شيء فما تصنع بما اعظم الله * فالجواب من وجوه * احدها * ان يكون الشيء نفسه ويجوز ان يكون ما دل عليه من مخلوقاته * الثاني * من يعظمه من عباده * الثالث * ان تكون الافعال الجارية عليه يحملها على ما يجوز عليه من صفاته تعالى فيحمل على انه عظيم في نفسه * وقال الزمخشري في ما هذا بشر المعنى تنزيه الله تعالى من صفات العجز والتعجب من قدرته على خلق جميل مثله واما حاش لله ما علمنا عليه من سوء * فالتعجب من قدرته على خلق عفيف مثله انتهى *

﴿ الرفد في معنى وحده تاليف الشيخ تقي الدين السبكي ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

قال الشيخ الامام تقي الدين ابو الحسن علي السبكي الشافعي رحمه الله الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد المشرف على كل مخلوق قبله وبعده وسلم تسليما كثيرا * وبعد فهذه عجالة مسماة ﴿ بالرفد في معنى وحده ﴾ كان الداعي اليها ان الزمخشري قال في قوله تعالى وعليها وعلى الفلك تحملون * معناه وعلى الانعام وحدها لا تحملون ولكن عليها وعلى الفلك فتوقفت قبول هذه العبارة فاحببت ان انبه على ما فيها واذكر قوله هذه اللفظة * واول * ما ابتدئ بقوله الحمد لله وحده * فاقول * معناه الحمد لله لا لغيره ولا يشاركه فيه احد ووحده منصوب على الحال عند جمهور النحويين منهم الخليل وسيبويه قالا انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كانه قال ايحادا او ايحادا موضع موحدا * واختلف هؤلاء اذا قلت رأيت زيدا وحده * فالاكثرون يقدرون في حال ايحادي له بالروية ويعبرون عن هذا بانه حال من الفاعل والمبرد يقدره في حال انه مفرد بالروئية ويعبر عن هذا بانه حال من المفعول ومنع ابو بكر بن طلحة من كونه حالا من الفاعل وقال انه حال من المفعول ليس الا لانهم اذا ارادوا الفاعل قالوا مررت به وحدي

كما قال الشاعر

والذئب اخشاه ان مررت به * وحدي واخشى الرياح والمطرا

وهذا الذي قاله ابن طلحة في البيت صحيح ولا يمتنع من اجله ان ياتي الوجهان المتقدمان في رأيت زيدا وحده فان المعنى يصح معهما ووحده يضاف

الى

الى ضمير المتكلم والمخاطب والغائب فتقول ضربته وحدى وضربته وحده وضربتك وحدك ويختلف المعنى بحسب ذلك ومنهم من يقول وحده مصدر موضوع موضع الحال وهؤلاء يخالفون الاولين في كونه اسم مصدر فمن هؤلاء من يقول انه مصدر على حذف حروف الزيادة اى ايحاده ومنهم من قال انه مصدر لم يوضع له فعل * وذهب يونس وهشام في احد قوليه الى انه منتصب انتصاب الظروف فيجريه مجرى عنده فجاء زيد وحده تقديره جاء زيد على وحده ثم حذف الحرف ونصب على الظرف وحكى من كلام العرب جلسنا على وحدتنا واذا قلت زيد وحده فكان التقدير زيد موضع التفرد ولعل هؤلاء يقولون انه مصدر وضع موضع الظرف * وحكى عن الاصمعي وحد يحد ويدل على انتصابه على الظرف قول العرب زيد وحده فهذا خبر لا حال واجاز هشام في زيد وحده وجها آخر وهو ان يكون منصوبا بفعل مضمر يخلفه وحده كما قالت العرب زيد اقبالا وادبارا * قال هشام ومثل زيد وحده في هذا المعنى زيد امره الاول وقصته الاولى وحاله الاولى خلف هذا المنصوب الناصب كما خلف وحده وحد وسمي هذا منصوبا على الخلاف الاول وقال لا يجوز وحده زيد كما لا يجوز اقبالا وادبارا عبد الله وكذلك قصة الاولى سعد وعلى انه منصوب على الظرف يجوز وحده زيد كما يجوز عندك زيد هذا كلام النحاة وهو توسع فيما تقتضيه الصناعة واللسان والمعنى متقارب كله دائر على ما يفيده من الحصر فى المذكور فقوله الحمد لله وحده مفيد حصر الحمد فى الله سبحانه وتعالى وقوله تعالى واذا ذكرت ربك في القرآن وحده

والضمير يعود على ربك فمعناه لم يذكر معه غيره وكذا قولنا لا اله الا الله وحده انا افردناه بالوحدانية فانظر كيف تجد المعنى فى ذلك كله سواء فاذا قلت حمدت الله وحده او ذكرت ربك وحده فمعناه وتقديره عند سيبويه موحداً اياه بالحمد والذكر على انها حال من الفاعل والحاء فى موحدا مكسورة وعلى رأى ابن طلحة موحدا هو والحاء مفتوحة وعلى رأي هشام معناه حمدته الله وذكرته على انفراده فهذه التقادير الصناعية الثلاثة والمعنى لا يختلف الا اختلافا يسيرا فاذا جعلناه من اوحد الرباعي فمعناه موحدا بالمعنيين المتقدمين واذا جعلناه وحد الثلاثي فمعناه منفردا بذلك فعلى الاول الحامد والذاكر افرده بذلك وعلى الثاني هو انفرد بذلك والعامل في الحال حمدت وذكرت وصاحب الحال الاسم المنصوب على التعظيم او الضمير الذى في حمدت وذكرت على القولين واذا قلت الحمد لله وحده فالعامل في الحال المستقر المحذوف الذى هو الخبر في الحقيقة وهو العامل في الجار والمجرور وصاحب الحال الله ووحده حال وان جعلتها ظرفا فالمعنى الحمد لله على انفراده فلم يختلف المعنى اختلافا مخلا بالمقصود واذا قلنا لا اله الا الله وحده فاما ان نقول معناه على انفراده انه جعله ظرفا او منفردا بالواحدانية ومنفردا بها على الاختلاف فى تقدير الحال وصاحب الحال الضمير فى كائن العائد على الله تعالى والعامل فى الحال كائن * واما المنطقيون فقالوا ان وحده يصير الكلام بها في قوة كلامين فقولنا رأيت زيدا افاد اثبات رويته ولم يفد شيئا آخر وقولنا رأيت زيدا وحده افاد اثبات رويته ونفي روية غيره وهو معنى ماقاله النحاة ايضا وتصير الجملة

بعد

بعد ان كانت موجبة متضمنة ايجابا وسلبا وبذلك حلوا مغلطة ركبها بعض الخلافيين وهي الماء وحده رافع للحدث وكلما هو رافع للحدث رافع للخبث فالماء وحده رافع للخبث فلا يكون المائع غير الماء رافعا للخبث وحله ان هذا قياس من الشكل الاول وشرطه ايجاب صغراه وهذه الصغرى بدخول وحده فيها لم تصر موجبة بل موجبة وسالبة تقديرها الماء رافع للحدث ولا شيء من غيره برافع للحدث وهذا الحل صحيح اذا اريد بوحده ذلك وقد يراد بوحده انه يفيد تجرده عن المخالط بمعنى الماء وحده بلا خليط يخرجه عن اسم الماء رافع للحدث وهو صحيح ولا تخرج الجملة عن كونها موجبة ولا ينتفع بها المغالط وقد يراد بوحده انه من حيث هو مع قطع النظر عما سواه وهو ايضا صحيح ولا ينتج ما اراده المغالط ولا يخفى ان المراد بالمائع استعماله في الوضوء الاستعمال المخصوص مع النية وبعض هذه الاحتمالات ياتي في قولك رأيت زيدا وحده قد يراد به انك رأيته في حال هو متفرد بنفسه ليس معه غيره وان كانت رويتك شاملة له ولغيره ولكن هذا احتمال مرجوح ولهذا لم تذكره النحاة وانما كان مرجوحا لانه يحوج الى تقدير محذوف تقديره كائنا ويكون وحده حالا من الضمير فيه والعامل في ذلك المحذوف والاصل عدم الحذف وعدم التقدير فلذلك قلنا انه مرجوح والاول لا تقدير فيه ولا حذف بل العامل رأيت المصرح به هذا كله في جانب الاثبات اذا قلت رأيت زيدا وحده اما في حالة النفي اذا نفيت الروية عنه وحده فلك صنعتان او اكثر * احداها * ان تاتي باداة النفي متقدمة فتقول ما رأيت زيدا وحده فهذه في قوة

السالبة البسيطة وهي سلب لما اقتضته الموجبة فمعناها بعد السلب تحمل باحدى
ثلاث طرق * احداها * رويتهما معا * الثانية * عدم روية واحد منهما فلا يرى
هذا ولا هذا * والثالثة * بروية غير زيد وعدم روية زيد على كل
واحد من هذه التقادير الثلاث يصح ما رأيت زيدا وحده لان
المنفي رويته مقيدة بالوحدة ونفي كل مرئي من اثنين يحصل بطرق
ثلاث كما بيناه هذا اذا قدمت حرف النفي ويشبه هذا من بعض الوجوه
تقديم حرف السلب على كل في قولنا * ما كل ما يتمنى المرء يدركه * وانه
سلب للعموم لا عموم السلب وانه يفيد جزئيا لا كليا فقد يدرك بعض ما يتمناه
وكذلك * وليس كل النوى تلقي المساكين * اما اذا اخرت حرف النفي
فان اخرته عن المبتدأ الذي هو الموضوع وقدمته على وحده مع الفعل
كقولك زيد لم اره وحده فهو كالحالة المتقدمة محتمل للمعاني الثلاثة كما
سبق لان النفي يقدم على الفعل المنفي المقيد بالوحدة فقد نفى مركبا فينتفي
بانتفاء احد اجزائه كالحالة السابقة حرفا بحرف والضابط في ذلك ما ذكرناه
وان اخرته عن وحده فقولك زيد وحده لم اره او ما رأيته او لا اراه
فهذا موضع نظر وتأمل والراجح عندي فيه انك لم تره وقد رأيت غيره
لانها قضية ظاهرها انها تشبه الموجبة المعدولة فقد حكمت بنفي الروية المطلقة التي
لم تقيد بوحده على زيد المقيد بالوحدة هذان الامران لا شك فيهما وبهما
فارقنا لم اره وحده لانه نفي لروية مقيدة لا لروية مطلقة هذا لا شك فيه
ولكن النظر في ان تقييد زيد بوحدة هل معنى التقييد يرجع لك معنى زيد في
ذاته او الى ما حكم به عليه وهو النفي هذا موضع النظر والظاهر انه الثاني وهو

انه يفيد تقييد الحكم وهو النفي فيكون نفي الروية مقصورا على زيد فمعنى وجيده في هذه الصيغة ان زيدا انفرد بعدم الروية المطلقة وان غيره مر ئي فقد سرى التقييد من المحكوم عليه الى المحكوم به وعليك يا طالب العلم ان تضبط هذه الامور الثلاثة وتميز بينها وتعرف تغايرها * احدها * اطلاق الضرب المنفي كما دل عليه الكلام * والثاني * تقييد المحكوم عليه الذى دلت الصناعة عليه مع المحافظة على اطلاق الضرب او الروية او نحوهما من الافعال * الثالث * سريان التقييد من المحكوم عليه الى الحكم * وهو النفي الوارد على الضرب المطلق فاذا عقلت هذه الثلاثة وميزت بينها ظهر لك ماقلناه ويحتمل ايضا وهو عندى غير راجح انك انما نفيت الفعل عن المقيد بالوحدة فيكون حاصلا للمحكوم عليه بدونها وهو عندي ضعيف وبذلك تبين ضعف قول الزمخشرى وانه لو قال معناه ولا يحملون على الانعام وحدها ولكن عليها وعلى الفلك سلم من هذا الاعتراض * فان قلت * ما حمل الزمخشري على الحصر * قلت * تقديم المعمول وما يقتضيه واو العطف من الجمع فقد حصر الحمل فيهما ومن ضرورته نفي الحمل على غيرهما * وغيرهما اما احدهما بقيد الوحدة لمغائرته لمجموعهما واما خارج عنهما لا سبيل الى الثاني لقوله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة * فتعين الاول واما كون ماله صدر الكلام والخلاف في كون الفعل بعدها يعمل فيما قبلها او لا فلا حاجة بنا الى ذكره لعدم تاثيره فيما نحن فيه * فان قلت * هل يشبه هذا التاخير في قوله كل ذلك لم يكن * قلت * نعم من بعض الوجوه حيث فرقنا بين تقديم النفي وتاخيره ولذلك جعل قوله *

* المحكوم به

قد اصبحت ام الخيار تدعى * عليّ ذنبا كله لم اصنع

ضرورة لان مقصود الشاعر انه لم يصنع شيئا منه فلذلك رفع ولولا ذلك نصب كله والله اعلم * آخر الكتاب ولله الحمد *

﴿ نبل العلا فى العطف بلا تأليف الشيخ تقي الدين السبكي جوابا عن سوال سأله ولده بهاء الدين احمد تغمدهما الله برحمته ﴾

وقال الشيخ صلاح الدين الصفدى يمدح هذا المؤلف

يا من غدا في العلم ذا اهمة * عظيمة بالفضل تملأ الملا

لم ترق فى النحو الى رتبة * سامية الا بنبل العلا

بسم الله الرحمن الرحيم * وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم * سألت اكرمك الله عن قام رجل لا زيد هل يصح هذا التركيب وان الشيخ اباحيان جزم بامتناعه وشرط ان يكون ماقبل لا العاطفة غير صادق على مابعدها وانك رأيت سبقه الى ذلك السهيلى في (نتائج الفكر) وانه قال لان شرطها ان يكون الكلام الذى قبلها يتضمن لمفهوم الخطاب نفي مابعدها وان عندك فى ذلك نظر الامور * منها * ان البيانيين تكلموا على القصر وجعلوا منه قصر الافراد وشرطوا فى قصر الموصوف افراد اعدم تنافي الوصفين كقولنا زيد كاتب لا شاعر * وقلت كيف يجتمع هذا مع كلام السهيلى والشيخ * ومنها * ان قام رجل لا زيد مثل قام رجل وزيد فى صحة التركيب فان امتنع قام رجل وزيد ففى غاية البعد لانك ان اردت بالرجل الاول زيدا كان كعطف الشئ على نفسه تاكيدا ولا مانع منه اذا قصد الاطناب وان اردت بالرجل غير زيد كان من عطف الشئ على غيره ولا مانع منه ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد

في صحة التركيب وان كان معناهما متعاكسين بل قد يقال قام رجل لازيد اولى بالجواز من قام رجل وزيد لان قام رجل وزيد ان اردت بالرجل فيه زيدا كان تاكيدا وان اردت غيره كان فيه الباس على السامع وايهام انه غيره والتاكيد والالباس منتفيان في قام رجل لازيد واي فرق بين زيد كاتب لاشاعر وقام رجل لازيد وبين رجل وزيد عموم وخصوص مطلق وبين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه كالحيوان وكالابيض واذا امتنع جاء رجل لازيد كما قالوه فهل يمتنع ذلك في العام والخاص مثل قام الناس لازيد وكيف يمنع احد مع تصريح ابن مالك وغيره بصحة قام الناس وزيد وان كان استدلاله على ذلك بقوله تعالى من كان عدوا لله الاية لان جبريل اما معطوف على الجلالة الكريمة او على رسله والمراد بالرسل الانبياء لان الملائكة وان جعلوا رسلا فقرينة عطفهم على الملائكة تصرف هذا ولاي شيء يمتنع العطف بلا في نحو ما قام الا زيد لا عمرو وهو عطف على موجب لان زيدا موجب تعليلهم بانه يلزم نفيه مرتين ضعيف لان الاطناب قد يقتضي مثل ذلك لاسيما والنفي الاول عام والنفي الثاني خاص فاسوء درجاته ان يكون مثل ما قام الناس ولا زيد * هذا جملة ما تضمنه كتابك في ذلك بارك الله فيك * والجواب * اما الشرط الذي ذكر السهيلي وابو حيان في العطف بلا فقد ذكره ايضا ابو الحسن الابذي في (شرح الجزولية) فقال لا يعطف بلا الا بشرط وهو ان يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي الفعل عما بعدها فيكون الاول لا يتناول الثاني نحو قوله جاءني رجل لا امرأة وجاءني عالم لا جاهل * ولو قلت *

مررت برجل لا عاقل لم يجز لانه ليس في مفهوم الكلام الاول ما ينفى الفعل عن الثاني وهي لا تدخل الا لتاكيد النفي فان اردت ذلك المعنى جئت بغير فتقول مررت برجل غير عاقل وغير زيد وعمرو غير ذلك ومررت بزيد لا عمرو لان الاول لا يتناول الثاني وقد تضمن كلام الابذى هذا زيادة على ما قاله السهيلي وابو حيان وهي قوله انها لا تدخل الا لتاكيد النفي واذا ثبت ان لا لا تدخل الا لتاكيد النفي اتضح اشتراط الشرط المذكور لان مفهوم الخطاب اقتضى في قولك قام رجل نفى المرأة فدخلت لا للتصريح بما اقتضاه المفهوم وكذلك قام زيد لا عمرو واما قام رجل لا زيد فلم يقتض المفهوم نفى زيد فلذلك لم يجز العطف بلا لانها لا تكون لتاكيد نفي بل لتاسيسه وهي وان كان يوتى بها لتاسيس النفي فكذلك في نفي يقصد تاكيده بها بخلاف غيرها من ادوات النفي كلم وما وهو كلام حسن والابذي هذا كان امة في النحو حتى سمعت الشيخ اباحيان يقول انه سأل احد شيوخه عن حد النحو فقال له الابذى يعنى انه تجسد نحوا وانما قلت هذا لئلا يقع في نفسك انه لتاخيره قد يكون اخذه عن السهيلي * وايضا تمثيل ابن السراج فانه قال في كتاب الاصول وهي تقع لاخراج الثاني مما دخل فيه الاول وذلك قوله ضربت زيدا لا عمرا ومررت برجل لا امرأة وجاءني زيد لا عمرو فانظر امثلته لم يذكر فيها الا ما اقتضاه الشرط المذكور * وقد يعترض * على الابذى في قوله انها لا تذكر الا لتاكيد النفي * ويجاب * بانه لعل مراده انها للنفي المذكور بخلاف ما ولم وليس فلذلك اختيرت هنا او لعل مراده انها لا تدخل في اثناء الكلام الا لنفي المؤكد بخلاف ما اذا جاءت اول الكلام

قد

قد يراد بها اصل النفي كقوله لا اقسم وما شبهه والاول احسن وايضا تمثيل
جماعة من النحاة منهم ابن الشجري في الامالي قال انها تكون عاطفة فتشرك
ما بعدها في اعراب ما قبلها وتنفي عن الثاني ما ثبت للاول كقوله خرج زيد
لا بكر ولقيت اخاك لا اباك ومررت بحميك لا ابيك ولم يذكر احد
من النحاة في امثلته ما يكون الاول فيه يحتمل ان يندرج فيه الثاني * وخطر
لي في سبب ذلك امران احدهما ان العطف يقتضي المغايرة فهذه القاعدة
تقتضي انه لا بد في المعطوف ان يكون غير المعطوف عليه والمغايرة عند الاطلاق
تقتضي المباينة لانها المفردة منها عند اكثر الناس وان كان التحقيق ان بين
الاعم والاخص والعام والخاص والجزء والكل مغايرة ولكن المغايرة
عند الاطلاق انما تنصرف الى ما لا يصدق احدهما على الاخر واذا صح ذلك
امتنع العطف في قولك جاء رجل وزيد لعدم المغايرة فان اردت غير زيد
جاز وانتقلت المسئلة عن صورتها وصار كانك قلت جاء رجل غير زيد
لا زيد * وغير زيد لا يصدق على زيد ومسئلتنا انما هي فيما اذا كان رجل صادقا
على زيد محتملا لان يكون اياه * فان ذلك ممتنع للقاعدة التي تقررت
وجوب المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه ولو قلت جاء زيد ورجل كان
معناه ورجل آخر لما تقرر من وجوب المغايرة وكذلك لو قلت جاء زيد لا رجل
وجب ان تقدر لا رجل آخر والاصل في هذا انا نريد ان نحافظ على مدلولات
الفاظ فيبقى المعطوف عليه على مدلوله من عموم او خصوص او اطلاق او تقييد
والمعطوف على مدلوله كذلك وحرف العطف على مدلوله وهو قد يقتضي تغير نسبة
الفعل الى الاول كما في ان تغير نسبته من الجزم الى الشك كما قال الخليل في الفرق

بينها و بين اما و كبل فانها تغيره بالاضراب عن الاول وقد لا يقتضي تغيير نسبة الفعل الى الاول بل زيادة عليه حكما آخر و لا من هذا القبيل فيجب علينا المحافظة على معناها مع بقاء الاول على معناه من غير تغيير و لا تخصيص ولا تقييد وكانك قلت قام اما زيد و اما غيره ، لا زيد و هذا لا يصح * واما الامر الثاني * ان مبنى كلام العرب على الفائدة فحيث حصلت كان التركيب صحيحا وحيث لم تحصل امتنع في كلامهم وقولك قام رجل لا زيد مع ارادة مدلول رجل في احتماله لزيد وغيره لا فائدة فيه البتة فارادة حقيقته (١)

لا فائدة فيه ونقول انه متناقض لانه ان اردت الاخبار بنفي قيام زيد و بالاخبار بقيام رجل المحتمل له ولغيره كان متناقضا وان اردت الاخبار بقيام رجل غير زيد كان طريقك ان تقول غير زيد فان قلت ان لا بمعنى غير لم تكن عاطفة ونحن انما نتكلم في العاطفة و الفرق بينهما ان التي بمعنى غير مقيدة للاول مبينة لوصفه والعاطفة مبينة حكما جديدا لغيره فهذا هو الذي يخطر لي في ذلك وبه يتبين انه لا فرق بين قولك قام رجل لا زيد و قولك قام زيد لا رجل كلاهما ممتنع الا ان يراد بالرجل غير زيد فحينئذ يصح فيهما ان كان يصح وضع لا في هذا الموضع موضع غير و فيه نظر وتفصيل سنذكره والا فنعدل عنها الى صيغة غير اذا اريد ذلك المعنى و بين العطف ومعنى غير فرق وهو ان العطف يقتضي النفي عن الثاني بالمنطوق و لا تعرض له للاول الا بتاكيد ما دل عليه بالمفهوم ان سلم ومعنى غير يقتضي تقييد الاول ولا تعرض له للثاني الا بالمفهوم ان جعلتها صفة وان جعلتها استثناء فحكمها حكم الاستثناء من ان الدلالة هل هي بالمنطوق او بالمفهوم و فيه بحث * والتفصيل الذي وعدنا به

(١) بياض في الاصل ١٢

هو انه يجوز قام رجل غير عاقل وامرر برجل غير عاقل وهذا رجل لا امرأة
ورأيته طويلا غير قصير فان كانا علمين جاز فيه لا وغير وهذان الوجهان
اللذان خطرا لي زائد ان على ماقاله السهيلي والابذي من مفهوم الخطاب
لانه انما ياتي على القول بمفهوم اللقب وهو ضعيف عند الاصوليين وما ذكرته
ياتي عليه وعلى غيره على ان الذى قالاه ايضا وجه حسن يصير معه العطف
في حكم المبين بمعنى الاول من انفراده بذلك الحكم وحده والتصريح
بعدم مشاركة الثاني له فيه والا لكان في حكم كلام آخر مستقل وليس هو
المسئلة وهو مطرد ايضا في قولك قام رجل لا زيد وقام زيد لا رجل لان
كليهما عند الاصوليين له حكم اللقب وهذا الوجه مع الوجهين اللذين
خطرا لي انما هي في لفظة لا خاصة لاختصاصها بسمة النفي ونفي المستقبل على
خلاف فيه ووضع الكلام في عطف المفردات لا عطف الجمل فلو جئت مكانها بما
او لم او ليس وجعلته كلاما مستقلا لم تأت المسئلة ولم تمتنع * واما قول البيانيين
في قصر الموصوف افرادا زيد كاتب لا شاعر فصحيح ولا منافاة بينه وبين
ما قلناه وقولهم عدم تنافي الوصفين معناه انه يمكن صدقهما على ذات
واحدة بخلاف الوصفين المتنافيين وهما اللذان لا يصدقان على ذات واحدة
كالعالم والجاهل فان الوصف باحدهما ينفي الوصف بالآخر لاستحالة اجتماعهما
في شاعر كاتب فانما يجيء نفي الآخر اذا اريد قصر الموصوف على احدهما
بما تفهمه القرائن وسياق الكلام فلا يقال مع هذا كيف يجتمع كلام البيانيين
مع كلام السهيلي والشيخ لظهور امكان اجتماعهما * وقولك في آخر كلامك
وبين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه احاشيك منه وحاشاك الا

تتكلم به وقولك كحيوان والابيض كانك تبعت فيه كلام الشيخ الامام العلامة شهاب الدين القرافي فانه قال ذلك رحمه الله وهو غفلة منه او كلام فيه تسمح اطلقه لتعليم بعض الفقهاء عن الاحاطة له بالعلوم العقلية ولذلك زاد على ذلك ومثل بالزنا والاحصان لان الفقيه يتكلم فيها وتلك كلها الفاظ متبائنة ومعانيها متبائنة والتباين اعم من التنافي فكل متنافيين متباينان وليس كل متبائنين متنافيين * وعجب منك كونك غفلت عن هذا وهو عندك في منهاج البيضاوي في الفصيح والناطق والنظر في المعقول انما هو في المعاني والنسب الاربعة من التباين والتساوي والعموم المطلق والعموم من وجه بينها والشعر والكتابة متباينان والزنا والاحصان متبائنان والحيوانية والبياض متبائنان وان صدقا على ذات ثالثة فما نقله البيانيون من عدم التنافي صحيح ولم يشترطا التنافي في ذلك يظهر ان يقال لا يصح ان يقال قام كاتب الشاعر وان كنت لم ار هذا المثال ولا ما يدل عليه في كلام احد لان كاتبا لا يصدق على شاعر فان معنى الكتابة ليس في شيء من معنى الشعر بخلاف رجل وزيد فان زيدا رجل واجتماع الكتابة في رجل واحد كشو بين بينهما واحد انترى احدهما يصدق على الآخر فالفقيه والنحوي الصرف يريد ان يأنس بهذه الحقائق ومعرفتها * واما قولك قام رجل وزيد فتركيب صحيح ومعناه قام رجل غير زيد وزيد واستفدنا التقييد من العطف لما قدمناه من ان العطف يقتضي المغايرة فهذا المتكلم اورد كلامه او لا على جهة الاحتمال لان يكون زيدا وان يكون غيره فلما قال وزيد علمنا انه اراد بالرجل غيره وله مقصود قد يكون صحيحا في ابهام الاول وتعين

الثاني ويحصل للثاني به فائدة لا يتوصل اليها الا بذلك التركيب او مثله مع حقيقة العطف بخلاف قولك قام رجل لا زيد لم يحصل به قط فائدة ولا مقصود زائد على المغايرة الحاصلة بدون العطف في قولك قام رجل غير زيد واذا امكنت الفائدة المقصودة بدون العطف يظهر انه يمتنع العطف لان مبنى كلام العرب على الايجاز والاختصار وانما تعدل الى الاطناب لمقصود لا يحصل بدونه فاذا لم يحصل مقصود به فيظهر امتناعه ولا يعدل الى الجملتين ما قدر على جملة واحدة ولا الى العطف ما قدر عليه بدونه فلذلك قلنا بالامتناع وبهذا يظهر الجواب عن قولك ان اردت غيره كان عطفا * وقولك * ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب ممنوع لما قررناه من الفائدة في الاول دون الثاني والتأكيد يفهم بالقرينة والالباس ينتفي بالقرينة والفائدة حاصلة مع القرائن في قام رجل يريد زيد وليست حاصلة في قام رجل لا زيد مع العطف كما بيناه * وقولك وان كان معناهما متغايرا كسين صحيح وهو لا ينفعك ولا يضرك * وقولك واي فرق قد ظهر كما بين القدم والفرق * واما قولك هل يمتنع ذلك في العام والخاص مثل قام الناس لا زيد فالذي اقوله في هذا انه ان اريد الناس غير زيد جاز وتكون لا عاطفة كما قررناه من قبل وان اريد العموم واخراج زيد بقولك لا زيد على جهة الاستثناء فقد كان يخطر لي انه يجوز لكني لم ار سيبويه ولا غيره من النحاة عد لا من حروف الاستثناء فاستقر رأيي على الامتناع الا اذا اريد بالناس غير زيد ولا يمتنع اطلاق ذلك حملا على المعنى المذكور بدلالة قرينة العطف ويحتمل

ان يقال يمتنع كما امتنع الاطلاق في قام رجل لا زيد فان احتمال ارادة الخصوص جائز في الموضعين فان كان مسوغا جاز فيهما والا امتنع فيهما ولا فرق بينهما الا رادة معنى الاستثناء من لا ولم يذكره النحاة فان صح ان يراد بها ذلك افترقا الا ان الاستثناء من العام جائز ومن المطلق غير جائز وفي ذهني من كلام بعض النحاة في قام الناس ليس زيدا انه جعلها بمعنى لا والمشهور ان التقدير ليس هو زيدا فان صح جعلها بمعنى لا وجعلت لا استثناء صح ذلك وظهر الفرق والا فهما سواء في الامتناع عن العطف وارادة العموم بلا شك وكذا عند الاطلاق حملا على الظاهر حتى تلتى قرينة تدل على ارادة الخصوص * واما قام الناس وزيد فجوازه ظاهر مما قدمناه من ان العطف يفيد المغايرة فافادة الواو اردة الخصوص بالاول وارادة تاكيد نسبة القيام الى زيد والاخبار عنه مرتين بالعموم والخصوص وهذا المعنى لا ياتي في العطف بلا * وكاني بك تعترض عليّ في كلامي هذا مع كلامي المتقدم في تفسير المغايرة *فاعلم ان الاصل في المغايرة انها حاصلة بين الجزئي والكلي وبين العام والخاص وبين المتباثنين واهل الكلام فسروا الغيرين بالذين يمكن انفكاك احدهما عن الآخر ونسبوا هذا التفسير الى اللغة وبنوا عليه ان صفات الله ليست غيره لانها لا يمكن انفكاكها ولا غرض لنا في تجويز ذلك هنا وانما الغرض ان العطف يستدعي مغايرة تحصل بها فائدة وعطف الخاص على العام وان اريد عموم الاول اذا حصلت به فائدة وهو تقرير حكم الخاص وتصييره كالاخبار به مرتين من اعظم الفوائد فيجوز فكذلك سلكته هنا وفيما تقدم لم تحصل فائدة فمنعته وقد

استعملت فی کلامی هذا او کانی بك لان الناس يستعملونه ولا ادری هل
جاء في كلام العرب ام لا الا ان في الحديث كانی به فان صح فهو دليل
الجواز وفي كلام بعض النحاة ما يقتضي منعه وقال في قولهم كانك بالدنيا
لم تكن ان الكاف للخطاب والباء زائدة والمعنى كان الدنيا لم تكن ولقد لك
منه فی كانی بكذا لم يكن هكذا على خاطری من كتاب القصريات* عن ابي
علی الفارسی * وكان صاحبنا احمد بن الطاراتی رحمه الله شابا نشأ وبرع
فی العروض برمات في حداثته اوقفنی في مجاميع له على كلام جمعه في كانك
بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل لا يحضر فی الان وفيه طول *واما استدلال
الشيخ جمال الدين بعطف جبريل فصحيح في عطف الخاص على العام
ان كان العطف على ملائكته لانه من جملة الملائكة وكذا ان عطف على
الرسل ولم يقصد بهم البشر وحدهم * واما منازعة الولد له اذا حمل الرسل
على البشر او عطف على الجلالة الكريمة فالتمسك بحمل الرسل على البشر
ان صح لك وجب العطف على الملئكة وهو منهم قطعا فحصل عطف
الخاص على العام و العطف على الجلالة مع كونه عطفا على الاول دون ما بعده
وهو غير منقول فی كلام النحاة ومع ذلك هو مذكور بعد ذكر الملائكة
الذين هو منهم قطعا وبعد الرسل الذين هو منهم ظاهرا وذلك يوجب صحة
عطف الخاص على العام وان قدرت العطف على الجلالة لانا لا نعنی بعطف
الخاص على العام الا انه مذكور بعده والنظر فی كونه يقتضي تخصيصه اولا
* واما قولك ولاى شیء يمتنع العطف بلا في نحو ما قام الا زيد لا عمرو وهو عطف
على موجب فلما تقدم ان لا عطف بها ما اقتضى مفهوم الخطاب فيه ليدل عليه

* العضديات

صريحا وتاكيدا للمفهوم والمنطوق في الاول الثبوت والمستثنى عكس ذلك لان الثبوت فيه بالمفهوم لا بالمنطوق ولا يمكن عطفها على المنفي لما قيل انه يلزم نفيه مرتين * وقولك ان النفي الاول عام والثاني خاص صحيح لكنه ليس في مثل جاء زيد لا عمرو لما ذكرنا ان النفي في غير زيد مفهوم وفي عمرو منطوق وفي الناس المستثنى منه منطوق تخالف ذلك الباب * وقولك فاسوء درجاته ان يكون مثل ماقام الناس ولا زيد ممنوع وليس مثله لان العطف في ولا زيد ليس بلا بل بالواو وللعطف بلا حكم يخصه ليس للواو وليس في قولنا ماقام الناس ولا زيد اكثر من خاص بعد عام هذا ما قدره الله لي من كتابتي جوابا للولد فالولد بارك الله فيه ينظر فيه فان رضيه والا فيتحف بجوابه والله اعلم تمت بعون الله *

﴿ الحلم والاناه في اعراب غير ناظرين اناه تاليف قاضي القضاة نور الدين ابي الحسن السبكي الشافعي رحمه الله ﴾

وفيه يقول الصلاح الصفدي مادحاله

يا طالب النحو في زمان * اطول ظلا من القناة
وما تحلى منه بعقد * عليك بالحلم والاناة

بسم الله الرحمن الرحيم * وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم * قال شيخ الاسلام والمسلمين تقي الدين السبكي رحمه الله تعالى قوله تعالى لاتدخلوا بيوت النبي الا ان يوذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه * الذي نختار في اعرابها ان قوله ان يوذن لكم الى طعام حال ويكون معناه مصحوبين والباء مقدرة مع ان تقديره بان اى مصاحبا

﴿ الحلم والاناه في اعراب غير ناظرين اناه ﴾

وقوله غير ناظرين الا وحال بعد حال والعامل فيها الفعل المفرغ
في لاتدخلوا بيوت النبي بالحال * وجوز الشيخ ابوحيان لكن تكون الباء
للسببية ولم يقدر الزمخشري حرفا اصلا بل قال ان يوذن في معنى الظرف
اي وقت ان يوذن * واورد عليه ابوحيان بان ان المصدرية لاتكون
في معنى الظرف وانما ذلك في المصدر الصريح نحو اجيئك صياح الديك
او وقت صياح الديك وقول الشيخ فيه خلاف في ان ان يوذن ظرف
او حال قال الطيبي الظاهر ان الزمخشري قال ان غير ناظرين حال
من لاتدخلوا وهو مستثنى استثناء مفرغ من الاحوال كانه قال لاتدخلوا
في حال من الاحوال الا مصحوبين غير ناظرين على قولنا اوقت ان يوذن
لكم غير ناظرين على قول الزمخشري وانما لم يجعل غير ناظرين حالا من
يوذن وان كان جائزا من جهة الصناعة لانه يصير حالا مقدرة ولانهم
لايصيرون منتظرين عن الانتظار بل يكون ذلك قيدا في الاذن وليس المعنى على
ذلك بل المعنى انهم نهوا ان يدخلوا الا باذن ونهوا اذا دخلوا ان يكونوا ناظرين اناه
فلذلك امتنع من جهة المعنى ان يكون العامل فيه يوذن وان يكون حالا من
مفعوله ولو سكت الزمخشري على هذا لم يرد عليه شئ لكنه زاد وقال
وقع الاستثناء على الوقت والحال معا كانه قيل لاتدخلوا بيوت النبي الا وقت
الاذن ولا تدخلوها الا غير ناظرين فورد عليه ان يكون الا ستثناء شيئين
وهما الظرف والحال باداة واحدة وقد منعه النحاة او جمهورهم والظاهر ان
الزمخشري ما قال ذلك الا تفسير معنى وقد قدر ادا تين وهو من جهة بيان
المعنى وقوله (١) من جهة الصناعة

(١) بياض في الاصول ١٢

لان الاستثناء المفرغ يعمل ماقبله فيما بعده والمستثنى في الحقيقة هو المصدر المتعلق بالظرف او الحال فكانه قال لاتد خلوا الادخولا موصوفا بكذا ولست اقول بتقدير مصدر هو عامل فيهما فان العمل للفعل المفرغ وانما اردت شرح المعنى ومثل هذا الاعراب هو الذي نختاره في مثل قوله وما اختلف الذين اوتوا الكتاب الامن بعد ماجاءهم العلم بغيا بينهم اى الا اختلافا من بعد ماجاءهم العلم بغيا بينهم فالجار والمجرور ليسا بمستثنيين بل يقع عليهما المستثنى وهو الاختلاف فكما تقول ماقمت الايوم الجمعة ضاحكا امام الامير في داره فكلها يعمل فيها الفعل المفرغ من جهة الصناعة وهي من جهة المعنى كالشئ الواحد لانها بمجموعها بعض من المصدر الذى تضمنه الفعل المنفي وهذا احسن من ان يقدر اختلفوا بغيا بينهم لانه حينئذ لا يفيد الحصر وعلى ماقلناه يفيد الحصر فيه كما افاده في قوله من بعد ماجاءهم العلم فهو حصر في شيئين ولكن بالطريق الذى قلناه لانه استثناء شيئين بل شئ واحد صادق على شيئين ويمكن حمل كلام الزمخشرى على ذلك فقوله وقع الاستثناء على الوقت والحال معا صحيح وان كان المستثنى اعم لان الاعم يقع على الاخص والواقع على الواقع واقع فيخلص عماورد عليه من قول النحاة لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيئان * وقد اورد عليه ابوحيان في قوله انها حال في لاتد خلوا ان هذا لايجوز على مذهب الجمهور اذلا يقع عندهم بعد الافي الاستثناء الا المستثنى او صفة المستثنى * واجاز الاخفش والكسائي في ذلك في الحال وعلى هذا يجئ ماقاله الزمخشري وهذا الايراد عجيب لانه ليس مراد الزمخشرى لاتد خلوا غيرناظرين حتى

يكون الحال قد تأخر بعد اداة الاستثناء على مذهب الاخفش والكسائي وانما هي اداة حال من لاتدخلوا لانه مفرغ فيعمل فيما بعد الاستثناء كما في قولك ماد خلت الا غير ناظر فلا يرد على الزمخشري الاستثناء شيئين وجوابه ماقلناه وحاصله تقييد اطلاقهم لايستثنى باداة واحدة دون عطف شيئان مااذا كان الشيئان لايعمل الفعل فيهما الا بعطف * امااذا كان ماملافيهما بغير عطف فيتوجه (٢) كالفعل ولان الفعل عامل فيهما قبل الاستثناء فكذا بعده * واختار ابو حيان في اعراب الآية ان يكون التقدير فادخلوا غير ناظرين كما في قوله بالبينات والزبر اي ارسلناهم والتقدير في تلك الآية تقوى لاجل البعد والفصل واما هنا فيحتمل هو وماقلناه * فان قلت * قولهم لايستثنى باداة واحدة دون عطف شيئان هل هو متفق عليه او مختلف فيه وماالمختار فيه * قلت * قال ابن مالك رحمه الله في التسهيل لايستثنى باداة واحدة دون عطف شيئان ويوهم ذلك بدل وفعل مضمر لابد لان خلافا لقوم * قال ابو حيان رحمه الله تعالى ان من النحويين من اجاز ذلك فذهبوا الى اجازة مااخذ احد الا زيد درهما وماضرب القوم الا بعضهم بعضا قال ومنع الاخفش والفارسي واختلفا في اصلاحها وتصحيحها عند الاخفش بان يقدم على الا المرفوع الذي بعدها فتقول مااخذ احد زيد الا درهما وماضرب القوم بعضهم الا بعضا قال وهذا موافق لماذهب اليه ابن السراج وابن مالك من ان حرف الاستثناء انما يستثنى به واحد وتصحيحها عند الفارسي بان يزيد فيها منصوبا قبل الا فتقول مااخذ احد شيئا الا زيد درهما وماضرب القوم احدا الا بعضهم بعضا * قال ابو حيان ولم ندر تخريجه لهذا التركيب هل هو على ان يكون

(٢) بياض في الاصول

ذلك على البدل فيهما كما ذهب اليه ابن السراج في ما احكيت الهذا ... وكما الاعمرو اذا نقالبدل المرفوع من المرفوع والمنصوب من المنصوب اوهو على ان يجعل احدهما بدلا والثاني معمولا لعامل مضمر فيكون الاول بدلا من احد وا لابعضهم بدلا من القوم وزيدا منصوب بضرب مضمرة كما اختاره ابن مالك والظاهر من قول المصنف يعني ابن مالك خلافا لقوم انه يجوز الا ابعد لان فيكون ذلك خلافا في التخريج لا خلافا في صحة هذا التركيب والخلافة كما ذكرته موجود في صحة التركيب فمنهم من قال هذا التركيب صحيح لا يحتاج الى تصحيح الاخفش ولا لتصحيح الفارسي هذا كلام ابي حيان (١) وحاصله ان في صحة هذا التركيب خلافا فالاخفش والفارسي يمنعانه وغيرهما يجوزه والمجوزون له ابن السراج يقول هما بدلان وابن مالك يقول احدهما بدل والاخر معمول عامل مضمر وليس في هذه ... ان ... شيئان ... واحدة ولا نقل ذلك ابو حيان عن احد وقوله في صدر كلامه ان من النحويين من اطلق محمول على التركيب لا على ... استثناء ... في كلام ابي حيان ان معنى الخلاف في المعنى بالنسبة الى جواز استثناء شيئين باداة واحدة من غير عطف *واحتج ابن مالك بانه كما يقدر بعد حرف العطف ... وان كذلك ... يقع بعد حرف الاستثناء مستثنيان ... وذلك جواز ... ما ضرب زيد عمرا ... شرحنا ... ... وقال ان المجوز بن لذلك قالوا الجواز شبه الا بحرف العطف وان مالك ... محل ... للمنع وفي هذا التخريج نظر لان ... الك اخذ المسئلة مطلقة في هذا المثال و في غيره وقال لا يستثنى باداة واحدة دون عطف

(١) بياض في الاصل ١٢

شيئان ولا شك ان ذلك صحيح في قولنا قام القوم الا زيدا وماقام القوم الا زيدا وماشبه ذلك مما يكون العامل فيه واحدا والعمل واحدا ففي مثل هذا يمنع التعدد ولا يكون مستثنيان باداة واحدة ولا معطوفان بحرف واحد * وللشيخ في (شرح التسهيل) مثل قول المصنف بحرف عطف قام القوم الا زيدا وعمرا وهو صحيح ومثله دون عطف باعطيت الناس الاعمرا الدنانير وكانه اراد التمثيل بما هو محل نظر والا فالمثال الذي قدمناه هو من جهة الامثلة ولا ريبة في امتناع قولك قام القوم الا زيدا عمرا * ثم قال الشيخ قال ابن السراج هذا لا يجوز بل تقول اعطيت الناس الدنانير الاعمرا * قال فان قلت مااعطيت احدا درهما الاعمرا دانقا واردت الاستثناء لم يجز وان اردت البدل جاز فابدلت عمرا من احد ودانقا من درهم كانك قلت مااعطيت الاعمرا دانقا * قلت * وقد رأيت كلام ابن السراج في الاصول كذلك * قال الشيخ ابو حيان رحمه الله وهذا التقرير الذي قرره في البدل وهو مااعطيت الاعمرا دانقا لا يؤدي الى ان حرف الاستثناء يستثنى به واحد بل هو في هذه الحالة التقديرية ليس ببدل انما انتصبهما على انهما مفعولا اعطيت المقدرة ولا يتوقف على وساطة الا لانه استثناء مفرغ فلو اسقطت الا فقلت مااعطيت عمرا درهما جاز عملها في الاسمين بخلاف عمل العامل المستثنى الواقع بعد الا فهو متوقف على وساطتها * قلت * الحالة التقديرية انما ذكرها ابن السراج لما اعربهما بدلين فاسقط البدلين وصار كان التقدير ماذكره وابن السراج قائل بان حرف الاستثناء لا يستثنى به الا واحد حتى انه قال قبل ذلك في ماقام احد الا زيد الا عمرا انه لا يجوز رفعهما لانه لا يجوز ان يكون

لفعل واحد فاعلان مختلفان يرتفعان به بغير حرف عطف فلابد ان ينتصب احدهما والظاهر ان الشيخ اراد ان يشرح كلام ابن السراج لانه يرد عليه * ثم قال الشيخ ذهب الزجاج الى ان البدل ضعيف لانه لا يجوز بدل اسمين من اسمين لو قلت ضرب زيد المرأة اخوك هندا لم يجز قال والسماع على خلاف مذهب الزجاج وهو ان يجوز بدل اسمين من اسمين * قال الشاعر *

فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه * ببعض ابت عيدانه ان تكسرا

* ورد ابن مالك على ابن السراج بان البدل في الاستثناء لا بد من اقترانه بالا يعني وهو قد رما اخذ احد زيد بد لا * وقد يجاب عن ابن السراج بان الذي لا بد من اقترانه بالا هو البدل الذي يراد به الاستثناء اما هذا فلم يرد به معنى الاستثناء بل هو بدل منفي قدمت الا عليه لفظا وهي في الحكم متأخرة * وحاصله انه يلزمه الفصل بين البدل والمبدل بالا ويلزمه الفصل بين الا وما دخلت عليه بالبدل مما قبلها * والشيخ تعقب ابن مالك بكلام طويل لم يرده ولم يتلخص لنا من كلام احد من النحاة ما يقتضي حصرين وقد قال ابن الحاجب في شرح المنظومة في المواضع التي يجب فيها تقديم الفاعل في قوله اذا ثبت المفعول بعد نفي فلازم تقديمه نوعي قال كقولك ما ضرب زيد الا عمرا فهذا مما يجب فيه تقديم الفاعل لان الغرض حصر مضروبية زيد في عمرو خاصة اى لا مضروب لزيد سوى عمرو فلو كان له مضروب آخر لم يستقم بخلاف العكس فلو قدم المفعول على الفاعل انعكس المعنى * قال فان قيل * ما المانع ان يقال فيها ما ضرب الا عمرا زيد ويكون فيه حينئذ تقديم المفعول على الفاعل * قلت * لا يستقيم لانه

لوجوز تعدد المستثنى المفرغ بعد الافي (١) كقولك ماضرب الا زيد عمرا اى ما ضرب احـدا احـدا الا زيد عمرا كان الحصر فيهما معا والغرض الحصـر في احدهما فيرجع الكلام بذلك الى معنى آخر غير مقصود وان لم يجوز كانت المسئلة الاولى ممتنعة لبقائهما بلافاعـل ولانمـا يقوم مقام الفاعـل لان التقدير حينئذ ضرب زيد فيبقى زيد الاول بغير فاعل ويكون في الثـانية عمرو منصوبا بفعل مقدر غير ضرب الاول فيصير جملتين فلا يكون فيها تقديم فاعل على مفعول هذا كلام ابن الحاجب وليس فيه تصريح بنقل خلاف ورأيت كلام شخص من العجم يقال له الحديثي شرح كلامه ونقل كلامه هذا وقال لايخفى عليك ان هذا الجواب انما يتم ببيان ان زيدا اى قولنا ماضرب الاعمر ازيد وعمرا في قولنا ماضرب الازيد عمرا يمتنع ان يكونا مفعولين لضرب الملفوظ ولم يتعرض المصنف في هذا الجواب فيكون هذا الجواب غير تام * وقال المصنف في (امالى الكافية) لابد في المستثنى المفرغ من تقدير تملم فلو استعملوا بعد الاشيئين يوجب ان يكون قبلهما تامان فاذا قلت ماضرب الازيد عمرا فاما ان تقول لاتمام لها اولها تمامان اولاحدهما دون الآخر * الاول * بخالف الباب * والثاني * يؤدى الى امر خارج عن القيـاس من غير سبب ولو جاز ذلك في اثنين جاز فيما فوقهما وذلك ظاهر البطلان * والثالث * يؤدى الى اللبس فيما قصد فلذلك حكموا بان الاستثناء المفرغ انما يكون لواحد ويؤول ماجاء على مايوهم غير ذلك بانه يتعلق بما دل عليـه الاول فاذا قلت ماضرب الا زيد عمرا فنحن نجوز ذلك لاعلى انه لضرب الاول ولكن لفعل محذوف دل عليه

(١) بياض في الاصل ١٢

الاول كان سائلا سأل من ضرب فقال عمرا اى ضرب عمرا * قال
الحديثي ولقائل ان يختار الثالث ويقول العامل لا يقدر الا الذي
يلي الا منها فان العامل انما يقدر للمستثنى المفرغ لا لغيره والمستثنى المفرغ
هو الذي يلي الا فلا يحصل اللبس اصلا فثبت ان جواب شرح المنظومة
لا يتم بما ذكره في الامالي ايضا * نعم يتم بما ذكره ابن مالك وهو ان الاستثناء
في حكم جملة مستانفة لان معنى جاء القوم الا زيدا ما منهم زيد وهذا يقتضى
ان لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها لما لاح ان الا بمثابة ما والا في صورة مندوحة
عنه وهي اعمال ما قبل الا في المستثنى المنفي على اصله وفيما بعد الا المفرغة وهو
المستثنى المفرغ تحقيقا او تقديرا نحو ما جاء في احد الا زيد على البدل وفيما
بعد المقدمة على المستثنى منه والمتوسطة بينه وبين صفته الاضمار ان قدر
العامل بعد الا في الصورة لكثرة وقوعها نحو ما قاموا الا زيدا وما قام الا زيد
وما جاء الا زيدا القوم وما مررت باحد الا زيد اخير من عمرو وان لا يجوز
ماضرب الا زيد عمرا ولا الا عمرا زيد لانه ان كانا شيئين فهو ممتنع وان كان
المستثنى ما يلي الا دون الاخير يكون ما قبله عاملا فيما بعده في غير الصور
الاربع وهو ممتنع وما ورد قدر عامل الثاني فتقدير ماضرب الا عمرا زيد
ضرب زيد * وذهب صاحب المفتاح الى جواز التقديم حيث قال في فصل
القصر ولك ان تقول في الاول ماضرب الا عمرا زيد وفي الثاني ماضرب
الا زيد عمرا فتقدم وتأخر الا ان هذا التقديم والتاخير لما استلزم قصر الصفة
قبل تمامها على الموصوف قل وروده في الاستعمال لان الصفة المقصورة على عمرو
في قولنا ماضرب زيد الا عمرا هي ضرب زيد لا الضرب مطلقا والصفة

المقصورة

المقصورة على زيد في قولنا ما ضرب عمر الا زيد هي الضرب لعمرو * وقال الحديثي على صاحب المفتاح ان حكمه بجواز التقديم ان اثبت بوروده في الاستعمال فهو غير مستقيم لان ما ورد في الاستعمال يحتمل ان يكون الثاني فيه معمولا لعامل مقدر كما ذكره ابن الحاجب وابن مالك واصول الباب لا تثبت بالمحتملات وان اثبت بغيره ولا بد من بيانه لينظر فيه * فان قال قائل * فهل يجوز التقديم في انما * قلت * لا يجوز قطعا في انما وانما جوز في ما والا لان ما والا اصل في القصر ولان التقديم في ما والا غير ملتبس كذا قاله صاحب المفتاح وقال الحديثي امتناع التقديم في انما يقتضي امتناعه في ما والا ليجري باب الحصر على سنن واحد قال مولانا العلامة قاضي القضاة شيخ الاسلام اوحد المجتهدين وقد تأملت ما وقع في كلام ابن الحاجب من قوله ما ضرب احدا احدا الا زيد عمرا وقوله ان الحصر فيهما معا والسابق الى الفهم منه انه لا ضارب الا زيد ولا مضروب الا عمرو فلم اجده كذلك وانما معناه لا ضارب الا زيد لا حدا لا عمرا فانتفت ضاربية غير زيد لغير عمرو وانتفت مضروبية عمرو من غير زيد وقد يكون زيد ضرب عمرا او غيره وقد يكون عمرو ضربه زيد وغيره وانما يكون المعنى نفي الضاربية مطلقا عن غير زيد ونفي المضروبية مطلقا عن غير عمرو واذا قلنا ما وقع ضرب الا من زيد على عمرو فهذان حصران مطلقا بلا اشكال وسببه ان النفي ورد على المصدر واستثنى منه شيء خاص وهو ضرب زيد لعمرو فبقي ما عداه على النفي كما ذكرناه في الآية الكريمة وفي الآية الاخرى الذي ينبغي فيها الاختلاف الا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم * والفرق بين نفي المصدر

و نفى الفعل ان الفعل مسند الى فاعل فلا (١) هو مطلق فينتفى مطلقا
الا (٢)* و قدجاء في كتابك اكرمك الله تذكر فيه انك (٣)
قوله تعالى غير ناظرين اناه و ان النحاة اختلفوا فى امرين* احدهما* وقوع
الحال بعد المستثني نحو قولك اكرم الناس الا زيدا قائمين و هذه هي التى
اعترض بها الشيخ ابوحيان على الزمخشرى و هو اعتراض لان الزمخشرى جعل
الاستثناء و اردا عليها و جعلها حالا مستثناة فهي في الحقيقة (٤) فلم تقع
بعد الا حينئذ الا المستثنى فانه مفرغ للحال والشيخ فهم ان الاستثناء غير منسحب
عليه فلذلك اورد عليه ان غير ناظرين اناه ليس مستثنى ولا صفة للمستثنى
به ولا يستثنى منه و قد اصيب فيهما* قلت* لكن للشيخ بعض عذر على
ظاهر كلام الزمخشرى لما قال انه حال من لا تدخلوا ولم يتأمل الشيخ بقية
كلامه فلو اقتصر على ذلك لامكن ان يقال ان مراده لا تدخلوا غير ناظرين
الا ان يوذن لكم و يكون المعنى ان دخولهم غير ناظرين اناه مشروط بالاذن
واما ناظرين فممنوع مطلقا بطريق الاولى ثم قدم المستثنى واخر الحال فلو اورد
هذا كان ايراد الشيخ متجها من جهة النحو* ثم قلت* اكرمك الله الثاني و كانك
اردت الثاني من الامرين اللذين اختلف النحاة فيهما وذكرت استثناء شيئين وقد
قدمت انى لم اظفر بصريح نقل في المسئلة والذى يظهر انه لا يجوز بلا خلاف
كما لا يكون فاعلان لفعل واحد ولا مفعولان لها الفعل واحد لا يتعدى الى اكثر
من واحد كذلك لا يكون مستثنيان (٥) ولا من مستثنى
منها باداة واحدة لانها كقولك استثنى المتعدى الى واحد فكما لا يجوز
في الفعل لا يجوز في الحرف بطريق الاولى و لذلك اتفقوا على ذلك

(١) بياض فى الاصول ١٢ (٢) ايضاً (٣) ايضاً
(٤) ايضاً (٥) ايضاً و لم

ولم يتكلموا فيه في غير باب اعطى وشبهه وقولك انه لا يكاد يظهر لهما مانع صناعي وهي جديرة بالمنع ولا المانع من قول الشخص ما اعطيت احدا شيئا الا عمرا دانقا وانما ينبغي منع ذلك في مثل الا عمرا زيدا اذا كان العامل يطلبها بعمل واحد اما اذا اطلبها بجهتين فليس يمتنع ولم يذكر ابن مالك حجة الا الشبه بالعطف ونحن نقول في العطف بالجواز في مثل ماضرب زيد عمرا وبكر خالدا قطعا فنظيره ما اعطيت احدا شيئا الا زيدا دانقا وصرح ابن مالك بمنعه وقد فهمت ما قلته ﴿ وقد تقدم الكلام بما فيه كفاية وجواب ان شاء الله وقولك ان الآية نظيره ممنوع بل هي جائزة وهو ممنوع والله سبحانه تعالى اعلم ﴿ تمت الرسالة بحمد الله وعونه وحسن توفيقه ﴿

﴿ اعراب شعر واصفر من ضرب دار الملوك ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ﴾

رأيت في بعض المجاميع من كلام ابي محمد عبد الله بن برى على قول الشاعر في وصف دينار

واصفر من ضرب دار الملوك ﴿ تلوح على وجهه جعفرا

ملخصه في يلوح روايتين احداهما رواية الفراء وهي الرواية الصحيحة انها بالتاء ولا اشكال على نصب جعفر على هذه لانه مفعول بتلوح وتلوح بمعنى ترى وتبصر تقول لحت الشيء اذا ابصرته وهذا بين لا اشكال فيه ولا تعسف في اعرابه واما الرواية الاخرى المشهورة يلوح بالياء وفيها اشكال فمن النحاة من قال انه منصوب باضمار فعل تقديره اقصدوا جعفرا ومنهم من جعله من باب المفعول المحمول على المعنى من جهة ان جعفرا داخل في الروية من جهة المعنى لان الشيء اذا لاح لك فقد رأيته ﴿

﴿ بيان قوله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ﴾

﴿ وفي هـذا المجموع ايضاً ﴾

سأل الامام ابو محمد ابن برى الامام تاج الدين محمد بن هبة الله بن مكي الحموى عن قوله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة * كيف يكون نحلة والنحلة في اللغة الهبة بلا عوض والصداق تستحقه المرأة اتفاقا لا على وجه التبرع * فاجابه بانه لما كانت المرأة يحصل لها في النكاح ما يحصل للزوج من اللذة وتزيد عليه بوجوب النفقة والكسوة والمسكن كان لها المهر مجانا فسمى نحلة كذا ذكره ائمتنا * وقال بعضهم لما كان الصداق في شرع من قبلنا للاولياء المنكوحات بدليل قوله تعالى قال اني اريد ان انكحك احدى ابنتي هاتين على ان تاجرني ثماني حجج * ثم نسخه شرعنا صار ذلك عطية اقتطعت لهن فسمى نحلة والله اعلم *

﴿ مسئلة في جمع حاجة ﴾

﴿ مسئلة في جمع حاجة من كلام ابن برى ﴾

قال سألت وفقك الله تعالى لما يرضيه * وجعلك ممن يتبع الحق ويأتيه * عن قول الشيخ الرئيس ابي محمد القاسم بن علي الحريرى في كتابه (درة الغواص) * ان لفظة حوائج مما توهم في استعماله الخواص * وسألت ان اميز لك الصحيح والعليل * من غير اسهاب ولا تطويل * وانا اجيبك عن ذالك بما فيه كفايه * مع سلوك طريق الحق والهداية * ومن اعجب ما يحكى ويذكر * واغرب ما يكتب ويسطر * انه ذكر انه لم يحفظ لتصحيح هذه اللفظة شاهدا * ولا لبشر فيها بيتا واحدا * بل انشد لبديع الزمان بيتا نسبه الى الغلط فيه * والعجز عن اصلاحه وتلافيه * وهو قوله

فسيان بيت العنكبوت وجوسق * رفيع اذا لم يقض فيه الحوائج

حتى كانه لم يمر بسمعه الخبر المنقول * عن سيد البشر ابي البتول * حين قال بلسان الاعلان * استعينوا على انجاح الحوائج بالكتمان * وهذا الخبر ذكره القضاعي في شهابه * في الباب الرابع من ابوابه * وذكر ايضا قوله ان لله عبادا خلقهم لحوائج الناس * وذكر الهروى في كتابه الغريبين قوله عليه السلام اطلبوا الحوائج الى حسان الوجوه وقوله صلى الله عليه وآله وسلم اياكم والاقواد قالوا يارسول الله وما الاقواد فقال هو الرجل يكون منكم اميرا فياتيه المسكين والارملة فيقول لهم مكانكم حتى انظر في حوائجكم ويأتيه الغني فيقول عجلوا في قضاء حاجته * وذكر ابن خالويه في شرحه مقصورة ابن دريد عند ذكر فضل الخيل ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال التمسوا الحوائج على الفرس الكميت الارثم المحجل الثلاث المطلق اليد اليمنى * فهذا ما جاء من الشواهد النبوية * ورواته الثقات من الرواة المرضية * على صحة هذه اللفظة * واما ما جاء من ذلك في اشعار العرب فكثير * من ذلك ما انشده ابوزيد وهو قول ابي سلمة المحازمي

تمت حوائجي ووذأت بشرا * فبئس معرس الركب السغاب

* وانشد ايضا للراجز *

ما رب دب القلص النواعج * مستعجلات بذي الحوائج

* وقال الشماخ *

تقطع بيننا الحاجات الا * حوائج يعتسفن مع الجري

* وقال الاعشى *

الناس حول قبابه * اهل الحوائج والمسائل

* وقال الفرزدق *

ولى ببلاد السند عند اميرها * حوائج جمات وعندى ثوابها

وانشد ابو عمرو ابن العلاء

صريعى مدام ما يفرق بيننا * حوائج من القاح مال ولانحل

*وانشد ابن الاعرابي *

من عف خف على الوجوه لقاؤه * واخو الحوائج وجهه مبذول

* وانشد ايضا *

فان اصبح تحاسبنى هموم * ونفس في حوائجها انتشار

* وانشد الفراء *

نهار المرء مثل حين يقضى * حوائجه من الليل الطويل

* وانشد ابن خالويه *

خليليّ ان قام الهوافا قعدا به * لعنا نقضى من حوائجه رما

وقال هميان بن قحافة

حتى اذا ماقضيت الحوائجا * وملأت حلاها الخلانجا

وقال آخر

يدان بنا لاراميات لحاجة * ولا يائسات من قضاء الحوائج

* وقال ابن هرمز *

اني رأيت ذوي الحوائج اذ عروا * فاتوك قصرا اتوك طروقا

فقد وجب ببعض هذا سقوط قول المخالف حين وجبت الحجة عليه ولم يبق له دليل يستند اليه وانا اتبع ذلك باقوال العلماء ليزداد القول

فى ذلك ايضاحا وتبيينا * قال الخليل فى (كتاب العين) في فصل راح يقال يوم راح وكبش صاف على التخفيف من رائح وصائف بطرح الهمزة كما قال الهذلى * وهى ادمأ سارها اى سائرها وكما خففوا الحاجة من الحائجة الاترام جمعوها على حوائج انقضى كلام الخليل وقد اثبت صحة الحوائج وانها من كلام العرب وانها حاجة مجذوذ من حائجة وكذلك حكى عن ابي عمرو بن العلاء انه يقال في نفسى حاجة وحائجة وانكان لم ينطق بها عنده وكذلك ذكرها عثمان بن جنى فى كتابه (اللمع) * وحكى المهلبي عن ابن دريد انه قال حاجة وحائجة وحوجاء والجمع حاجات وحوائج وحاج وحوج وانشد البيت المتقدم صريعى مدام البيت * وذكر ابن السكيت فى كتابه المعروف (بالالقاط) قريبا من آخره باب الحوائج يقال في جمع حاجة حاجات وحاج وحوج وحوائج * وقال سيبويه فيما جاء فيه تفعل واستفعل بمعنى يقال تنجز فلان حوائجه واستنجز حوائجه * وذهب قوم من اهل اللغة الى ان حوائج يجوز ان يكون جمع حوجاء وقياسها حواج من صحار ثم قدمت الياء على الجيم فصارت حوائج والمقلوب من كلام العرب كثير وشاهد حوجاء قول ابي قيس ابن رفاعة *

من كان فى نفسه حوجاء يطلبها * عندي فانى له رهن باصحار

والعرب تقول بدأت حوائجك في كثير من كلامهم وكثيرا ما تقول لان السبب انهم كانوا يقضون حوائجهم في البساتين والبراحات وانما غلط الاصمعى فى هذه اللفظة حتى جعلها مولدة كانها خارجة عن القياس لان ما كان على مثال الحاجة غارة وحارة لا يجمع على عوائر

وحوائر فقطع بذلك على انها مولدة غير فصيحة على انه حكى الرقاشي والسختياني عن عبد الرحمن عن الاصمعي انه رجع عن هذا القول وانما هو شيء كان عرض له من غير بحث ولا نظر وهذا هو الاشبه به لان مثله لا يجهل ذلك انه كان موجودا في كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكلا غيره من العرب الفصحاء * وذكر سيبويه في كتابه انه يقال تنجز حوائجه واستنجزها * وكان القاسم بن علي الحريري لم يربه الا القول الاول المحكي عن الاصمعي دون القول الثاني ولو انه سلك مسلك النظر والتسديد * واضرب عن مذهب التسليم والتقليد * لكان الحق اقرب اليه من حبل الوريد * آخر المسئلة * والحمد لله على كل حال * وصلى الله على سيدنا محمد والصحب والآل وسلم الى يوم المآل *

﴿ وفي فوائد الشيخ جمال الدين بن هشام رحمه الله تعالى ﴾

﴿ الفرق بين والله لا كلمت زيدا ولا عمرا او لا بكرا بتكرار لا وبدون تكرارها ﴾

﴿ مسئلة ﴾ سئلت عن الفرق بين قولنا والله لا كلمت زيدا ولا عمرا ولا بكرا بتكرار لا وبدون تكرارها حتى قيل ان الكلام مع التكرار ايمان في كل منها كفارة وانه بدون التكرار يمين في مجموعها كفارة * والجواب * ان بينهما فرقا ينبني على قاعدة وهي ان الاسمين المنفي الاعراب المتوسط بينهما واو العطف تارة يتعين كونهما متعاطفين وتارة يمتنع ذلك ويجب تقدير مع النافي ويكون العطف من باب عطف الجمل وتارة يجوز الامران * فالاول * نحو اختصم زيد وعمرو واصطلح زيد وعمرو وجلست بين زيد وعمرو وهذان زيد وعمرو وذلك لان الاختصام والاصطلاح والبينية والمبتدأ الدال على متعدد لا يكتفي بالاسم المفرد * والثاني * نحو قامت هند وزيد

وقوله تعالى لاتاخذه سنة ولانوم* وقوله تعالى اذهب انت وربك* اذهب انت واخوك* اسكن انت وزوجك *لانخلفه نحن ولاانت* فهذه ونحوها يتعين فيها اضمار العامل اى ولاتاخذه نوم وليذهب ربك وليذهب اخوك وليسكن زوجك وكذا التقدير ولا تخلفه ثم حذف الفعل وحده فبرز الضمير وانفصل ولولا ذلك لزم اعمال فعل الامر والفعل المضارع ذى النون فى الاسم الظاهر او الضمير المنفصل واسناد الفعل المؤنث الى الاسم المذكر وكذلك قوله تعالى والذين تبوؤا الدار والايمان* وقول الشاعر * وزججن الحواجب والعيونا * وقول الآخر * علفتها تبنا وماء باردا* وقوله *متقلدا سيفا ورمحا*اى والفوا الايمان اواحبوا الايمان وكحلن العيون وسقيتها ماء وحاملا رمحا* ومن ذلك قولهم ما جاءنى زيد ولاعمرو اى ولا جاءني عمرو لان حرف النفى لايدخل على المفردات لان الذي ينفى انما هو النسبة وكذلك القول في حرف الاستفهام اذاقيل اجاءك زيد اوعمرو بتحريك الواو تقديره اوجاءك عمرو*فان قلت* ما ذكرته في النافي منتقض بقولهم جئت بلازاد وما ذكرته فى الاستفهام منتقض بقوله تعالى ائنا لمبعوثون*قاله الزمخشرى*قلت* اما هذا الاعراب فمردود والصواب ان اواباؤنا مبتدأ وخبره محذوف مدلول عليه بقوله تعالى لمبعوثون كما انها في قرأة من سكن الواو كذلك واما المثال المذكور فاصله ماجئت بزاد ولكنهم عدلوا عن ذلك لاحتماله خلاف المراد وهو نفى المجيئ البتة فان من لم يجيء يصدق عليه انه [illegible] بزاد فلذلك ادخلوا الاعلى مصب النفى ومن ثم سماها النحويون مقحمة [illegible]

لها بالاصالة * فان قلت * فلم يقولون ماجاء ني زيدو لا عمروحتى احتيج
الى اضمار العامل * قلت * انما يقولونه اذ ارادوا الدلالة على نفى الفعل عن
كل منهما بصفتى الاجتماع والافتراق اذ لولم يكرروا الثاني احتمل
ارادة نفى اجتماعهما ونفى كل منهما * فان قلت * فهلا
اجازوا في الاستفهام هل جاءك زيد وهل عمرو اذ ارادوا التنصيص على
الاستفهام عن مجئ كل منهما ورفع احتمال الاستفهام عن اجتماعهما
فى المجئ في وقت * قلت * لئلاتقع اداة الصدر حشوا * فان قلت *
قدر العامل وقد صارذ والصدر صدرا * قلت * نعم لكن تبقى صورة
اللفظ حينئذ قبيحة اذ الاداة داخلة في اللفظ فى حشو الكلام وهم معتنون
باصلاح الالفاظ كما يعتنون باصلاح المعاني * والثالث * نحو قام زيدوعمرو
* فان قلت * فهل نص احد على جواز الوجهين في ذلك على وجوب تقدير
العامل مع تكرار النافي * قلت * اما مسئلة تكرار النافي فقدا وضحت بالدليل
السابق وجوب تقدير العامل فيها * واما ما اجزت فيه الوجهين فلا
سبيل الى دفع الامكان فيه على انى قد وقفت فى كلام جماعة على ذلك
* قال * بعض المحققين اعلم ان الواو ضربان جامعة للاسمين فى عامل
واحد ونائبة مناب التثنية حتى يكون قولك قام زيد وعمرو بمنزلة
قام هذان ومضمر بعدها العامل وينبنى على ذلك مسائل * احداها * قام
زيد وهند بترك تانيث الفعل فهذا جائز على الوجه الاول لانا نقول
على الاول غلبنا الذكر ولا يقال ذلك على الثاني لان الاسمين لم يجتمعا
* الثانية * اشترك زيد وعمرو * الثالثة * زيد قام عمروابوه وهاتان

جائزتان على التقدير الاول دون الثاني * والرابعة * النفي فتقول على الاول ماقام زيد وعمرو فلايفيد النفي كما تقول ماقام هذان و تقول على الثاني ماقام زيد و لاعمرو فيفيده كما تقول ماقام زيد ولاقام عمرو انتهى وهو كلام حسن بديع وقد اورده ابو حيان في (الارتشاف) وهو كالمنكر له للطفه وغرابته * وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى وماكان لمومن ولامومنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان تكون لهم الخيرة من امرهم * فان قلت * كان من حق الضمير ان يوحد كما تقول ماجاءني من رجل ولاامرأة الاكان من شانه كذا وكذا * قلت * نعم لكنهما وقعا تحت النفي فعما كل مومن ومومنة فرجع الضمير على المعنى لاعلى اللفظ انتهى * وقد اشكل هذا الكلام على بعضهم فاعترضه وذلك لان النحويين نصوا على ان الضمير لكونها موضوعة للجمع تكون على حسب المتعاطفين تقول زيد وعمرو اكرمتهما ويمتنع اكرمته * واجابوا عن قوله تعالى والله ورسوله احق ان يرضوه * ان الضمير بعد او لكونها موضوعة لاحد الشيئين اوالاشياء يكون على حسب احد المتعاطفين تقول زيد اوعمرا اكرمه ولا تقول اكرمهما * واجابوا عن قوله تعالى ان يكن غنيا اوفقيرا فالله اولى بهما * فلما رأى هذا المعترض هذه القاعدة اشكل عليه قول الزمخشري كان من حق الضمير ان يوحد لان العطف فيهما بالواو وسوال الزمخشري على ماقدمت تقريره ان الكلام مع النافي جملتان لاجملة والواو انما تكون للجمع اذا عطفت مفردا على مفرد لااذا عطفت جملة على جملة ومن ثم منعوا ان يقال هذان يقوم ويقعد واجاز وا هذان قائم وقاعد لان الواو جمعت بينهما وصيرتهما

كالكلمة الواحدة المثناة التي يصح الاخبار بها عن الاثنين * وقال سيبويه رحمه الله اذا قيل رأيت زيدا او عمرا ثم ادخل حرف النفي فان كانت الرؤية واحدة قلت ما رأيت زيدا او عمرا وان كنت قد مررت بكل منهما على حدة قلت ما مررت بزيد ولا مررت بعمرو وهذا معنى ما نقل عنه ابن عصفور في (شرح الجمل) فاوجب تكرار النافي عند تكرار الفعل ولكنه صرح بالفعل مع النافي وقد بينا ان تكرار النافي كاف لانه مستلزم تكرير الفعل * اذا تقرر هذا فنقول اذا كرر الحالف النافي فهي ايمان لما بينا من ان تكرار لا يوذن بتكرار العامل وصار قوله والله لا كلمت زيدا او لا عمرو او لا بكرا بمنزلة قوله والله لا كلمت زيدا و لا ماشيت عمروا و لا رأيت بكرا و هذه ايمان قطعا يجب في كل منها كفارة فكذلك في المثال المذكور لا يفترقان الا فيما يرجع الى التصريح والتقدير و كون الافعال متحدة المعنى او متعددة و كلا الامرين لا اثر له واذا لم يكرر النافي فالكلام محتمل لليمين و الايمان بناء على نية الفعل وعدمها وانما حكموا بانها يمين واحدة بناء على الظاهر كما انهم لم يحكموا باتحاد اليمين مع تكرار لا مع احتمالها للزيادة كما في قوله تعالى و لا النور بعد قوله سبحانه و تعالى وما يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور * لانه خلاف الظاهر * نعم ان قصد المتكلم بقوله والله لا كلمت زيدا او عمروا معنى ولا كلمت عمرا فهو يمينان لان ذلك احد محتملي الكلام وقد نواه وان قصد بقوله لا كلمت زيدا او لا عمرا معنى لا كلمت زيدا اوعمرا الذي لم يضمر فيه الفعل او لا قدر لا زائدة فيمين واحدة لا يلزمه في نفس الامر الا كفارة واحدة وان كان قد يلزم في الحكم بخلاف ذلك بناء على ظاهر لفظه وقد يقال

بامتناع

بامتناع هذا الوجه بناء على ان لا انما تزاد اذا كان في اللفظ ما يشعر بذلك كقرينة قوله تعالى وما يستوى * فان الاستواء لا يعقل منسوبا الى واحد وكذا قوله تعالى ما منعك الا تسجد * فان من المعلوم ان التوبيخ على امتناعه من السجود لا على امتناعه من نفي السجود لانه اذ امتنع من نفيه كان مثبتا له فاما المثال المذكور فلا دليل فيه على ذلك فلا تكون لا فيه الا نافية والله اعلم *

﴿ ومن فوائده ايضا تغمده الله تعالى برحمته ﴾

اعلم ان الكلام في انما في موطنين * احدهما * لفظي . والآخر معنوي * اما اللفظي فمن جهة بساطتها او تركيبها واما المعنوى فمن جهة افادتها الحصر او عدم افادتها له والمدعى في الوجه الثاني انها مفيدة للحصر استدل لها بامور * احدها * فهم اهل اللسان لذلك كما تقرر من فهم الصحابة رضي الله عنهم من انما الماء من الماء * ومن فهم ابن عباس رضي الله عنهما من انما الربا في النسيئة مع عدم المخالفة منهم فكان ذلك اجماعا على انها مفيدة للحصر على ان الاحتجاج بقضية ابن عباس مع الصحابة رضي الله عنهم قد يحتمل الاعتراض بان المعترض قد يقتصر على ذكر احد اوجه المنع لامر ما ككون ذلك الوجه اجلى وابعد عن الاعتراض وربما فعل ذلك على سبيل التنزل للخصم فيما ادعاه وفهمه فلا يلزم من اقتصارهم على الاعتراض بما فيه معارضة وهو ايراد هم الدليل المقتضي فتحريم ربا الفضل ان يكونوا مسلمين له في دعواه للحصر وقد يقال ايضا ان ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فهم الحصر وادعاه وهم لم ينفوه ولم يثبتوه فتجيئ مسئلة ما اذا قال البعض وسكت الباقون وهل ذلك حجة او ليس بحجة فيه كلام مشهور في اصول الفقه * الدليل الثاني * معاملة

﴿ الكلام في انما من جهة لفظها ومعناها ﴾

العرب للاسم بعدها معاملة ما بعد الا المسبوقة بالنفي وقولهم معاملة ما والا تمثيل لان ذلك خاص بما وذلك في قوله * وانما يدافع عن احسابهم انا ومثلي * فهذا كقوله

قد علمت سلمى وجاراتها * ما نظر الفارس الا انا

فاما قول بعض المتأخرين في انما امرت ان اعبد * وانما اشكو * ونحو ذلك من الآيات ان الضمير محصور ولم يفصل فلا يتشاغل به ولو صح خرج نحو وانما يدافع عن احسابهم انا عن الاستشهاد به وكان ضرورة لمخالفته الاستعمال * الدليل الثالث * ان ان للاثبات وما للنفي والنفي والاثبات ضدان فلا يجتمعان على محل واحد فوجب ان يصرف احدهما للمذكور والآخر الى غيره ليصح اجتماعهما الا جائز ان يكون المنفي هو المذكور والمثبت هو ما عداه للاتفاق على ان قولك انما زيد قائم يفيد اثبات القيام لزيد فاذا بطل ذلك تعين العكس وهو نفي القيام عن غير زيد واثباته لزيد ولا معنى للحصر الا هذا * هذا حاصل كلام الامام فخر الدين ومن تبعه وهو فاسد المقدمتين لان ان للتاكيد لا للاثبات بدليل انك تقول ان زيدا قائم وان زيد البس بقائم فتجدها انما دخلت لتاكيد الكلام نفيا كان او اثباتا وما زيد مثلها في قولك ليتما زيدا قائم لا نافية * الدليل الرابع * ان ان للتاكيد وما حرف زائد للتاكيد فلما اخذوا الحكم من بين موكدين × ناسب ان يكون مختصا بالمسند اليه قال السكاكي وليس بشئ لانه لازم له في قولك ان زيد القائم لان ان واللام معا للتاكيد ثم انك تقول احلف بالله ان زيدا لقائم فيجتمع بين ثلاث موكدات القسم وان واللام ولا يفيد هذا الحصر باتفاق واستدل من قال

انها ليست للحصر بقوله تعالى انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم * فلو كان معناه ما المؤمنون الا الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم لزم سلب الايمان عن من لا يجل قلبه عند ذكر الله تعالى والاجماع منعقد على خلافه والجواب ان المراد بالمؤمنين الكاملون الايمان ولا شك ان من لا يجل قلبه عند ذكر الله فليس بكامل الايمان ورد بان هذا مجاز واجيب بانه يجب المصير اليه جمعا بين الادلة فانه قد قام الدليل الذي قدمناه على افادتها الحصر وهو معاملة الضمير بعدها معاملته بعد الا المسبوقة بالنفي ولهذا قال المحققون والاكثر انها للحصر حتى لقد نقل النووي اجماع النحويين على افادتها الحصر ذكره في شرح مسلم وهو غريب فهذا ما يتعلق باثبات الامر الثاني المعنوي * واما ما يتعلق بالاول فنقول ان اصل انما ان وما وان ان من انما هي التي كانت الواقعة الناصبة قبل وجود ما وانما هي الحرف التالي لتحوليت في قولهم ليتما اخوك منطلق فهذه ثلاثة امور يدل عليها عندي امران * احدهما * انهم لم يختلفوا في ليتما ولعلما ولكنما وكانما في ذلك يعني في تركيبها وان ما غير نافية فلتكن انما كذلك * فان قيل * هذه غير تلك التي تدخل عليها ما الكافة وان انما على قسمين * فهذه * دعوى ما لا يثبت ولا تقوم عليه دليل وايضا فباي شئ تفرق ايها العاقل بين انما هذه وانما تلك * وايضا فلم يقل احد ان انما على قسمين مفيدة للحصر وغير مفيدة له فهذا الحق الذي لا يحيد عنه من فيه ادنى انصاف * فان قيل * معاملة ما بعد انما معاملة ما بعد الا المسبوقة بالنفي يدل على ان ما نافية فذلك غير لازم اذ لا يمتنع ان يكون الشئ حكمه حكم شئ آخر وان لم يكن مركبا منه ولا من شئ يشبهه وانما الامر في ذلك ان العرب استعملوا انما بعد تركيبها من

الحرفين فى موطن الحصر وخصوها بذلك لمشاركتها ماوالا فى الحكم لانهم استعملوها استعمالها والزموها موضعها الالان مامن انما نافية كما انه ليس ذلك لاجل ان انما ماخوذة من الاثم هذه المقالة بعد فسادها من جهة النظر مخالفه لاقوال النحاة فانهم انما ينصون على ان ماكافة ولا يعرف القول بانها نافية الالبعض المتأخرين والله سبحانه وتعالى اعلم *

﴿ ومن فوائده ﴾

﴿ مسئلة ﴾ لما كان الابتداء آخذا في التحريك لم يكن المبدوء به الامتحركا ولما كان الانتهاء آخذا فى السكون لم يكن الموقوف عليه الاساكنا كل ذلك للمناسبة وهذا تعليل حسن والله اعلم

* من ابيات الحماسة *

اقول حين ارى كعبا ولحيته * لا بارك الله فى بضع وستين
من السنين تملاها بلا حسب * ولا حياء ولا عقل ولا دين

قوله وستين يحتمل وجهين * احدهما * ان تكون الكسرة كسرة اعراب والنون مجعولة كانها لام الكلمة على حد قوله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنى يوسف * والثاني * ان يكون معربا بالياء وتكون النون زائدة لفظا وحكما عن مقدر بها الثبوت وتكون الضرورة قادته الى ان اتى بالحركة على ما يقتضيه اصل التقاء الساكنين وهذا اكثير كقوله

وقد جاوزت حد الاربعين * وانكر ناز عانف آخرين

ورجح ابو الفتح ابن جنى هذا الوجه على الاول بقوله من السنين وبيان ذلك انه في الاصل تمييز منصوب بحقه لا بارك الله في بضع وستين سنة فلما اتى به

على مقتضى القياس الاصلي وهو ذكر لفظة من وجمع سنة وعرينها فلذا احكم على قوله وسنين انه جاء به على مقتضى القياس في حركته وهي الكسرة * قلت ويرجحه امر آخر وهو ان الاعراب بالحركات مع التزام الياء انما هو معروف في باب سنة وعضة وقلة اعني ماحذف لامه واماغير ذلك فلعله لا يثبت فيه والله اعلم *

﴿ ومن فوائده ﴾

الفرق بين العرض والتحضيض ان العرض طلب بلين ورفق والتحضيض طلب بازعاج وعنف

﴿ ومن فوائده ﴾

﴿ مسئلة ﴾ قال ابو الفتح قلت لابي علي اذا كانت علمت بمعنى عرفت عديت الى مفعول واحد واذا كانت بمعنى العلم عديت الى مفعولين فما الفرق بين علمت وعرفت من جهة المعنى فقال لا اعلم لاصحابنا في ذلك فرقا محصلا والذي عندي في ذلك ان عرفت معناها العلم من جهة المشاعر والحواس بمنزلة ادركت وعلمت معناها العلم من غير جهة المشاعر والحواس يدل على ماذكرنا في عرفت قوله تعالى يعرف المجرمون بسيماهم * والسيماء تدرك بالحواس وبالمشاعر وكذلك في ذكر الجنة عرفها لهم * اي طيب رائحتها لهم ليس من العرف وهو الرائحة والرائحة انما تعلم من جهة الحاسة وقوله *

اوكلما وردت عكاظ قبيلة * بعثوا الي عريفهم يتوسم

* قلت له افيجوز ان يقول عرفت ماكان ضده في اللفظ انكرت وعلمت ماكان ضده في اللفظ جهلت فاذا اريد بعلمت العلم المعاقبة عبارته الانكار

تعدى الى مفعول واحد واذا اريد بالعلم المعاقبة عبارته الجهل تعدى الى مفعولين ويكون هذا بينهما فرقا صحيحا لان انكرت ليس بمعنى جهلت لان الانكار قد يصاحبه العلم والجهل لا يصاحبه العلم ولانه انما ينكر الانسان ما يعلمه ولا يصح ان ينكر ما قد يجهله ولان الجهل يكون في القلب فقط والانكار يكون باللسان وان وصف القلب به كقولك انكره قلبي كان مجازا وكون الانكار باللسان دلالة على ان المعرفة متعلقة بالمشاعر فقال هذا صحيح والله اعلم *

﴿ ووجدت بخط الشيخ ركن الدين بن قديد ما نصه وجدت بخط الشيخ جمال الدين بن هشام رحمه الله تعالى ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله وصلواته على سيدنا محمد خير خلقه وآله * قال الفقير الى ربه عبد الله بن هشام غفر الله له ولوالديه ولاحبابه ولجميع المسلمين * هذا فصل * في الشروط التي بها يتحقق تنازع العاملين او العوامل قد تتبعنا ذلك فوجدناه منحصرا في خمسة شروط شرطين في العامل وشرطين في المعمول وشرط بينهما * فاما الشرطان اللذان في العامل * فاحدهما * ان لا يكون من نوع الحروف فلا تنازع في نحو ان لم تفعل ولا في نحو قول الشاعر *

حتى تراها وكان وكان * اعناقها مشددات في قرن

خلافا لبعضهم * الثاني * ان يكون كل منهما طالبا من حيث المعنى لما فرض التنازع فيه فلا تنازع في وجحدوا بها واستيقنتها انفسهم ظلما وعلوا * لان طالب الظلم والعلو الجحد لا الاستيقان ولا في وذكر فان الذكرى تنفع المومنين لان طالب المومنين هو فعل النفع لا الامر بالتذكير لعموم البعثة كذا قالوا اولك

ان تقول لا يمتنع التنازع فيها اما في الاولى فعلى جعل ظلما وعلوا مصدرين في موضع الحال كجاء زيد ركضا فيكون التقدير وجحدوا بها ظالمين مستعلين واستيقنوها وحالتهم هذه واما في الثانية لان عموم البعثة لاينفي تخصيص عشيرتك الاقربين * وقد قال كثير من المفسرين في قل لعبادي ان المراد المخلصين وان الاضافة اضافة تشريف وبنوا على هذا صحة الجزم في قوله سبحانه يقيموا ويقولوا ونحو ذلك مما جزم في جواب الشرط المقدر بعد الامر فلولا ان المراد المخلصون لم يصح ان يكون التقدير ان يقل لهم يقيموا او يقولوا لما يلزم عليه من الخلف في خبر الصادق اذ تخلف من القول لهم لي هذا التقدير جم غفير لايحصى والمثال الجيد فيما نحن فيه قول الشاعر انشده الفارسي *

عدينا في غد ما شئت انا * نحب ولو مطلت الواعدينا

فلا تنازع بين نحب ومطلت في الواعدين لان الممطول موعود لا واعد فالواعدين مفعول لنحب لاغير * واما الشرطان اللذان في المعمول * فاحدهما ان لا يكون سببيا فلا تنازع بين ممطول ومعنى في قوله * وعزة ممطول معنى غريمها * لان ... حينئذ خبر ان لعزة واذا اعمل احدهما في الغريم اعطي الآخر ضميره كما هو قاعدة التنازع ويلزم من ذلك عدم ارتباط احد الخبرين بالمخبر عنه الا ترى انه يؤول به التقدير على اعمال الاول الى قولك وعزة ممطول غريم وعلى اعمال الثاني الى قولك وعزة ممطول غريمها معنى غريم فاذا ثبت ان التنازع في هذا النحو متعذر وجب ان يحمل على ان هذا السببي مبتدأ مؤخر وماقبله خبر ان له يتحملان ضميره والجملة خبر

الاول * هذا تقريرقول جماعة منهم ابو عبد الله ابن مالك رحمهم الله اجمعين * واقول * جوز التنازع فى هذا النحو جماعة منهم ابو بكر ابن طاهر فى طرز الايضاح وابو الحسن ابن البادش في حواشيه و نقله بعضهم عن الفارسي وهولازم لجماعة منهم الاستاذ ابو علي الشلوبين رحمهم الله تعالى لانهم اجازوا في قول الله سبحانه ولمن صبر وغفران ذلك لمن عزم الامور * كون من موصولة مخبرا عنه بان ذلك من عزم الامور والرابط بينهما الاشارة الى المصدر المفهوم من فعل الصلة المقدر راضا فته الى ضمير من اى ان صبره وغفرانه فقد جعلوا الارتباط حاصلا بالاشارة الى المصدر المقدر ارتباطه بالمبتدأ بمنزلة الاشارة الى نفس المبتدأ في نحو ولباس التقوى ذلك خير * يلزمهم في مسئلتنا الارتباط بالضمير العائد على الغريم لانه مرتبط بضمير المبتدأ بل تجويزه هذا فى مسئلتنا اقيس من تجويزه في الآية الكريمة لوجهين * احدهما * ان الضمير هو الاصل في باب الربط فلابد في ان يكون التوسع فيه اكثر * والثاني * ان باب التنازع تجوزوا فيه فى الاضمار فاعادوا الضمير على ما تأخر لفظا ورتبة نحو ضربونى وضربت قومك واعادوا فيه الضمير مفردا على المثنى والمجموع فقالوا ضربني وضربت قومك على معنى ضربني هم كذا قدره سيبويه ولم يجوزوا بذلك في باب المبتدأ الا ترى انه لايجوز صاحبها في الدار ولا الزيدان قام بمعنى قام من ثم واذا انتفى ذلك ظهران مسئلتنا اولى بالاجازة ثم انا اذا سلمنا امتناع التنازع لما ذكروا يمنع تعميم المنع فنقول تعليق المنع بكون المعمول سببيا تعميم فاسد لانهم استندوا المنع لعدم الارتباط وذلك ليس موجودا

فى كل سببى على تقدير التنازع فيه لانه اذا كان العاملان متعاطفين بفاء السببية او بواو العطف وهما مفردان فان الارتباط حاصل من جهة العاطف وان فقد من جهة الضمير لان فاء السببية تنزل الجملتين كالجملة الواحدة لانهما سبب ومسبب والواو فى المفردات للجمع ولهذا اجازوا الاكتفاء بضمير واحد في نحو الذى يطير فيغضب زيد الذباب وقال الله جلت كلمته الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة * وقال الشاعر *

وانسان عينى يحسر الماء تارة * فيبدو وتارات يجم فيغرق

واجازوا امررت برجل كريم بنوك وابنه فعلى هذا الذى شرحناه لا يلزم من امتناع التنازع في نحو عزة ممطول معنى غريمها * حيث لا فاء سببية ولا واو بين المفردين ان يمتنع فى عزة ممطول ومعنى غريمها وعزة ممطول فمعنى غريمها ثم اذ لم يكن معنى مبتدأ البتة فلا منع وان وجد السببي مثاله قيل لك ما معك من خبر زيد فتقول قام وقعد ابوه لا يمنع التنازع فيه احد * و ا ا ثبت جوازه فى ذلك ونحوه فالصواب ان يقال ان الشرط ان لا يكون الحمل على التنازع مؤديا الى عدم الرابط * الثاني * ان لا يكون محصورا فلا تنازع في ماقام وقعد الا زيد لامرين * احدهما * ان الواقع بعد الا اما ان يكون ظاهرا او مضمرا وايا ما كان فهو غير متأت فان كان ظاهرا فانه يقتضى ان يقول في نحو ماقام وقعد الا الزيدان والا الزيدون ما قاما اوما قاموا اوقعدا اوقعدوا ولم يتكلم بمثل هذا وان كان مضمرا فانه ان كان حاضرا نحو ما قام وقعد الا انا اوالا انت لم يتأت الاضمار في احدهما اذا اعملت الآخر لانك اما ان تضمر ضميرا غائبا فيلزم اعادة

ضميرغائب على حاضر او ضميرا حاضرا فتقول ما قام و قعدت الاانا او وقعدت الا انت او نقيس ذلك على اعمال الثاني فيلزم مخالفة قاعدة التنازع لانك تعيد الضمير على غير المتنازع فيه لان ضميري المتكلم والمخاطب انما يفسرهما حضور من هما له لا لفظه والضمير في باب التنازع انما يعود على لفظ المتنازع فيه وان كان غائبا لزم ابرازه في التثنية والجمع وقد ذكرنا انه لم يتكلم به * الوجه الثاني * ان الاضمار في احدهما يؤدي الى اخلاء عامله في الايجاب لان الفعل انما يصير موجبا بمقارنة الالمعموله لفظا اومعنى فاذا لم يقترن بها لفظا ولا معنى فهو باق على النفي والمقصود بخلاف ذلك * واذا امتنع التنازع فيما ذكرنا فاعلم انه محمول على الحذف وممن نص على ذلك ابن الحاجب وابن مالك فاصله ما قام احد ولا قعد الا زيد فحذف احد من الاول لفظا واكتفى بقصده ودلالة النفي والاستثناء عليه كما جاء وان من اهل الكتاب الاليومنن به * وما منا الاله مقام معلوم * اى ما من اهل الكتاب احد الاليومنن به وما منا احد الاله مقام معلوم * وذهب بعضهم الى ان نحو ذلك من باب التنازع وليس بشئ لما شرحناه ولم يذكر ابن مالك هذا الشرط في صدر باب التنازع فاقتضى ظاهر كلامه انه منه ثم قال في اثناء الباب ونحو ماقام وقعد الا زيد محمول على الحذف لاعلى التنازع خلافا لبعضهم وكان حقه ان يذكره حيث تعرض لذكر شروط التنازع * وذكر ابن الحاجب شرطا في المعمول غير ما ذكرناه وهو ان لايكون ضميرا وقال في توجيه ذلك لان العاملين اذا وجها الى مضمر استويا في صحة الاضمار فيهما فلا تنازع في نحو ضربت

واكرمت*ورد عليه ابن مالك بان هذامنه تقرير بانه لايتاتى في المضمر صورة تنازع فلاوجه لهذا الاحتراز لان قولنا اذا تنازع العاملان لايمكن تناوله لذلك * وقد يقال ان هذا انما ذكر للاعلام من اول الامر بصورة التنازع لا للاحتراز عن صورة يتاتى فيها صورة التنازع في الضمير ولايحكم النحويون بانه من التنازع *ثم ان هذا المعترض قدذكر من شروط التنازع تاخير المعمول واقام الدليل على انه لايتاتى ولايتصور في غيره وهو نظير ما اعترض به على ابي عمرو *فان قلت * ان الحجة التى احتج بها ابو عمرو على ان التنازع لايتاتى في المضمر انما يستمر+في المضمر المتصل فاما المنفصل فيمكن التجاذب بين العاملين فيه نحو ما قام وقعد الا انا *قلت * قد مضى ان ذلك انما يتجه على الحذف كما شرحناه * واما الشرط الذى بينهما فتقدم العاملين وتأخر المعمول * قال ابن مالك وانما لم يتأت التنازع بين عاملين متاخرين نحو زيد قام وقعد لان كلا من المتاخرين مشغول بمثل مايشغل به الاخر من ضمير الاسم السابق فلا تنازع بخلاف المتقدمين نحو قام وقعد زيد فان كلامن الفعلين متوجه في المعنى الى زيد وصالح للعمل في لفظه واعمل احدهما في ظاهره والآخر في ضميره انتهى بنصه *واقول* هذا انما يتاتى في المتقدم المرفوع فامافى المنصوب والمجرور فلا يمشى فنحو زيدا ضربت واكرمت ونحو بزيد مررت واتبعت لم يقتض تعليله امتناع التنازع في المتقدم مطلقا بل بشرط كونه مرفوعا وينبغي ان يكون الفريقان في ذلك متفقين على اختيار اعمال الاول لانه اسبق العاملين واقربهما الى المعمول ولذا لايمتنع تنازع العاملين معمولا متوسطا بينهما كقولك ان تجد زيدا تودب

+ يستقر

وهذه المسئلة ينبغي ان يكون اعمال الاول فيها ارجح عند الجميع لتساويها في القرب وفضل الاول بالسبق وان اعماله ينفي الاضمار قبل الذكر فهذا ما اقتضاه ظاهر الامر عندي ولست مبتدعا في ذلك بل متبعا فقد نقل ابوحيان اجازة التنازع في المتقدم في تفسير سورة براءة وان بعضهم جعل منه بالمومنين رؤف رحيم قال والاكثرون على منعه * وذكر ابن هشام الخضراوي في (شرح الايضاح) عن ابي علي انه اجاز في قوله * مهما تصب افقا من بارق تشم * ان يكون افقا ظرفا لتشم وبارقا مفعول به منصوب بتشم ايضا ومن زائدة لان الكلام غير ايجاب لتقدم الشرط ومفعول تصب محذوف اي مهما تصبه والهاء عائدة على البارق او الافق * قال ابن هشام وهذا من تنازع العاملين مع التوسط وقلما يذكره النحويون انتهى والحق اولى بالاتباع من الوقوف مع قول الجمهور فانهم قد ذكروا علة لم يظهر اطرادها * شاهدت بخط الامام العلامة ركن الدين ابي عبد الله محمد الشهير بابن القويع رحمه الله

ابلغ العالمين عني بأن * كل علم تصور وقياس

قد كشفت الاشياء بالكشف حتى * ظهرت لي فليس فيها التباس

وعرفت الرجال بالعلم لما * عرف العلم بالرجال الناس

* هذه الابيات الثلاثة كتبت بخطه ورأيت بعد هذه الابيات بخطه رحمة الله عليه هذا كلام على طريقة البحث واما التحقيق فان يقال يمنع التنازع في المتقدم والمتأخر وذلك لانه انما يتحقق تجاذب العاملين للمعمول مع تاخره عنهما اما اذا تقدم وجاء بعده كزيدا ضربت واكرمت

فان الاول بمجرد وقوعه بعده ياخذه قبل مجيء الثاني لانه طالب له من حيث المعنى ولم يجد معارضا فاذا جاء الثاني لم يكن له ان يطلبه لانه انما جاء بعد اخذ غيره له وكذا البحث في المتوسط فهذا ان شاء الله تعالى هو الحق الذي لا يعدل عنه وينبغي ان يكون هو حجة للنحويين لا ما احتج به ابن مالك* انتهت المسئلة والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه الطيبين الطاهرين وسلم تسليما كثيرا *انتهى بنصه والله سبحانه اعلم*

قال ابن النحاس لا اعلم ان في التنزيل العظيم ما هو صريح في اعمال الثاني الا قوله سبحانه واذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله* ولو اعمل الاول لقيل تعالوا يستغفر لكم الى رسول الله ومثله في الحديث وهو عكس الآية لان الثاني تعدى بالجار ولو اعمل الاول لعداه بنفسه انتهى * واما باقي الاي فلا صراحة فيها وقولهم لو اعمل الاول لاضمر في الثاني لا يلزم لان الاضمار غير واجب وقد ذكرنا امثلته واذا لم يجب لم يكن ممنا قاطعا انتهى * واقول * ما قاله مسلم الا ان مشائخنا في هذا العلم ذكروا ان الاضمار وان لم يجب لانه فضلة لكن يلزم اجماع القراء السبعة على غير الافصح * قوله* واعمل المضمر في ضمير ما تنازعاه يقتضي عدم التنازع في الحال* قال ابن معط في (شرح الجزولية) وتقول في الحال ان تزرني ضاحكا آتك في هذه الحالة ولا يجوز الكناية عنها لان الحال لا تضمر وتقول في الظرف على اعمال الثاني سرت وذهبت اليوم وعلى الاول سرت وذهبت فيه اليوم وفي المصدر على الثاني ان تضرب بكرا اضربك ضربا شديدا وعلى الاول

اضربكه ضرباشديدا * وفي كتاب (اصلاح الغلط) لابن قتيبة قال قرأت على ثعلب قول الشاعر

فرطن فلارد لما فات وانقضى * ولكن تعوض ان يقال عديم

قال مامعنى تعوض ثم قال باذى ان الحلدى يعنى المبرد انه صحف هذا البيت وذكرانه سمعه من اصحابه هكذا فان يكن تصحيفا من سيبويه فقد صحفوا كلهم فقلت له فكيف الرواية فقال هذا يصف رجلا مات له ميت فقال له فرطن يعنى المدامع فلارد لما فات يعني من الموت ولكن تعوض الصبر عن مصيبتك ولا تكثرالجزع فيقال عديم * قال ابن قتيبة وهذا المعنى اجود واولى بتفسير البيت مما جاء به اصحابنا وقد عرضت كلامه في ذلك على ابي اسحاق الزجاج فاستحسنه *

﴿التنازع له شروط﴾ *الاول *ان يتقدم عاملان فاكثر ولا يقع بين المتاخرين هكذا اطلق المتاخرون ومنهم ابن مالك وعلل بعلة قاصرة وشرط هذا العامل امور *احدها * عند بعض النحاة وهوان لايكون فعل تعجب لانه جرى مجرى المثل فلايتصرف فيه بفصل ولاغيره واجازه ابو العباس ومنعه ابن مالك قال لكن بشرط اعمال الثاني كقولك ما احسن واعقل زيدا بنصب زيدا باعقل لاباحسن لئلايلزم فصل مالايجوز فصله وكذا احسن به واعقل بزيد باعمال الثاني ولايعمل الاول فتقول واعقل به بزيد للفصل ويجوز على اصل الفراء احسن واعقل بزيد على ان اصله احسن به ثم حذفت الباء لدلالة الثانية عليها ثم اتصل الضمير واستتر كما استتر في الثاني في اسمع بهم وابصر* الا ان الاستدلال بالاول

على

على الثاني اكثر * والثاني * ان لا يكون حرفا * قال ابن عمرون وجوز بعضهم التنازع في لعل وعسى فيقال لعل وعسى زيدا ان يخرج على اعمال الثاني ولعل وعسى زيد اخارج على اعمال الاول وليس واضحا اذ لا يقال عسى زيد خارجا ويلزم منه حذف منصوب عسى * الثالث * عند بعض النحاة ايضا وهو ان لا يكون العامل يطالب اكثر من معمول واحد * الرابع * ان لا يكون احد العاملين موكدا فلا تنازع في اتاك اتاك اللاحقون اجلس اجلس * الخامس * ان يكون قد تاخر عنهما اسم او اكثر هو مطلوب لكل منهما فلو كان مطلوبا لاحدهما فلا تنازع * السادس * ان يكون المعمولات اقل من مقتضيات العوامل فلا تنازع في ضربت واكرمت الجاهل العالم ان جاز هذا الكلام لان كلا من العاملين قد اخذ مقتضاه * السابع * ان يكون بين العاملين والمعمول اتصال بوجه ما * الثامن * ان لا يكون في المعمول سببي فلا تنازع في زيد معلول معنى غريمها اذ لم يجعل غريمها مبتدأ وكذا زيد قام وقعد ابوه لانك ان اضمرت في احدهما ضمير الاب وحده خلا الخبر من الرابط ولا بد من الضمير فيحتاج لضميرين احدهما مضاف والآخر مضاف اليه وذلك باطل لامتناع اضافة الضمير فبطل كون غريمها مرفوعا على غير الابتداء * والتاسع * ان لا يكون المعمول مضمرا شرط ذلك ابن الحاجب وشرحه معروف * والعاشر * هو الشرط الاول *

﴿ مسئلة ﴾ طوبى لمن صدق رسول الله وآمن به واحب طاعته ورغب فيها واراد الخير وهم به واستطاعه وقدر عليه ونسي عمله وذهل عنه وخاف عذاب الله واشفق منه ورجى ثوابه وطمع فيه فهذه افعال ستة (١) متحدة

(١) هكذا في الاصل فليتدبر ١٢

المعاني وهي مختلفة بالتعدى واللزوم فدل على ان الفعل المتعدى لايتميز من غيره بالمعنى *

* بشر الحافي يذكر حاله في المسلمين *

قطع الليالى مع الايام فى خلق * والنوم تحت رواق الليل والقلق
احرى واجدر من ان يقال غدا * انى التمست الغنى من كف مرتزق
قالوا رضيت بذا قلت القنوع غنى * ليس الغنى كثرة الاموال والورق
رضيت بالله في عسرى وفي يسرى * فلست اسلك الا واضح الطرق

* وقال بعضهم في التنازع ايضا *

طلبت فلم ادرك بوجهى فليتنى * قعدت ولم ابغ الندا بعد سائب

قد تنازع اربعة عوامل معمولا واحدا وهو النداء فتامل * قال الشيخ جمال الدين بن هشام اجتمع في هذا البيت تنازع بين اثنين وتنازع بين ثلاثة وتنازع بين اربعة فقد تنازع طلبت ولم ادرك في بوجهي وقد تنازعا ولم ابغ في النداء وقد تنازع الثلاث وقعدت في الظرف فهذه اتفاقية غريبة انتهى ففي قوله معمولا واحدا وهو النداء نظر بل المعمول الواحد قوله بعد كما قرره الشيخ جمال الدين رحمة الله عليه والمسلمين اجمعين *

﴿ قال الشيخ جمال الدين بن هشام رحمة الله تعالى عليه ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم تسليما كثيرا وبعد فاني لما وقفت على (كتاب الشذا في احكام كذا) لابى حيان رحمه الله تعالى رأيته لم يزد على ان نسج اقوالا وحدها * وجمع عبارات وعددها * ولم يفصح كل الافصاح

﴿ شرح الشذا بمسئلة كذا ﴾

عن حقيقتها واقسامها * ولا يبين ما يعتمد عليه مما ورده من احكامها * ولا نبه على ما اجمع عليه ارباب تلك الاقوال واتفقوا * ولا اعرب عما اختلفوا فيه وافترقوا * فرأيت ان الناظر في ذلك لا يحصل منه بعد الكد والتعب * الا الاضطرار والشغب * فاستخرت الله في وضع تاليف مهذب ابين فيه ما اجمل * واستيناف تصنيف مرتب اورد فيه ما اهمل * وسميته (فوح الشذا بمسئلة كذا) وبالله تعالى استعين * وهو حسبي ونعم المعين * ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم * وينحصر في خمسة فصول *

﴿ الفصل الاول في ضبط موارد استعمالها ﴾

اعلم ان لكذا استعمالين * احدهما * ان يستعمل كل من جزئيها على اصله فيراد بالكاف التشبيه وبذا الاشارة ولا يراد بمجموعها الكناية عن شيء فهذه بمعزل عما نحن فيه وذلك كقولك رأيت زيدا فقيرا وعمروا كذا وقول الشاعر

واسلمني الزمان كذا * فلا طرب ولا انس

ويكون اسم الاشارة في هذا النوع باقيا على معناه يصح ان يسبقه حرف التنبيه وان يليه كاف الخطاب ولام البعد الا ترى انك لو قلت في المثال ورايت عمرا هكذا وكذاك وكذلك وقلت في البيت واسلمني الزمان هكذا كان مستقيما الا ان حرف التنبيه هنا متقدم على الكاف كما اريتك وانما القاعدة فيه مع سائر حروف الجر ان يتاخر عنها كقولك بهذا ولهذا الا في هذا الموضع خاصة * قال ابو الطيب

ذى المعالي فليعلون من تعالى * هكذا هكذا والا فلا لا

* والثاني * ان يخرج كل من الجزئين عن اصله ويستعمل المجموع كناية

وهذه على ضربين * احدهما ان يكون كناية عن غير عدد كقولك مررت بذا وكذا واعتقادي في هذه انها انما يتكلم بها من يخبر عن غيره وانها تكون من كلامه لا من كلام المخبر عنه هذا الذي شهد به الاستقراء وقضى به الذوق الصحيح فلا يقول احد ابتداء مررت بدار كذا ولا بدار كذا وكذا بل يقول بالدار الفلانية ويقول من يخبر عنه قال فلان مررت بدار كذا او بدار كذا وكذا وذلك لشان اعترى المخبر او لغير ذلك ومنه ماجاء في حديث الحساب اعاذنا الله من سوء فيه اتذكر يوم كذا فعلت فيه كذا او كذا * وقول من قال اما بمكان كذا او كذا وجدا انما الكناية فيه من كلام من حكى عن غيره الا ترى انهم حكوا انه قيل له في الجواب بلى وجادا ولو كان السائل كانيا لم يعلم مراده ولم يقبح اجابته بالتعيين ودعوى ان المسئول علم ما كنى به على خلاف الاصل والظاهر * وغلط جماعة فجعلوا من هذا الاسم قوله واسلمني الزمان كذا والحق ان ذلك ليس من الكناية في شيء وقد مضى * الضرب الثاني * وهو الغالب ان يكنى بها عن عدد مجهول الجنس والمقدار وهذه والتي قبلها مركبتان من شيئين * احدهما * الكاف والظاهر انها الكاف الحرفية المفيدة للتشبيه لانها القسم الغالب من اقسام الكاف كما ركبوها مع ان في كان نحو قولك كان زيدا الاسد * والثاني * ذا التي للاشارة كما ركبوها مع حب في نحو حبذا ومع ما في نحو ماذا صنعت في احد التقادير ولا يحكم على ذا بانها في موضع جر ولا على الكاف بانها متعلقة بشيء ولا بان فيها معنى التشبيه وان كان باقيا بعد التركيب في كان الا انه لا معنى له هنا فلا وجه لتكليف ادعائه لان التركيب كثيرا ما يزيل معنى المفردين ويحدث

مجموعهما معنى لم يكن ويحكم على مجموع الكلمتين بانه في موضع رفع اونصب
اوجر بحسب العوامل الداخلة عليها ويدل على ان الامر كذلك امور
* احدها * ان ذا لا تؤنث لتانيث تمييزها تقول له عندي كذا وكذا امة
ولا تقول كذه وكذه * والثاني * انها لا تتبع بتابع لا يقولون كذا نفسه
رجلا * الثالث * انهم قالوا ان كذا وكذا مالك برفع المال ذكرها ابوالحسن
في المسائل * الرابع * انهم قالوا حسبي بكذا فادخلوا عليه الجار ذكره
ابوالحسن ايضا * والخامس * انهم يقولون كذا وكذا درهما مع انهم لا يركبون
ثلاثة اشياء فما ظنك باربعة فلولا ان كذا قد صارت بمنزلة الشيء الواحد
لم يسغ ذلك * وذهب جماعة من النحويين الى ان الكاف وذا كلمتان باقيتان
على اصلهما من غير تركيب ثم اختلفوا على اقوال * احدها * ان الكاف حرف
تشبيه وان معنى التشبيه باق وهذا ظاهر قول سيبويه والخليل وصريح
قول الصفار * بيان الاول * ان سيبويه قال صار ذا بمنزلة التنوين
لان المجرور بمنزلة التنوين وقال الخليل كانهم قالوا له كالعدد درهما فهذا
تمثيل وان لم يتكلم به وانما تجيء الكاف للتشبيه فتصير وما بعدها بمنزلة شيء واحد
انتهى * وبيان الثاني * ان الصفار لما رد على جواز كذا درهم بالخفض
بان اسماء الاشارة لا تضاف اعترض على نفسه بان معنى الكاف والاشارة
قد زال واجاب بان المتكلم لابد ان يقدر في نفسه عددا ما وحينئذ
تقول له عدد مثل هذا العدد * الثاني * ان الكاف اسم بمنزلة مثل * قال
ابن ابي الربيع يظهر لي ان الكاف اسم بمنزلة مثل في قولك لي مثله رجلا
قال والاصل ان يقال حيث يكون هناك مشار اليه يشار به ما عندك

في العدد فلا اصل له عندي مثل دامن العدد ثم جيء برجل تفسير المثل كما قالوا مثلك عالما * الثالث * انها اسم ولكن لا معنى للتشبية فيها قاله ابو الطيب العبدي قال الكاف في نحو له عندي كذا درهما اسم في موضع رفع بذا الابتداء ثم اعترض على نفسه بان اباعلي ذكران الكاف انما تكون اسما بشرطين * احدهما * ان يكون ذلك في الشعر * والثاني * ان يتعين الموضع كذلك كما في قول الاعشى *

اتنتهون ولن ينهى ذوي شطط * كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل

اراد مثل الطعن لان الكلام شعر وينهى فعل لا بدله من فاعل فاجاب بان ذلك في الكاف المفيدة للتشبيه وهي في كذا التماجاءت كالمركبة مع ذا بدليل ان الواو قد سقط فتركبت مع مثلها واذا كان كذلك وفارقتها لم يمتنع ان تكون مرفوعة بالابتداء * والرابع * انها محتملة للحرفية والاسمية قاله ابو البقاء في (شرح الايضاح) قال اذا قيل له عندي كذا درهما فكذا في موضع الصفة لمبتدأ محذوف اي شيء كالعدد اوالكاف اسم مبتدأ كمثل قال فاذا جعلت الكاف حرفا لم تحتج الى ان تتعلق بشيء لان التركيب غير حكمها كما في كأن فانها قبل ان تتقدم كانت متعلقة بمحذوف وهي الآن غير متعلقة بشيء * الخامس * ان الكاف حرف جر زائد وهو قول ابن عصفور قال ولا معنى للتشبيه في هذا الكلام فالكاف زائدة كزيادتها في قولهم فلان كذي الهيئة اي ذو الهيئة الا انها زائدة لازمة كلزوم ما في اذما او ذا مجرورة بالجار الزائد كانجرار اي بالكاف الزائدة في قوله تعالى وكاين من قرية * الا ترى ان معناها كمعنى كم وليس فيها معنى تشبيه واذا ثبت انها زائدة لم تكن متعلقة بشيء فليس ماقاله

بلازم لانا لانسلم ان عدم معنى التشبيه هنا لزيادة الكاف بل لما ذكرنا من تركيبهامع ذا وانه صار للمجموع بالتركيب معنى آخر وقد اقمنا الدليل عليه فيما مضى ثم دعوى التركيب وان كانت كدعوى الزيادة في انها خلاف الاصل لكنها اقرب وكان اعتبارها اولى. *

﴿ الفصل الثاني في كيفية اللفظ بها وتمييزها ﴾

* اما اللفظ بها * فالمسموع في الكنى بها من غير عدد الا فراد والعطف نحو مررت بكان كذا وبكان كذا وفي الكنى بها عن عدد العطف لاغير وكذا مثل بها سيبويه والاخفش والائمة قول الشاعر

عد النفس نعمى بعد بؤسالك ذاكرا * كذا وكذا لطفا به نسي الجهد

ومن صرح بانهم لم يقولوا كذا درهما بتمييزها ولا كذا كذا درهما ابن خروف وذكر ابن مالك ان ذلك مسموع ولكنه قليل وسياتي نقل كلا مهما بعد * واما اللفظ بتمييزها * ففيه ثلاثة اقوال * احدها * انه منصوب ابدا وهذا قول البصريين وهو الصواب بدليلين * احدهما * انه المسموع كقوله كذا وكذا لطفا به نسي الجهد * والثاني * القياس وذلك من وجوه * احدها * ان الخفض اما بالكاف على انها حرف جراو على انها اسم مضاف او باضافة ذا ولاسبيل الى شيء من ذلك لان ذا معمولة للكاف وحرف الجر لا يخفض شيئين والاسم لا يضاف مرتين ومن ثم وجب نصب التمييز في نحو ما في السماء قدر راحة سحابا واسماء الاشارة لا تضاف لانها ملازمة للتعريف والتمييز نكرة والقاعدة ان تضاف النكرة للمعرفة لا العكس * الثاني * ان الكاف لما دخلت على ذا وصارتا كناية عن العدد صارتا كذلك

بمنزلة بزيد اذا سمي به وبزيد وامثاله اذا سمي به لايجوز اضافته لانه محكي والمحكي لايضاف * والثالث * ان الكلمة اشبهت بالتركيب احد عشر واخواته وذلك لايضاف كراهة الطول فكذلك هذا * القول الثاني * انه جائز الخفض بشرط ان لايكون تكرار ولا عطف فتقول كذا درهم وله الثوب ولا تقول كذا كذا درهم ولا كذا وكذا درهم قاله الكوفيون ومن وافقهم وشبهتهم في ذلك حمل كناية العدد على صريحه وقد ذكرنا مايرد هذا القياس * وقال ابن اياز يجوز الجر من وجهين احدهما اجراء كذا مجرى كم الخبرية والثاني ان الكلمتين ركبتا وصارتا كلمة واحدة يعني فالمضاف المجموع لا اسم الاشارة فقط والمحذور انما يلزم على القول بان المضاف اسم الاشارة * والثالث * انه جائز الخفض والرفع وهذا خطأ ايضا لانه غير مسموع ولا يقتضيه القياس فان كذا وكذا درهما من باب خمسة عشر درهما لا من باب رطل زيتا فافهمه *

﴿ الفصل الثالث في اعرابها ﴾

والذي يظهر لي انه مبني على الخلاف في حقيقتها فاذا قيل له عندي كذا وكذا درهما فان قيل بالتركيب فمجموع كذا مبتدأ خبره الجار والمجرور والظرف متعلق به والظرف يعمل في الظرف اذا كان متعلقا بمحذوف لوقوعه موقع مايعمل نحو اكل يوم لك ثوب * وان قيل لاتركيب فان قيل الكاف اسم فهي المبتدأ وان قيل حرف فالجار والمجرور صفة موصوف محذوف اي له عندي عدد كذا وكذا درهما * وقال ركن الدين الاستراباذي في (شرح كافية ابن الحاجب) الغالب في تمييز كذا ان يكون منصوبا لانها بمنزلة ملوه في قولك

لي ملؤه عسلا ويجوز كونه مجرورا باضافة كذا اليه على تنزيلهما منزلة ثلاثة وماثة وان يكون مرفوعا فاذا قيل له عندي كذا درهم فله خبر مقدم ودرهم مبتدأ موخر وكذا حال هكذا قالوا وفيه نظر والاولى عندي ان يكون مبتدأ ودرهم بدلا او عطف بيان وله خبر وعندي ظرف له انتهى وقد مضى ان الصحيح امتناع الرفع والجر *

﴿ الفصل الرابع في بيان معناها عند النحويين ﴾

وفي ذلك اقوال * احدها * لابن مالك وهو انها للتكثير بمنزلة كم الخبرية وتابعه على ذلك ابنه في شرحه لخلاصته ومقتضى قولهما هذا انها لا يكنى بها عما نقص عن الاحد عشر لانه عدد قليل * الثاني * انها للعدد مطلقا قليلا كان او كثيرا وهو قول سيبويه والخليل ومن تابعهما واختاره ابن خروف وممن نقل ذلك عن سيبويه الاستاذ ابوبكر بن طاهر وذلك ظاهر من كلامه فانه قال هذا باب ما جرى مجرى كم في الاستفهام وذلك قولك له كذا وكذا درهما وهو مبهم من الاشباه بمنزلة كم وهو كناية للعدد صار ذا بمنزلة التنوين وقال الخليل كانهم قالوا له كالعدد درهما * الثالث * انها بمنزلة ما استعملت استعماله من الاعداد الصريحة فيقال له كذا دراهم فتكون للثلاثة فما فوقها الى العشرة وكذا كذا درهما فتكون للاحد عشر فما فوقها الى السبعة عشر وكذا درهما فتكون للعشرين واخواتها من العقود الى التسعين وكذا وكذا درهما فتكون لاحد وتسعين وما فوقها من الاعداد المتعاطفة الى التسعة والتسعين وكذا درهم فيكون للمائة وللالف وما فوقها فاذا اقر مقر بكلام فيه كذا الزمناه بالمتيقن وهو اول مرتبة من المراتب المشروحة

وحلفناه في الباقي وهذا قول الكوفيين وتبعهم جماعة منهم ابن معط في فصوله * الرابع * ان الامر كما قالوا الا في مسئلتي الاضافة فانهما تمتنعان لما قدمنا من التعليل فان اردت العدد القليل او المائة او الالف ومافوقهما قلت كذا من الدراهم ويقدر عند اهل هذا القول الفرق بين العدد القليل والمائة والالف لان من انما تدخل على العدد المجموع المعرف تقول عشرون من الدراهم ولا يجوز عشرون من دراهم وهذا قول المبرد والاخفش وابن كيسان والسيرافي وبه قال الشلوبين وابن عصفور والصفار والذي جرأهم على القول بذلك ابو محمد بن السيد فانه حكى اتفاق البصريين والكوفيين على ذلك وان الخلاف انما هو في جواز الخفض نحو كذا درهم وكذا دراهم والبصريون يمنعون والكوفيون يجيزون وفي كلام ابي البقاء في (شرح الايضاح) ما هو ابلغ من هذا فانه قال وذهب معظم النحويين واصحاب الراي الى ان من قال كذا درهما لزمه عشرون درهما لانك لم تكرر العدد ولم تعطف عليه ولم تضفه لتمييز فحمل على اول عدد حاله كذلك فان جررت الدرهم فقد حمله النحويون واصحاب الراي على مائة انتهى فنقل الجر عن النحويين ونقل اجراء كذا مجرى العدد الصريح في حالة نصب التمييز عن معظم النحويين * الخامس * ان الامر كما قال الكوفيون في كذا كذا درهما وفي كذا درهم خاصة قاله الاستاذ ابو بكر بن طاهر فهذا ما بلغنا من الاقوال فاما قول ابن مالك فكان الذي دعاه اليه ان سيبويه شبهها بكم الاستفهامية وهي منزلة الاحد عشر واخواتها وليس هذا بشيء لانها انما شبهت بها في نصب التمييز لا في المعنى الا ترى انها ليست للاستفهام كما ان كم للاستفهام ثم ان كم نفسها بمنزلة الاحد عشر

ولاتختص بالعدد الكثير بدليل انك تقول كم عبدا ملكت فيصح الواحد فما فوقه واما قول سيبويه والمحققين فوجهه انها كلمة مبهمة كما ان كم كلمة مبهمة فكما انك لو قلت كم كم عبدا ملكت او كم وكم عبدا ملكت او غير ذلك لم يقتض مساواة ماشابهته من العدد الصريح فكذا كذا * واما قول الكوفيين ومن وافقهم فمردود من جهات * احدها * انه قول بلا دليل وانما هو مجرد قياس في اللغة * وذكر ابن ابا زان البستي ذكر في تعليقه ان ابا الفتح سأل اباعلي عن قولهم ان كذا كذا درهما يحمل على احد عشر درهما وكذا وكذا درهما يحمل على احد وعشرين وكذا درهم يحمل على مائة قال وكذا وكذا وكذا درهما يحمل على مائة واحد وعشرين درهما فقال ابوعلي هذا من استخراج الفقهاء وليس هو في النحو انما كذا بمنزلة عددمنون والجر خطأ * الثاني * ان الناس اختلفوا فقال ابن خروف ان العرب لم يقولوا كذا كذا درهما ولا كذا ادرهما ولا كذا دراهم لا بالاضافة ولا بالنصب وعلى هذا فالحكم على هذه الالفاظ بما ذكروا باطل لانه حكم على مالا يتكلم به فاين معناه * وقال ابن مالك في (التسهيل) وقد ورد كذا مفردا ومكررا بلا واو فاثبت وورود هذين من خلافهم والمثبت مقدم على النافي ولكن لما قل استعمال هذين مع ان الحاجة التي دعت الى الكناية عن العدد المعطوف والمعطوف عليه داعية الى الكناية عن غيره من الاعداد دل على ان قولك كذا وكذا لا يختص بالعدد المعطوف عليه * والثالث * انه سمع اذا امكان كذا وكذا وجه وذلك دليل على انها لم يرد بها معطوف ومعطوف عليه * والرابع * ان موافقة

العدد المبهم للعدد الصريح في طريقته في التمييز وغيره لا يقتضي تساويهما في المعنى بدليل كم الاستفهامية فانك تقول كم درهما لك وتقول كم وكم درهما لك او تسقط الواو فيجاب بجميع الاعداد في كل من هذه الصور * الخامس ان اجازة كذا درهم وكذا دراهم باطل بما قدمناه * واجيب بانه خفض بالاضافة وان معنى الاشارة قد زال * واجاب الصفار بان المتكلم بكذا لا بد ان يقدر في نفسه عددا ما وحينئذ تقول له عد دمثل هذا اى مثل هذا المركب والمعطوف وفي مثل هذا الجواب نظر وهو مبنى على ادعاء التركيب وان معنى التشبيه باق وهو بعيد جدا * واما قول ابي بكر فحجته انه سمع من العرب مررت بمكان كذا وكذا فلما كان ذلك واقعا على العدد ناسب ان يكون جاريا مجرى ما يوافقه من الاعداد وليس هذا بشئ وقد جوز كذا درهم بالخفض على ان يراد مائة درهم مع اعترافه بانه لم يسمع في غير العدد فما الفرق بينه وبين بقية الالفاظ * واما قول المبرد والاخفش ومن وافقهما فزعم الشلوبين واصحابه انه القياس وانه لا ينافي قول سيبويه وان قوله انها مبهمة معناه ان قولنا كذا كذا مبهم في الاحد عشر والتسعة عشر وما بينهما مبهم في القليل والكثير وكذلك يقولون في الباقي *

﴿الفصل الخامس فيما يلزم بها عند الفقهاء﴾

وقد اختلفت المذاهب في ذلك * فاما مذهب الامام احمد رضي الله عنه ففي (المحرر) ما معناه انه اذا افرد كذا او كررها بلا عطف وكان التمييز منصوبا فيهما او مرفوعا لزمه درهم فان عطف ونصب او رفع فكذلك عند ابن حامد وقال التميمي درهمان وقيل درهم وبعض آخر وقيل درهم مع الرفع ودرهمان مع

النصب

النصب وان قال ذلك كله بالخفض قبل تفسيره بدون الدرهم * قال المصنف وهذا كله عندي اذا كان يعرف العربية فان لم يعرفها لزمه درهم في الجميع * واما مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه فالفتيا عندهم على انه يلزم مع العطف والنصب درهمان فان رفع او جر لزمه درهم وكذا ان ركب او افرد سواء رفع التمييز او نصبه او جره * ونقل المزني عنه في كذا كذا درهما انه يلزمه درهمان وكذا يروى عنه في مسئلة العطف والنصب * واما مذهب الامام مالك رضي الله عنه ففي (الجواهر) لابن شاس ما معناه اذا قيل له علي كذا فهي كالشيء فلو قيل كذا درهما فقال ابن عبد الحكم يلزمه عشرون وان قال كذا كذا درهما لزمه احد عشر وان عطف فاحد وعشرون وقال سحنون ما اعرف هذا فان كان هذا اقل ما يكون في اللغة بهذا اللفظ فهو كما قالوه وان كان يقول القول قول المقر مع يمينه وكذا يقول في كذا وكذا دينارا او درهما وعلى الاول يحمل نصف الاحد والعشرين دينارا دنانير ونصفها دراهم * واما مذهب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه انه يلزمه في العطف احد عشر كما في التركيب والله تعالى اعلم *

﴿ مسئلة من التعجب ﴾

من القاء ابي بكر ابن الانباري يقول ما احسن عبد الله ما رفع رفعتها باحسن و نصبت عبد الله على التعجب وتقول في الذم ما احسن عبد الله فما لا موضع لها لانها جحد ورفعت عبد الله بفعله وفعله ما احسن وتقول في الاستفهام ما احسن عبد الله فما رفع باحسن واحسن بها والتاويل اي شيء فيه احسن اعيناه او انفه وتقول اذا رددته الى نفسك

في التعجب ما احسنني فما رفع بما احسنني والنون والياء موضعهما نصب على التعجب وتقول في الذم اذا رددته الى نفسك ما احسنت فما جحد لاموضع لها والتاء مرفوعة بفعلها وفعلها ما احسنت فتقول في الاستفهام مااحسنني فما رفع باحسن واحسن بها والياء في موضع خفض باضافة احسن اليها فان قلت اباك مااحسن او ما اباك احسن كان محالا لانه ما نصب على التعجب لايقدم على التعجب لانه لم يعمل فيه فعل متصرف فيتصرف بتصرفه * وكان الكسائي يجيز ابوك ما احسن قال لما لم اصل الى نصب الاب اضمرت له هاء يعود عليه فرفعته بها والتقدير ابوك مااحسنه * وقال الفراء لااجيز رفع الاب لانه ليس ههنا دليل يدل على رفع الاب ولا اضمر الهاء الامع ستة اشياء مع كل ومن وما واى ونعم وبئس وتقول عبد الله ما احسنه برفع عبد الله بما عاد عليه من الهاء فيرفع ما فى احسن والهاء موضعها نصب على التعجب وتقول عبد الله ما احسن جاريته من قول الكسائي قال لما لم اصل الى نصب الاول اضمرت لها هاء فرفعته بها والفراء يحيلها قال ليس ههنا دليل على الهاء وتقول في الاستفهام عبد الله ما احسنه برفع عبد الله باحسن واحسن بعبد الله وما استفهام والهاء موضعها خفض باضافة احسن اليها فان قلت عبد الله مااحسن كان محالا وانت تضمر الهاء لان المخفوض لا يضمر ولان المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد فلا يفرق بينهما فلا يضمر المخفوض ويظهر الخافض وتقول عبد الله مااحسن ترفع عبد الله بما في احسن وما جحد لا موضع لها واذا قلت مااحسن عبد الله فاردت ان تسقط ما وتعجب قلت احسن بعبد الله واذا اردت ان تامر من هذا قلت يازيد احسن

بعبد الله رجلا واذ اثنيت قلت يازيدان احسن بعبدي الله رجلين ويازيدون احسن بعبيد الله رجالا وتنصب رجالا على التفسير واحسن لا يثنى ولا يجمع ولا يونث لانه اسم واحسن ليس بامر للمخاطب انما معنى احسن به مااحسنه قال الله عز وجل اسمع بهم وابصر معناه والله اعلم مااسمعهم وماابصرهم وتقول كان عبد الله قائما فاذا امرت منه قلت مااكون عبد الله قائما فامرفوعة بما في اكون واسم كان مضمر فيها وعبد الله منصوب على التعجب وقائما خبر كان فان طرحت ما وتعجبت قلت اكون بعبد الله قائما واكون بعبدي الله قائمين واكون بعبيد الله قياما واحسن بعبد الله رجلا * قال الفراء لما لم اصرح برفع الاسم ادخلت الباء لتدل على المطلوب وتاويله عبد الله حسن فلما لم يصل الى رفع جئت بالباء لتدل على المطلوب ماهو واذا قلت ظننت عبد الله قائما فاردت ان تتعجب بما قلت ماظنني بعبد الله قائما فان اسقطت ما وتعجبت قلت اظنني بعبد الله قائما * آخر ما كان بخط ابن الجراح *

﴿ مخاطبة الزجاج والثعلب ﴾

﴿ مخاطبة جرت بين ابي اسحاق ابراهيم بن السري الزجاج وابي العباس احمد بن يحيى في مواضع انكرها وغلطه فيها من كتاب فصيح الكلام مستخرج من كتاب التنزه والابتهاج للشمشطائي× ﴾

اخبرنا الشيخ ابو الحسن المبارك بن عبد الجبار بن احمد الصيرفي قرأة عليه وانا اسمع وهو يسمع فاقربه في شوال من سنة (تسعين واربعمائة) قال اخبرنا ابو الحسن علي بن احمد بن الدهان قرأة عليه قال اخبرنا ابو احمد عبد السلام بن الحسين بن محمد بن عبد الله البصري قال اخبرنا بها فيما كتب الينا ابو الحسن علي بن محمد الشمشطاي+ من الموصل * وقال قال ابو اسحاق

× للشمشاطي + احمد الشمشاطي

ابراهيم بن السري الزجاج دخلت على ابي العباس ثعلب في ايام ابي العباس محمد بن يزيد المبرد وقد املا شيئا من المقتضب فسلمت عليه وعنده ابو موسى الحامض وكان يحسدني شديدا ويجاهرني بالعداوة وكنت الين له واحتمله لموضع الشيخوخة والعلم * فقال لي ابو العباس ثعلب قد حمل الي بعض ما املاه هذا الجلدي فرايته لا يطوع لسانه بعبارته فقلت له انه لا يشك في حسن عبارته اثنان ولكن سوء رأيك فيه يعيبه عندك فقال ما رايته الا الكن متغلقا فقال ابو موسى والله ان صاحبهم الكن يعني سيبويه فاحفظني ذلك * ثم قال بلغني عن الفراء انه قال دخلت البصرة فلقيت يونس واصحابه فسمعتهم يذكرونه بالحفظ والدراية وحسن الفطنة فاتيته فاذا هو اعجم لا يفصح سمعته يقول لجاريته هات ذيك الماء من ذاك الجرة فخرجت من عنده ولم اعد اليه * فقلت له هذا لا يصح عن الفراء وانت غير مامون في هذه الحكاية ولا يعرف اصحاب سيبويه من هذا شيئا وكيف تقول هذا لمن يقول في اول كتابه هذا باب علم ما الكلم من العربية وهذا يعجز عن ادراكه فهمه كثير من الفصحاء فضلا عن النطق به * قال ثعلب قد وجدت في كتابه نحوا من هذا * قلت * ما هو قال يقول في كتابه في غير نسخة حاشا حرف يخفض ما بعده كما تخفض حتى وفيها معنى الاستثناء فقلت هذا هكذا في كتابه وهو صحيح ذهب في التذكير الى الحرف وفي التانيث الى الكلمة * قال والاجود ان يحمل الكلام على وجه واحد * قلت * كل جيد قال الله تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا * وقرئ ويعمل صالحا وقال عز وجل ومنهم من يستمعون اليك * ذهب الى المعنى ثم قال ومنهم من ينظر

اليك ذهب الى اللفظ وليس لقائل ان يقول لو حمل الكلام على وجه واحد في الايتين كان اجود لان كل هذا جيد فاما نحن فلا نذكر حدود الفراء لان خطأه فيه اكثر من ان يعد ولكن هنا انت عملت (كتاب الفصيح) للمبتدي المتعلم وهو عشرون ورقة اخطات في عشرة مواضع منه قال لي اذكرها قلت نعم * قلت * وهو عرق النساء وهذا خطأ انما يقال النساء ولا يقال عرق النساء كما لا يقال عرق الابهر ولا عرق الاكحل * قال امرؤ القيس *

فانشب اظفاره في النساء * فقلت هبلت الا تبصر

* وقلت * حلمت في النوم احلم حلما حلما والحلم ليس بمصدر وانما هو اسم قال الله تعالى والذين لم يبلغوا الحلم منكم * واذا كان للشيء مصدر واسم لم يوضع الاسم موضع المصدر الا ترى انك تقول حسبت الشيء احسبه حسبا وحسبانا والحسب المصدر والحساب الاسم فلو قلت ابلغ الحسب اليك ورفعت الحسب اليك لم يجز وانت تريد بالغ الحساب * وقلت * رجل عزب وامرأة عزبة وهذا خطأ انما يقال رجل عزب وامرأة عزب لانه مصدر وصف به فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما يقال رجل خصم وامرأة خصم وقد اتيت بباب من هذا النوع في الكتاب وافردت هذا منه * قال الشاعر * يا من يدل فتى عزبا على عزب * * وقلت * كسرى بكسر الكاف وهذا خطأ فانما هو كسرى والدليل على ذلك انا واياكم لا نختلف في ان النسب الى كسرى كسروي بفتح الكاف وهذا ليس مما تغيره ياء النسب لبعده منها الا ترى انك لو نسبت الى معزى قلت معزوي والى درهم درهمي ولا تقول معزوي ولا درهمي * وقلت * وعدت الرجل خيرا وشرا فاذا لم تذكر الشر قلت اوعدته بكذا فاقول لك بكذا انقض لما اصلت

لانك قلت بكذا او قولك بكذا كناية عن الشر والصواب ان تقول فاذا
لم تذكر الشر قلت اوعدته * وقلت * وهم المطوّعة وانما هم المطوعة بتشديد
الطاء كما قال الله تعالى الذين يلمزون المطوعين من المومنين في الصدقات *
فقال ماقلت الا المطوعة فقلت هكذا اقرأته عليك وقرأه غيري وانا حاضر
اسمع مرارا * وقلت * هو لرشدة و زنية كما قلت لغية والباب فيهما واحد
لانه انما يريد المرة الواحدة ومصادر الثلاثي اذا اردت المرة الواحدة لم تختلف
تقول ضربته ضربة وجلست جلسة وركبت ركبة لا اختلاف في ذلك بين
احد من النحويين فانما يكسر من ذلك ماكان هيئة حال فتصفها بالحسن والقبح
وغيرهما فتقول هو حسن الجلسة والسيرة والركبة وليس هذا من ذلك * وقلت *
اسنمة للبلد و رواه الاصمعي بضم الهمزة اسنمة فقال ماروى ابن الاعرابي واصحابنا
الا اسنمة فقلت قد علمت انت ان الاصمعي اضبط لما يحكي واوثق فيما يروى وقلت
اذا عز اخوك فهن والكلام فهن و هو من هان يهين اذ الان ومنه قيل هين لين
لان فهن من هان يهون من الهوان والعرب لا تأمر بذلك ولا معنى لهذا الكلام
يصح لو قالته العرب و معنى عز ليس من العزة التي هي المنعة والقدرة وانما هو
من قولك عز الشيء اذا اشتد و معنى الكلام اذا اصعب اخوك و اشتد فذل
له من الذل ولا معنى للذل ههنا كما تقول اذا صعب اخوك فلن له * قال
فما قرئ عليه (كتاب الفصيح) بعد ذلك على ما بلغني ثم بلغني انه
سئم ذلك فانكر (كتاب الفصيح) ان يكون له *
* تمت والحمد لله رب العالمين *

﴿ انتصار ابن خالويه لثعلب ﴾

﴿ انتصار ابي عبد الله الحسين بن احمد بن خالويه الهمدانى لابي العباس ثعلب فيما تتبعه عليه ابو اسحاق الزجاج رحمهم الله تعالى اجمعين ﴾

قال ابو عبد الله الحسين بن احمد بن خالويه الهمدانى رحمه الله * اما قول ثعلب * عرق النساء * فقد اجمع كل من فسر القران من الصحابة و التابعين رحمهم الله وهلم جرا ان قوله تعالى كل الطعام كان حلا لبنى اسرائيل الا ما حرم اسرائيل على نفسه * لحوم الابل والبانها فقال علي رضى الله عنه و عبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود رضى الله عنهم و كل من فسر القران ان يعقوب عليه السلام كان به عرق النساء فلم يجز لثعلب ان يترك لفظ اصحاب رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم و ياخذ بقول الشاعر * فانشب اظفاره في النساء * و اما قوله * حلمت في النوم حلما و حلما فقد غلطت انه اقام الاسم مقام المصدر لان الحلم مصدر و اسم يقال رغب الرجل رغبا و رغبا و حلم الرجل حلما و حلما و هذا مما وافق الاسم فيه المصدر مثل النقص والعلم تقول علمت علما و في فلان علم فالعلم مصدر و اسم * واما احتجاجه * بقوله تعالى لم يبلغوا الحلم منكم * فهذه حجة عليه لانه اراد المصدر ههنا اى لم يبلغوا الاحلام * و اما قوله * حسب الحساب و لم يقل الحسب فخطأ فاحش فان العرب قد تذكر الاسم في موضع المصدر فيقولون اعطيته عطاء في موضع اعطاء وهذا يوم عطاء الجند وعطاء الامير كما استغنوا بلفظ الاسم عن المصدر كذا استغنوا بالحساب عن الحسب ولا سيما اذا كان الحسب لفظا يشبه الكفاية وحسبك اى كفاك * و اما قوله * في رجل عزب انه مصدر لا تدخله الهاء فخطاء عظيم لان العزب اسم و صفة بمنزلة العازب قال ابن احمر *

حتى اذا ذر قرن الشمس صبحها * اضرى من قران بات الوحش والعزبا

وسمي العزب عزبا لانه قد بعد عن النكاح قال الاصمعي وابن الاعرابي والطوسي اراد بات عازبا والاضرى كلاب الصيد جمع ضرو والدليل على ان العزب اسم فاعل انك تجمعه على فعال قوم عزاب وامرأة عزبة وقد ذكره ابو عبيد في (المصنف) كما ذكره ثعلب ولكنهم فرقوا بين العازب البعيد في المسافة وبين العزب البعيد من النكاح ويقال امرأة عزب وعزبة غير ان ثعلبا اختار لغة الفصحاء * واما تشبيهه عزبا بخصم فخطأ بان + لان الخصم والعدل والرضى والدرق والقمن والصوم والفطر وماشاكل ذلك فانه جرى عند العرب كالمصدر لا يثنى ولا يجمع في اللغة الفصيحة قال الله تعالى هؤلاء ضيفي * وقد يقال اضياف وضيوف وامرأة ضيفة وضيف وقال ذو الرمة

تجلوا البوارق عن مجرور لهق * كانه متني مملق عزب

والعزب ههنا المفرد وقد قالت العرب امرأة محمق ومحمقة وعاشق وعاشقة وغلام وغلامة ورجل ورجلة وشيخ وشيخة وكهل وكهلة وشبهه لا يحصى كثرة فلا ادري لم عاب عزب وعزبة وقد حكاه ابو عبيد في (المصنف) كما حكاه ثعلب * واما قوله * ان الاختيار كسرى بالفتح لان النسب اليه كسروي فخطأ عظيم لان كسرى ليس عربيا ولم يكن في الاصل كسرى ولا كسرى انما هو بالفارسية خسرو بضم الخاء وليس في كلام العرب اسم في آخره واو قبلها ضمة فعربته العرب الى لفظ آخر فان فتحت او كسرت فقد اصبت والكسر اجود لان فعلى يشبه الاسم المفرد مثل الشعرى وذكرى فلما كان كسرى رجلا واحدا والشعرى نجما واحدا ردوه الى الفاظهم

ولو قالوا كسرى اشبه الجمع مثل قتلى وجرحى فلما نسب اليه انفتح فقالوا كسروى لان الكسر مع ياء النسب مستثقل الا ترى انهم يقولون في تغلب تغلبي وليس نسبة كسروى كالنسب الى درهم ومعزى لان درهما ليس فيه لغتان الكسر والفتح وكذلك معزى لا يقال درهم ولا معزى فيختار في النسب الفتح لخفته وهو واضح بحمد الله * وحدثنا ابن دريد عن ابي حاتم وكان من اشد الناس تعصبا على الكوفيين في (كتاب ما يلحن فيه العامة) ان كسرى بالكسر افصح من الفتح وكذلك ذكر ابو عبيد ان الكسر افصح * واما قوله * وعدته الشر فاذا لم تذكر الشر قلت اوعدته بكذا وزعم انه نقض لما اصل فقد غلط لان ثعلبا انما قال وعدت الرجل خيرا وشرا لان الله تعالى قال النار وعدها الله الذين كفروا * فهذا في الشر وقال عز وجل واذ يعدكم الله احدى الطائفتين * وهذا في الخير فاذا لم تذكر الشر قلت اوعدته على الاطلاق ووعدته على الاطلاق في الخير فاذا قرنتها ووصلتها جاز استعمالها جميعا في الخير والشر كما تقول وعدته خيرا وشرا واجمع الجميع انك اذا قلت اوعدته بكذا لا يكون الا في الشر لا خلاف في ذلك وانشدوا *

اوعدني بالسجن والاداهم ﴿ * ﴾ رجلي ورجلي شثنة المناسم

وقال ابن دريد مما اجمع عليه ابو زيد وابو عبيد والاصمعي اوعدته بالشر لا غير مع الباء * واما قوله * لثعلب ان في (الفصيح) هم المطوعة بالتخفيف وانما هم المطوعة بالتشديد وان ثعلبا قال ماقلت الا بالتشديد فقال ماقلت الا بالتخفيف فهذا مكابرة العيان والحجة على هذا ساقطة * واما قوله * رشدة وزنية وانما يجب ان يكون بالفتح مثل ضربته ضربة فهذا

* بالقيد

خطأً لانه قد يجاء بالكسر والفتح والضم * حدثنا ابن مجاهد عن السمري عن الفراء ان العرب تقول حججت حجة واحدة و رأيته روية واحدة بالضم وسائر كلام العرب بالفتح ومما يجاء بالكسر وعدته عدة ووزنت زنة واما الاسم فيجاء على فعلة ولكل وجهة اسم ولو كان مصدر القيل جهة فاما الهيئة والحال فبالكسر ما احسن ركبته وجلسته وعمته واختيار الكوفيين ولد فلان لزنية ورشدة وخبثة واختيار البصريين الفتح واماغية فاجماع انها مفتوحة استثقالا للكسر مع الياء والتشديد * واما قوله * هي اسمة بالضم فالجواب ساقط عن هذا ومعارضة الزجاج فيه جهل لان الكوفيين عندهم ان ابن الاعرابي اعلم من الاصمعي بطبقات واورع * واما قوله * اذا اعزاخوك فهن فهو بضم الهاء وهذا مثل اسير في كلام العرب واشهر من الفرس الابلق وكذلك رواه كل من الف كتابا ابوعبيدة (في المحلة الثانية) وابوعبيد فى (الامالي) والمفضل الضبي وليس ماخوذا مما ذهب اليه الزجاج لانه كان قليل العلم باللغة فقولهم اذا اعزاخوك فهن ليس من الهوان ولا من وهن ولا من هان يهين وانما هو من الهون وهو من الرفق والسكون قال الله تعالى في صفة المومنين * الذين يمشون على الارض هونا * معناه يمشون على الارض بالسكينة والوقار فاذا اعز اخوك واشتط فترفق انت ول وقال الشاعر *

ونيت لها الضراء اوقلت اتقي * اذا اعز ابن عمك ان يهونا

ولا يكون الامر من يهون الاهن وهذا الشعر لابن احمر الباهلي ورواه الاصمعي وابن الاعرابي والطوسي ولا يعلم خلافه والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي واله الطاهرين وسلم *

بسم الله

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله واصحابه وسلم تسليما كثيرا ﴾

* قال ابن الشجري في اماليه ورد علي من الموصل ثمان مسائل *

* الاولى * السؤال عن الراجع الى القتال من خبره في قول الشاعر *

فاما القتال لا قتال لديكم * ولكن سيرا في عراض المواكب

وعن معنى البيت * الثانية * السوال عن قول الله تعالى قل ارأيتكم ان اتاكم عذاب الله * لم لم يجمع الضمير الذي هو التاء في ارأيتكم ولم يثن في ارأيتكما * الثالثة * السؤال عن حد الاسم الذي يسلم من الطعن * الرابعة * السؤال عن وجه رفع الشر ونصبه ونصب الماء ورفعه في قول الشاعر *

فليت كفافا كان خيرك كله * وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوى

* الخامسة * السوال عن مزين تصغير اي شيء هو * السادسة * عن العلة الموجبة لفتح التاء في ارايكم وهو لجماعة * السابعة * السوال عن العامل في اذا من قول الشاعر *

وبعد غد يالهف نفسي من غد * اذا راح اصحابي ولست برائح

ماهو * الثامنة * السؤل عن تبيين اعراب قول ابي علي *

اخطب مايكون الامير قائما * واكثر شربي السويق ملتوتا

﴿ الجواب بتوفيق الله وحسن تسديده عن المسئلة الاولى ﴾

ان الجملة المركبة من لا واسمها وخبرها وقعت خبرا عن القتال في قوله فاما القتال لا قتال لديكم وهي عارية من ضمير عائد منها الى المبتدأ وانما جاز ذلك لان اسم لا نكرة شائعة مستغرقة للجنس المعرف بالالف واللام

﴿ مسائل التي وردت على ابن الشجري ﴾

﴿ اجوبتها ﴾

فقتال المنكورا مشتمل على القتال الاول الا ترى انك اذا قلت لا اله الا الله عمت لفظة اله جميع ما يزعم المبطلون انه مستحق لاطلاق هذه اللفظة عليه وليس يجري قولك لا رجل في الدار اذا رفعت مجرى قولك لا رجل في الدار اذا ركبت لانك اذا قلت لا رجل في الدار جاز ان تعقبه بقولك بل رجلان وبل ثلاثة ولا يجوز ذلك مع تركيب لا لانك اذا رفعت فانما نفيت واحدا واذا ركبت فانما نفيت الجنس اجمع * واذا عرفت هذا فدخول القتال الاول تحت الثاني يقوم مقام عود الضمير اليه ومثل هذا البيت ما انشده سيبويه *

الا ليت شعري هل الى ام عامر * سبيل فاما الصبر عنها فلا صبرا

فالصبر من حيث كان معرفة داخل تحت الصبر المنفي لشياعه بالتنكير ونظير هذا ان قولهم نعم الرجل زيد في قول من رفع زيدا بالابتداء فاراد زيد نعم الرجل يدخل فيه زيد تحت الرجل لان المراد بالرجل ههنا الجنس فيستغنى المبتدأ بدخوله تحت الخبر عن عائد اليه من الجملة * ويوضح لك هذا ان قولك زيد نعم الرجل كلام مستقل وقولك زيد قام الرجل كلام غير مستقل وان كان قولك قام الرجل جملة من فعل وفاعل كما ان قولك نعم الرجل كذلك ولم يستقم قولك زيد قام الرجل حتى تقول اليه او معه او نحو ذلك لكون الالف واللام فيه لتعريف العهد فالمراد به واحد بعينه والرجل في قولك زيد نعم الرجل بمنزلة الانسان في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر * الا ترى انه استثنى منه الذين آمنوا والاستثناء من واحد مستحيل لا يصح اذا استثنيت واحدا من واحد فكيف اذا استثنيت

جمعا

جمعا من واحد و مثله * و انا اذا اذقنا الانسان منا رحمة فرح بها * فالمراد بالانسان ههنا الناس كافة فلذلك قال و ان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم فان الانسان كفور * واذا كان الاسم المعرف بالالف واللام نحو الرجل والانسان قد استوعب الجنس فما ظنك باسم الجنس المنكور المنفي في قوله لاقتال لديكم و قول الاخر فاما الصبر عنها فلا صبر او التنكير و النفي يتناو لان من العموم ما لا يتنا وله التعريف والايجاب الا ترى ان قولهم ما اتاني من واحد و قوله تعالى ما سبقكم بها من احد * متناول غاية العموم و لو حاولت ان تقول اتاني من احد كان ذلك داخلا في باب استحالة الكلام و يشبه ما ذكرته من الاستغناء بدخول الاسم المبتدأ في اسم العموم الذي بعده عن عود ضمير اليه من الجملة تكرير الاسم الظاهر مستغنى به عن ذكر المضمر وذلك اذا اريد تفخيم الامر وتعظيمه كقول عدي بن زيد *

لا ارى الموت يسبق الموت شيء * نغص الموت ذا الغني والفقيرا

فاستغنى باعادة ذكر الموت عن الهاء لو قال مع صحة الوزن يسبقه و مثله في التنزيل الحاقة ما الحاقة * القارعة ما القارعة * و اصحاب اليمين ما اصحاب اليمين * فالحاقة مبتدأ وقوله ما الحاقة جملة من مبتدأ و خبر خالية من ضمير يعود على المبتدأ لان تكرير الظاهر اغنى عن الضمير العائد فالتقدير فيها اي شيء الحاقة و كذلك ما القارعة و ما اصحاب اليمين التقدير فيها اي شيء القارعة و اي شيء اصحاب اليمين كما تقول زيد رجل اي رجل فاستغنى بتكرير الظاهر عن ان يقال الحاقة ما هي و القارعة ما هي واصحاب اليمين ما هم وانما حسن تكرير الاسم الظاهر في هذا النحو ان تكريره هو الاصل

ولكنهم استعملوا المضمرات فاستغنوا بها عن تكرير المظهرات ايجازا واختصار فلما ارادوا الدلالة على التفخيم جعلوا تكرار الظاهر امارة لما رادوه من ذلك واما معنى البيت فانه اراد ذم الذين خاطبهم فيه فاراد ليس عندكم قتال وقت احتياجكم اليه ولا تحسنونه وانما عندكم ان تركبوا الخيل وتسيروا فى المواكب العراض وفي البيت حذف اقتضاه اقامة الوزن لم يسأل عنه صاحب هذه المسائل وهو حذف الفاء من جواب اما وذلك ان اما حرف استئناف وضع لتفصيل الجمل وحكم الفاء بعده حكمها بعد الفعل في امتناعها من ملاصقته اما الان الفاء اذا اتصلت بالجزاء صارت كحرف من حروفه فكما لا يلاصق فعل الجزاء فعل الشرط كذلك الفاء الا ترى ان الفاء في قولك ان يقم زيد فعمرو يكرمه قد فصل بينها وبين الشرط زيد وكذلك اذا قال ان تقم فعمرو يكرمك فقد فصل بين الشرط والفاء الضمير المستكن فيه فلما تنزلت اما منزلة الفعل الذى هو الشرط لم يجز ان تلاصقه الفاء * فان قال قائل * هل يجوز ان تكون هذه الفاء زائدة فلذلك جاز حذفها في الشعر * قيل * لا يخلوان تكون عاطفة او زائدة اوجزاء فلا يجوز ان تكون عاطفة لدخولها على خبر المبتدأ وخبر المبتدأ لا يعطف على المبتدأ ولا يجوز ان تكون زائدة لان الكلام لا يستغنى عنها في حال السعة فلم يبق الا ان تكون جزاء وهى حرف وضع لتفصيل الجمع وقطع ماقبله عما بعده عن العمل وانيب عن جملة الشرط وحرفه فاذا قلت فاما زيد فعاقل فالمعنى والتقدير عند النحويين مهما يكن من شئ فزيد عاقل فاستحق بذلك جوابا وجوابه جملة يلزمها الفاء اما ان تكون مبتدأية او فعلية والفعلية اما ان تكون

خبرية اوامرية اونهيية ولا بد ان يفصل بين اما وبين الفاء فاصل مبتدأ او مفعول او جار ومجرور فالمبتدأ كقولك اما زيد فكريم واما بكر فلئيم والمفعول كقولك اما زيدا فاكرمت واما عمرا فاهنت والجار والمجرور كقولك اما في زيد فرغبت واما على بكر فنزلت ومثال وقوع الجملة الامرية كقولك اما محمدا فاكرم واما عمرا فاهن كانك قلت مهما يكن من شيء فاكرم محمدا ومهما يكن من شيء فاهن عمرا ومثال النهي كقولك اما زيدا فلا تكرم واما عمرا فلا تهن ومثله في التنزيل فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر * ومثال فصلك بالجار والمجرور في قولك اما بزيد فامرر وقوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث * وانما لم يجز ان يلاصق اما الفعل لان اما تنزلت بمنزلة الفعل الشرطي والفعل لا يلاصق الفعل فلذلك امتنعت من ملاصقة الافعال * فان قيل * فقد تقول زيد كان يزورك وعمرو ليس يلم بك فتلاصق كان وليس للفعل * فالجواب * ان الضمير المستتر في كان وليس فاصل في التقدير بينهما وبين ما يليهما وهذا الفاصل يبرز اذا قلت الزيدان كانا يزورانك والعمران ليسا يلمان بك وكذلك حكم الجمع اذا قلت كانوا وليسوا وحكم الفاء حكم الفعل في امتناعها من ملاصقة اما لان الفاء اذا اتصلت بالجزاء صارت كحرف من حروفه فكما لا يلاصق الجزاء الشرط كذلك الفاء الا ترى ان الفاء في قولك ان يقم زيد فعمرو يكرمه قد فصل بينها وبين الشرط زيد وكذلك اذا قلت ان تقم فعمرو يكرمك فقد فصل بين الشرط وبين الفاء الضمير المستكن فيه فلما نزلت اما منزلة الفعل الذى هو الشرط لم يجز ان تلاصقه الفاء * فان قال * قائل هل يجوز ان تكون هذه الفاء زائدة لحذفها في الشعر * قيل * لا يخلو

ان تكون عاطفة او زائدة او جزاء فلا يجوز ان تكون عاطفة لدخولها على خبر المبتدأ وخبر المبتدأ لا يعطف على المبتدأ ولا يجوز ان تكون زائدة لان الكلام لا يستغنى عنها في حال السعة فلم يبق الا ان تكون جزاء * فاذا عرفت هذا فالفاء بعد اما لازمة لما ذكرت لك من نيابة اما عن الشرط وحرفه فان حذفها الشاعر فللضرورة كما جاز له حذفها من جواب الشرط كقول عبد الرحمن بن حسان بن ثابت *

من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشر بالشر عند الله سيان

كان الوجه ان يقول فالله ومثله حذفها من قوله * فاما القتال لا قتال لديكم * وحذفها من قول بشر بن ابي حازم

واما بنو عامر بالنسار * غداة لقوا القوم كانوا نعاما

ومع هذا التشديد في حذف الفاء من جواب اما قد جاء حذفها في التنزيل ولكنه حذف كلا حذف وانما حسن ذلك حتى جعله كطريق مهيع حذفها مع ما اتصلت به من القول والقول قد كثر حذفه في التنزيل لانه جار في حذفه مجرى المنطوق به فمن ذلك قوله تعالى والملئكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار * اى يقولون سلام عليكم ومثله واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسمعيل ربنا تقبل منا * اى يقولان ربنا تقبل منا ومثله ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ربنا ابصرنا وسمعنا * والآية التى ورد فيها حذف الفاء قوله تعالى يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم * التقدير فيقال لهم اكفرتم فحذفها من ههنا احسن

المحذوف واجراها في ميدان البلاغة والغالب على اما التكرير كقوله تعالى اما السفينة فكانت لمساكين ثم قال واما الغلام فكان ابواه مومنين ثم قال واما الجدار فكان لغلامين وقد جاءت غير مكررة في قوله يايها الناس قدجاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل واعلم ان اما لما نزلت منزلة الفعل نصبت ولكنها لم تنصب المفعول به لضعفها وانما نصبت الظرف الصحيح كقولك اما اليوم فاني منطلق واما عندك فاني جالس وتعلق بها حرف الظرف في نحو قولك امافي الدار فزيد نائم وانما لم يجز ان يعمل مابعد الظرف لان مابعد ان لا يعمل فيما قبلها وعلى ذلك يحمل قول ابي علي اما على اثر ذلك فاني جمعت ومثله قولك امافي زيد فاني رغبت ففي متعلقة باما نفسها في قول سيبويه وجميع النحويين الا ابا العباس المبرد فانه زعم ان الجار متعلق برغبت وهو قول مباين للصحة خارق للاجماع لما ذكرته لك من ان ان تقطع مابعدها عن العمل فيما قبلها فلذلك اجاز وازيدا جعفر ضارب ولم يجيز وازيدا ان جعفرا ضارب فان قلت امازيدا فاني ضارب فهذه المسئلة فاسدة في قول جميع النحويين لما ذكرته من ان امالا تنصب المفعول الصريح وان ان لا يعمل مابعدها فيما قبلها وهو في مذهب ابي العباس جائز وفساده واضح

﴿ المسئلة الثانية ﴾

اما مجيء الفاعل المضمر مفردا في قوله تعالى قل ارأيتكم ان اتاكم عذاب الله وكذلك في التثنية اذا قلت ارأيتكما وفي خطاب جماعة النساء اذا قلت ارأيتكن

فانما افرد الضمير في هذا النحو لانه لو ثني وجمع فقيل ارأيتماكما وارأيتموكم وارأيتكن كان ذلك جمعا بين خطابين ولا يجوز الجمع بين خطابين كما لا يجوز الجمع بين استفهامين الا ترى انك اذا قلت يازيد فقد اخرجته بالنداء من الغيبة الى الخطاب لوقوعه موقع الكاف من قولك ادعوك واناديك فلذلك قال الشاعر

ياايها الذكر الذى قد سؤتنى * وفضحتنى وطردت ام عياليا

وكان القياس ان يقول ساءنى وفضحنى وطرد لان الذى اسم غيبة ولكنه لما وقع الذى صفة للذكر وقد وصف المنادى بالذكر جاز له اعادة ضمائر الخطاب اليه ويوضح لك هذا انك تقول ياغلامى وياغلامنا وياغلامهم ولا تقول ياغلامكم لانه جمع بين خطابين النداء والخطاب بالكاف فلذلك وحدوا التاء فى التثنية والجمع والزموها الفتح فى الحالين وفى خطاب المرأة اذا قلت ارأيتك لانهم جردوها من الخطاب *

﴿ المسئلة الثالثة ﴾

اما حد الاسم فان سيبويه حد الفعل ولم يحد الاسم لما يعتور حد الاسم من الطعن وعول على انه اذا كان الفعل محدودا والحرف محصورا معدودا فما فارقهما فهو اسم وحد بعض النحويين المتاخرين الاسم فقال الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان محصل وانما قال تدل على معنى فى نفسها تحرزا من الحرف لان الحرف يدل على معنى في غيره وقال غير مقترنة بزمان تحرزا من الفعل لان الفعل وضع ليدل على الزمان ووصف الزمان بمحصل لتدخل فى الحد اسماء الفاعلين واسماء المفعولين والمصادر

من حيث كانت هذه الاشياء دالة على الزمان لاشتقاق بعضها من الفعل وهو اسم الفاعل واسم المفعول واشتقاق الفعل من بعضها وهو المصدر والا انها تدل على زمان مجهول الاترى انك اذا قلت ضربي زيد اشديد ااحتمل ان يكون الضرب قد وقع وان يكون متوقعا وان يكون حاضرا * ومما اعترض به على هذا الحد قولهم آتيك مضرب الشول ومقدم الحاج وخفوق النجم لدلالة هذه الاسماء على الزمان مع دلالتها على الحدث الذي هو الضراب والقدوم والخفقان فقد دلت على معنيين * واسلم حدود الاسم من الطعن قولنا الاسم ما دل على مسمى به دلالة الوضع وانما قلنا ما دل ولم نقل كلمة تدل لانا وجدنا من الاسماء ما وضع من كلمتين كمعد يكرب واكثر من كلمتين كابي عبد الرحمن وقلنا دلالة الوضع تجوزا مما دل دلالتين دلالة الوضع ودلالة الاشتقاق كمضرب الشول واخوته وذلك لانهن وضعن ليدللن على الزمان فقط ودللن على اسم الحدث لانهن اشتققن منه فليس كالفعل في دلالته على الحدث والزمان لان الفعل وضع ليدل على هذين المعنيين معا فقولنا دلالة الوضع يزيح عن هذا الحد اعتراض من اعترض على الحد الاول بمضرب الشول واخوته فاذا تاملت الاسماء كلها حق التامل وجدتها لا يخرج شيء منها عن هذا الحد على اختلاف ضروبها في الاضمار والاظهار وما كان واسطة بين المظهر والمضمر وذلك اسماء الاشارة وعلى تباين الاسماء في الدلالة على المسميات من الاعيان والاحداث وما سميت به الافعال من نحو صه وايه ورويد وبله واف وهيهات فالمسمى بصه قولك اسكت وبايه حدث وبرويد امهل وبله دع وباف انضجر

وبهيهات بعد * وكذلك ماضمن معنى الحرف نحو متى واين وكم وكيف فمتى وضع ليدل على الازمنة واين على الامكنة وكم على الاعداد وكيف على الاحوال وهذه الكلم ونظائرها من نحو من وما واىان واني مما طعن به على الحد الاول كقول قائله كلمة متى تدل على معنى فى نفسها فقال الطاعن ان كل واحد من هذه الاسماء قد دل على الاستفهام او الشرط وعلى معنى آخر كدلالة اين على المكان وعلى الاستفهام او الشرط وكذلك متى ومن وما فقد دل الاسم منها على معنيين كدلالة الفعل على معنيين الزمان المعين والحدث وليس لمعترض ان يعترض بهذا على الحد الذى قررناه لانا قلنا وعلى مسمى به ولم نقل ما دل على معنى *

﴿ المسئلة الرابعة ﴾

السوال عن قول الشاعر وهو يزيد بن الحكم الثقفى

فليت كفافا كان خيرك كله * وشرك عنى ما ارتوى الماء مرتوي

تعريب هذا البيت قد تقدم فيما سلف من الامالى ولكنا اعدنا تعريبه ههنا لزيادة فائدة وايضاح مشكل ولكونه من جملة المسائل الواردة فنقول ان اسم ليت محذوف وهو ضمير الشان والحديث وحذفه مما لا يسوغ الا في الضرورة كقوله

فليت دفعت الهم عنى ساعة * فبتنا على ما خيلت ناعمى بال

الا ترى ان ليت لا تباشر الافعال فلو لم يكن التقدير فليته لم يجز ملاصقته للفعل ومن ذلك قول الآخر

ان من لام في بنى بنت حسا * ن الـمـه واعصه في الخطوب

بجزم الهه دل على ان من شرطية واذا كانت شرطية لم يكن بد من الفصل بينها وبين ان لان اسماء الشرط حكمها حكم اسماء الاستفهام في ان العامل فيها يقع بعدها كقولك ايهم تكرم اكرم كما تقول اذا استفهمت ايهم اكرمت ونظير ذلك قول الآخر *

ان من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جاذرا وظباء

وانشد سيبويه

ولكن من لايلق امرا ينوبه * بسكته ينزل به وهو اعزل

الاعزل الذى لاسلاح معه وعلى هذا قول ابي الطيب احمد بن الحسين

وما كنت ممن يدخل العشق قلبه * ولكن من يبصر جفونك يعشق .

* واذا عرفت هذا فان كفافا خبر كان وخيرك اسمها وكله توكيد له والجملة التي هي كان واسمها وخبرها خبر ليت فالتقدير ليته اى ليت الشان كان خيرك كله كفافا عنى ومن روى وشرك رفعه بالعطف على قوله خيرك فدخل في خبر كان فكانه قال وكان شرك فغير ابي علي يقدر خبر كان المضمر محذوفا دل عليه خبر كان المظهر ويقدر المحذوف بلفظ المذكور ونظير ذلك في حذف الخبر لدلالة الخبر الاخر عليه وهما من لفظ واحد قول الشاعر

نحن بما عندنا وانت بما * عندك راض والراي مختلف

اراد نحن بما عندنا راضون فحذفه لدلالة راض عليه ومثله في دلالة احد الخبرين على الآخر في التنزيل والله ورسوله احق ان يرضوه * ولو كان خبرا عنهما لكان يرضوهما فالتقدير على هذا وكان شرك كفافا وهذا على ان يكون نار نوى مسندا الى مرتوى *

وذهب ابو علي الى ان الخبر مرتوى وكان حقه مرتويا ولكنه اسكن الياء لاقامة الوزن والقافية وهو من الضرورات المستحسنة لانه رد حالة الى حالتين اعني ان الشاعر حمل حالة النصب على حالة الرفع والجر ومثله قول الآخر * كفى بالنائي من اسماء كافي * وقوله * يادار هند عفت الا اثافيها * وحسن الاخبار عن الشرب بمرتوى لان الارتواء يكف الشارب عن الشرب فجاز لذلك تعليق عني بمرتوي كما يتعلق بكاف او كفاف فكانه قال وكان شرك كافا عني ومن قال وشرك بالنصب حمله على ليت ولا يجوز ان يكون محمولا على ليت المذكورة لان ضمير الشان لا يصح العطف عليه لو كان ملفوظا به فكيف وهو محذوف واذا امتنع حمله على ليت المذكورة حملته على اخرى مقدرة وحسن ذلك لدلالة المذكورة عليها كما حسن حذف كل فيما اورده سيبويه من قول الشاعر

اكل امرئ تحسبين امرأ * ونار توقد بالليل نارا

اراد وكل نار فحذف كل واعملها مقدرة كما كان يعملها لو ظهرت فكانه على هذا قال وليت شرك مرتوى عني فمرتوى في هذا التقدير على ما يستحقه من سكان يائه لكونه خبرا الليت وعلى مذهب ابي علي في كون مرتوى خبرا لكان او لليت يجوز في الماء الرفع ورفعه بتقدير حذف مضاف اي مارتوى اهل الماء كما جاز واسأل القرية * اى اهل القرية وحتى تضع الحرب اوزارها * اي يضع اهل الحرب اسلحتهم ومن كلامهم صلى المسجد اى اهل المسجد ومازلنا نطأ السماء حتى اتيناكم يريدون ماء السماء وقد كثر حذف المضاف جدا مما يشهد فيه ما بقي على ما القي كقول المرقش * ليس على طول الحياة ندم *

اى على فوت طول الحياة وكقول الاعشى *الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا*
اراد اغتماض ليلة ارمد واضاف الا غتماض المقدر الى الليلة كما اضيف
المكر الى الليل والنهار في قوله عز وجل بل مكر الليل والنهار فانتصاب الليلة
انتصاب المصدر لا انتصاب الظرف وكيف يكون انتصابها انتصاب
الظرف مع قوله بعد* وبت كما بات السليم مستهدا* واجاز بعض المتأخرين
ان يكون الماء رفعا بانه فاعل ارتوى من غير تقدير مضاف قال وجاز
وصف الماء بالارتواء للمبالغة كما جاز وصفه بالعطش كذلك في قوله* وجئت
هجيرا يترك الماء صاديا* ومن نصب الماء متبعا مذهب ابى على اراد ما ارتوى
النـاس الماء اى من الماء اضمر الفاعل وحذف الخافض فوصل الفعل
فنصب كما جاء في التنزيل واختـار موسى قومـه سبعين رجلا *اى
من قومه وجاء فيه حذف الباء من قوله انما ذلكم الشيطان يخوف اولياءه
اى يخوفكم باوليـائـه ودليـل ذلك فلا تخافوهم وخافوني *وجاء
حـذف على من قوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح *ومثل اضمار الفاعل
ههنا ولم يتقدم ذكر ظاهر يرجع الضمير اليه ما حكاه سيبويـه من قولهم
اذا كان غدا فأتني اي اذا كان ما نحن فيـه من الرخاء او البلاء غدا
وما في قوله ما ارتوى مصدرية وابو طالب العبدى لم يعرف فى هذا البيت
الا نصب الماء ولم يتجه له الا اسناد ارتوى الى مرتوى وذلك انه قال معنى
ما ارتوى الماء مرتوى ما شرب الماء شارب ثم قال واما ما ذكره الشيخ
ابو علي فى قوله ان حملت العطف على كان كان مرتوي في موضع نصب وان
حملته على ليت نصبت قوله وشرك ومرتوى مرفوع فكلام لم يفسره رحمه الله

ثم قال ومربي بعد هذا في تعليقي كلام للشيخ ابي علي انا حاكيه على الوجه وهو انه اورد البيت ثم قال بعد ايراده ليت محمول على اضمار الحديث وكفا فاخبر كان فاما قوله وشرك عن ماء ارتوى الماء مرتوى فقياس من اعمل الثاني ان يكون شرك مرتفعا بالعطف على كان ومرتوي في موضع نصب الا انه اسكن في الشعر مثل كفا فالثاني من اسماء كافي ومن اعمل الاول نصب شرك بالعطف على ليت ومرتوى في موضع رفع لانه الخبر ومارتوى الماء في موضع نصب ظرف يعمل فيه مرتوي هذا ما ذكره ثم قال العبدي وقد تقدمت مطالبتي بفاعل ارتوى واذ اثبت ما ذكرته ثبت ان الامر على ما قلته والمعنى عليه لا محالة انتهى كلام العبدى وقد مر بي كلام لابي علي في (التذكرة) يشير فيه الى ما قاله العبدى واختيار ابي علي ما اختاره في هذا البيت من كون مرتوى خبرا لكان او لليت مع صحة اسناد ارتوى الى مرتوي معنى واعرابا من مراميه البعيدة *

﴿المسئلة الخامسة﴾

واما مزين فلفظه يحتمل معنيين لكل واحد منهما وزن غير وزن الآخر * احدهما ان يكون عبارة عن مصغر ووزنه مفيعل وهو مصغر مردان ومزدان اصله مزتين مفتعل من الزينة فقلبت ياؤه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار الى مزتان وكره اجتماع الزاء والتاء لان الزاء مجهور والتاء حرف مهموس فكرهوا التنافر فابدلوا التاء دالا لان الدال توافق الزاء في الجهر وتقارب الثاني في المخرج ولما اريد تصغير مزدان وعدة حروفه خمسة اثنان زائدتان الميم والدال ووجب ان يرد الى اربعة بحذف احد الزائدين لم يخل من ان تحذف

الميم او الدال فكان حذف الدال اولى لامرين * احدهما ان الميم تدل على اسم الفاعل والحرف الدال على معنى اولى بالمحافظة عليه * والثاني * ان الدال اقرب من الطرف والطرف وما قاربه احق بالحذف ولما حذفت الدال بقي مزان فقيل في تصغيره مزين كقولك في تصغير غراب غريب فالضمة التي هي في المصغر غير الضمة التي في المكبر كما ان الضمة التي في اول بلبل نزول اذا قلت بلابل *

﴿ المسئلة السادسة ﴾

واما فتح التاء في ارأيتكم وارأيتكما وارأيتك يا هذه وارأيتكن فقد علمت انك اذا قلت رأيت يا رجل فتحت التاء واذا قلت رأيت يا فلانة كسرتها واذا خاطبت اثنين او اثنتين او جماعة ذكورا او اناثا ضممتها فقلت رأيتما ورأيتم ورأيتن فقد ثبت واستقر ان التذكير اصل للتانيث وان التوحيد اصل للتثنية والجمع فلما خصوا الواحد المذكر المخاطب بفتح التاء ثم جردوا التاء من الخطاب وانفردت به الكاف في ارأيتك وارأيتك يا زينب والكاف وما يدل عليها في ارأيتكما وارأيتكم وارأيتكن الزموا التاء الحركة الاصلية وذلك لما ذكرته لك من كون الواحد اصلا للاثنين وللجماعة وكون المذكر اصلا للمؤنث فاعرف هذا واحتفظ به *

﴿ المسئلة السابعة ﴾

* واما قول الشاعر *

وبعد غد يالهف نفسي من غد * اذا راح اصحابي ولست برائح

فالعامل في الظرف المصدر الذي هو اللهف وان جعلت من زائدة على

ما كان يراه ابو الحسن الاخفش من زيادتها فى الواجب وحمل عليه قوله تعالى فكلوا مما امسكن عليكم *وقوله قل للمومنين يغضوا من ابصارهم *والتقديرفى هذا القول يالهف نفسى غد افاذ اقدرت هذا اجملت اذا بدلا من غد فهذان وجهان واضحان ولك وجه ثالث وهو ان تعمل فى اذا معنى الكلام وذلك ان قوله يالهف نفسي لفظه لفظ النداء ومعناه التوجع فاذا حملته على هذا فالتقدير اتاسف واتوجع وقت رواح اصحابي وتخلفي عنهم*

﴿ المسئلة الثامنة ﴾

قول ابي علي*اخطب ما يكون الا ميرقائما*اخطب من باب افعل الذى هو بعض ما يضاف اليه كقولك زيد اكرم الرجال * وحمارك افره الحميروالياقوت افضل الحجارة ولا تقول الياقوت افضل الزجاج لانه ليس منه كما لا تقول احسن الرجال*واذا ثبت هذا فان ما التى اضيف اليها اخطب مصدرية زمانية كالتى فى قوله تعالى خالدين فيها ما دامت السموات والارض* اى مدة دوام السموات فقوله اخطب مايكون الامير تقديره اخطب اوقات كون الامير كما قدرت في الآية مدة دوام السموات او مدد دوام السموات فقد صار اخطب باضافته الى الاوقات في التقدير وقتا لما مثلته لك من كون افعل هذا بعضا لما يضاف اليه واضافة الخطابة الى الوقت توسع وتجوز كما وصفوا الليل بالنوم فى قولهم نام ليلك وذلك لكون النوم فيه وقال الشاعر

لقد لمتنايا ام غيلان في السرى * ونمت وما ليل المطى بنائم

ومثله اضافة المكر الى الليل والنهار في قوله عزوجل بل مكر الليل والنهار*

و انما حسن اضافة المكر الى الليل و النهار لوقوعه فيهما والتقدير بل مكركم في الليل و النهار * واذا عرفت هذا فاخطب مبتدأ محذوف الخبر والحال التي هي قائما سادة مسد خبره فالتقدير اخطب اوقات كون الامير اذا كان قائما ولما كان اخطب مضافا الى الكون لفظا والى الاوقات تقديرا وقد بينت لك ان افعل هذا بعض ما يضاف اليه و قد صار في هذه المسئلة وقتا و كونا فجاز لذلك الاخبار عنه بظرف الزمان الذي هو اذا الزمانية واذا كان قائما نصبا على الحال فكان المقدرة في هذا النحو هي التامة المكتفية بمرفوعها التي بمعنى حدث ووقع ووجد ولا يجوز ان تكون الناقصة لان الناقصة لا يلزم منصوبها التنكير والمنصوب ههنا لا يكون الا نكرة فثبت بلزوم التنكير له انه حال واذا ثبت انه حال فهو حال من ضمير فاعل مستكن في فعل موضعه مع مرفوعه جر باضافة ظرف اليه عمل فيه اسم فاعل محذوف و تفسير هذا ان قائما حال من الضمير المستتر في كان و كان مع الضمير جملة في موضع جر باضافة اذا اليها لان اذ او اذا تلزمهما الاضافة الى جملة توضح معنييهما كما توضح الصلة معنى الموصول ولذلك بنيتا فاذا تضاف الى جملة فعلية لانها شرطية والشرط انما يكون بالفعل واذ تضاف الى جملة الاسم كما تضاف الى جملة الفعل فاذا في المسئلة ظرف اوقع خبرا عن المبتدأ الذي هو اخطب والظرف متى وقع خبرا عمل فيه اسم فاعل محذوف مرفوض اظهاره نحو قولك زيد خلفك والخروج يوم السبت فتامل جملة الكلام في هذه المسئلة فقد ابرزت لك غامضها و كشفت لك مخبوءها * و اما قوله شربي السويق ملتوتا فداخل في هذا الشرح * واقول ان شربي مضاف و مضاف اليه فشرب مصدر اضيف

الى فاعله والسويق انتصب بانه مفعول له وخبره على ماقررته محذوف وسدت الحال مسده فقولك ملتوتا كقولك في المسئلة الاولى قائما غيران الظرف المقدر في الاولى هواذ او المقدر في هذه محمول على المعنى فان كان الاخبار قبل الشرب اردت شربي السويق اذا كان ملتوتا وان كان الشرب سابقا للاخبار اردت شربي السويق اذ كان ملتوتا وبالله سبحانه وتعالى التوفيق وبلوغ الصدق والتحقيق *

﴿ رسالة في بيان لفظ الملائكة ﴾

﴿ قال ابو الفضل موئيد بن موفق الصاحبي في * كتاب الحكم البوالغ في شرح الكلم النوابغ رسالة الملائكة * الفها ابو العلاء المعرى على جواب مسائل تصريفية القاها اليه بعض الطلبة فاجاب عنها بهذا الطريق المشتمل على الفوائد الانيقة مع صورتها المستغربة الرشيقة ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

ليس مولاي الشيخ ادام الله عزه باول رائد ظن في الارض العارية فوجدها من النبات قفراء * ولا آخر سائم ظن الخبر بالسحابة فكانت من قطر صفراء * جاءتني منه فوائد كانها في الحسن نبات مخر متمثلا بيت صخر *

لعمري لقد نبهت من كان نائما * واسمعت من كانت له اذنان

ان الله يسمع من يشاء * وماانت بمسمع من في القبور * اولئك ينادون من مكان بعيد * وكنت في عنفوان الشبيبة اود انني من اهل العلم فسحجتني عنه سواجن * عادرتني مثل الكرة وهن المحاجن * فالان مشيت رويدا * وتركت عمر اللضارب وزيدا * وماأوثران يزاد في صحيفتي خطأ في النحو * فيخلد آمنا من المحو * واذا صدق فجر اللمة فلا عذر لصاحبها في الكذب * ومن

لمعذب العطش بالعذب *وصدق الشعر في المفرق *يوجب صدق الانسان في الفرق *وكون الحالية بلاخرص *اجمل بها من التخرص *وقيام النادبة بالنادب *احسن بالرجل من القول الكاذب *وهو ادام الله الجمال به يلزمه البحث عن غوامض الاشياء لانه يعتمد بسؤال رائح وغاد *وحاضر يرجو الفائدة وباد *فلا غرو ان كشف عن حقائق التصريف *واحتج للتنكير والتعريف *وتكلم عن همز وادغام *وازال الشبه عن صدور الطعام *فاما انا فحلس البيت ان لم اكن الميت *فشبيه بالميت *لو اعرضت الاغربة عن النعيب *اعراضي عن الادب والاديب *لاصبحت لاتحس نعيبا *ولا يطيق هرمها رعيبا *ولما وافى شيخنا ابو فلان بتلك المسائل الفيتها في اللذة كانها الراح *يستنفر من سمعها المراح وكانت الصهباء الجرجانية طرق بها عميد كفر *بعد ميل الجوزاء وسقوط الغفر *وكان على يجباها *جلب الينا الشمس واياها *فلما جليت الهدى *ذكرت ماقال الاسدى *

فقات اصطبحها او لغيرى فاهدها * فما انا بعد الشيب و تيك والخمر

تخالت عنها في السنين التى مضت * فكيف التصابي بعد ما كلا العمر

ومار غبنى فى كونى كبعض الكروان تكلم في خطب جرى *والظليم يسمع ويرى *فقال الاخفش او الفراء *اطرق كرا ان النعامة في القرى *وحق مثلى لايسأل فان سئل تعين عليه ان لايجيب فان اجاب ففرض على السامع ان لا يسمع منه فان خالف باستماعه ففريضة ان لايكتب مايقول فان كتبه فواجب ان لاينظر فيه فان نظر فقد خبط خبط عشواء *وقد بلغت سن الاشياخ وماحاز يدى نفع من هذا الهذيان والظعن الى الآخرة

قريب افترائي اد افع ملك الموت فاقول اصل ملك ملاك وانما اخذ من الالوكة وهي الرسالة * ثم قلت * ويدلنا على ذلك قولهم في الجمع الملائكة لان الجموع ترد الاشياء الى اصولها وانشد قول الشاعر *

فلست لانسي ولكن لملاك * تنزل من جو السماء يصوب

فيعجبه ما سمع فينظر في ساعة لا شتغاله بما قلت فاذا هم بالقبض قلت وزن ملك على هذا مفل لان الميم زائدة واذا كان الملك من الالوكة فهو مقلوب من الالك الى لأك والقلب في المهموز وهمز العلة معروف عند اهل المقاييس فاما جبذ وجذب ولقم الطريق ولمقه فهو عند اهل اللغة قلب والنحويون لا يرونه مقلوبا بل يرون اللفظين كل واحد منهما اصلا في بابه فوزن الملائكة على هذا مفاعلة لانها مقلوبة عن مألكة يقال الكني الى فلان قال الشاعر *

الكني الى قومي السلام رسالة * باية ما كانوا ضعافا ولا عزلا

وقال الاعشى في الملائكة *

ابلغ يزيد بني شيبان مالكة * انا بليت اما تنفك تأتكل

فكانهم فروا من المألكة من ابتدائهم ثم يجثوا بعدها بالالف فرأوا ان مجئ الالف اولا اخف كما فروا من شائي الى شاء ومن نائي الى ناء * قال عمر بن ابي ربيعة *

بان الحمول فما شاونك نقرة * ولقد اراك تشاء بالاظعان

* وانشد ابو عبيدة *

اقول وقد نأت بهم غربة النوى * نوى خيموا ولا تشط ديارك

فيقول الملك من ابن ربيعة ومن ابو عبيدة وما هذه الاباطيل ان كان لك عمل صالح

فانت السعيد والا فاخسأ وراءك فاقول فامهلني ساعة حتى اخبرك بوزن عزرائيل واقيم الدليل على ان الهمزة فيه زائدة فيقول الملك هيهات ليس الامر الي اذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون ءام تراني اداري منكرا ونكيرا فاقول كيف جاء اسما كما عربيين منصرفين واسماء الملائكة كلها من الاعجمية مثل اسرافيل وجبرئيل وميكائيل فيقولان هات حجتك وخل الزخرف عنك فاقول متقربا اليهما كان ينبغي لكما ان تعرفا ما وزن جبرئيل وميكائيل على اختلاف اللغات اذ كانا اخويكما في عبادة الله عز وجل فلا يزيدهما ذلك الا غيظا ولو علمت انهما يرغبان في مثل هذه العلل لاعددت لهم شيئا كثيرا من ذلك ولقلت ما تريان في وزن موسى اسم كليم الله الذي سألتماه عن دينه وحجته فابان واوضح فان قالا موسى اعجمي الا انه يوافق من العربية على وزن مفعل وفعلى اما مفعل اذا كان من بنات الواو مثل اوسيت واوريت فانك تقول موسى وموري وان كان من ذوات الهمز فانك تخفف حتى تكون الواو خالصة من مفعل تقول اتيت العشاء فهو موتى وان خففت قلت موقى قال الحطيئة

واتيت العشاء الى سهيل * اوالشعرى فطال بي الاناء

وحكى بعضهم همز موسى اذا كان اسما وزعم النحويون ان ذلك لمجاورة الواو الضمة لان الواو اذا كانت مضمومة ضما لغير اعراب اوغير مايشاكل الاعراب جاز ان تحول همزة كما قالوا اقيت ووقيت وحمام ورق وارق ووشحت واشحت * قال الهذلي

ابا معقل ان كنت اشحت حلة * ابا معقل فانظر لسهمك من ترمى

* وقال حميد بن ثور الهلالى *

وما هاج هذا الشوق الا حمامة * دعت ساق حر نوحة و ترنما

من الا رق حما العلا طين باكرت * عسيب اشيأ مطلع الشمس اسحما

*وقد ذكر الفارسى هذا البيت مهموزا *

احب المؤقدين الى موسى * وحرزة لواضاء لى الوقود

وعلى مجاورة الضمة جاز الهمز في سوق جمع ساق في قرأة من قرا كذلك ويجوز ان يكون جمع على فعل مثل اسد فيمن ضم السين ثم همزت الواو و دخلها السكون بعدان ذهب فيها حكم الهمز واذا قيل ان موسى فعلى فان جعل ان اصله الهمز وافق فعلى من ماس بين القوم اذا افسد بينهم * قال الافوه

اما ترى راسى ازرى به * ماس زمان ذي انتكاس موؤس

و يجوز ان يكون فعلى من ماس يميس فقلبت الياء واوا للضمة كما قالوا الكوسى من الكيس و لو بنوا الفعل من قولهم هذا اعيش من هذا و اغيظ منه لقالوا العوشى و الغوظى فاذا سمعت ذلك منها قلت لله دركما لم اكن احسب ان الملائكة تنطق بمثل هذا الكلام و تعرف احكام العربية فان غشي علي من الخيفة ثم افقت وقد اشار ا الى با لارزبة * قلت تثبتا رحمكم الله كيف تصغران الارزبة وتجمعانها جمع تكسير فان قالا اريزبة واراذب بالتشديد قلت هذا وهم انما ينبغى ان يقال اريزبة وارازب بالتخفيف فان قالا كيف قالوا علابي فشددوا كما قال العريفى+

وذي نجوات طامح الطرف جاذبت * حوالى فلوى من علانيه مرى

+العريفي ياأت

قلت ليس الياء كغيرها من الحروف فانها وان لحقها التشديد ففيها عنصر من اللين فان قالا اليس قد زعم صاحبكم عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه ان الياء اذا شددت ذهب منها اللين واجاز في القوا في ظبياً مع ظبي قلت وقد زعم ذلك الا ان السماع عن العرب لم يأت فيه نحو ما قال الا ان يكون نادرا قليلا فاذا عجبت مما قالاه اظهر الى تهاونا بما يعلمه بنو آدم وقالا لو جمع ما علمه اهل الارض على اختلاف اللغات والازمنة ما بلغ علم واحد من الملائكة يعدونه فيهم ليس بعالم فاسبح الله واحمده واقول قد صارت لي بكما وسيلة غوسعالى في الجدث ان شئتما بالثاء وان شئتما بالفاء فان احداهما تبدل من الاخرى كما قالوا مغاثير ومغافير واثافي واثاثي وفوم وثوم وكيف تقرءان رحمكما الله هذه الآية وثومها وعدسها *بالثاء* كما في مصحف عبد الله بن مسعود ام بالفاء كما في قراءة الناس وما الذي تختاران في تفسير الفوم اهو الحنطة كما قال ابو محجن

قد كنت احسبني كاغنى واجد　*　قدم المدينة من زراعة فوم

ام الثوم الذي له رائحة كريهة والى ذلك ذهب الفراء وجاء في الشعر الفصيح

﴿ قال الفرزدق ﴾

من كل اغبر كالراقود حجرته　*　اذا العشى عتيق التمر والفوم

فيقولان او احدهما انك لتهدم الحول وانما يوسع لك في ريك عملك فاقول لهما افصحكما لقد كنت سمعت من الحياة الدنيا ان الريم القبر وسمعت قول الشاعر

اذا مت فاعتادي القبور فسلمي　*　على الريم اسقيت السحاب الغواديا

وكيف تبنيان رحمكما الله من الويم مثل ابراهيم اترياان فيه رأي الخليل وسيبويه فلا تبنيان مثله من الاسماء العربية ام تذهبان الى ماقاله سعيدبن مسعدة فتجيزان ان تبنيا من العربي مثل الاعجمي فيقولان تو بالك ولمن سميت اي علم في ولد آدم انهم القوم الجاهلون وهل اتردد الى مالك خازن النار فاقول رحمك الله ماواحد الزبانية فان بني آدم فيه مختلفون يقول بعضهم الزبانية لاواحد لهم من لفظهم وانما يجرون مجرى السواسية اى القوم المستوين في الشر * قال *

سواسية سود الوجوه كأنما * بطونهم من كثرة الزاد اوطب

ومنهم من يقول واحد الزبانية زبنية وقال آخرون واحدهم زبني اوزبني فيعبس لما سمع ويكفهر فاقول يامال رحمك الله ما ترى في نون غسلين وماحقيقة هذا اللفظ هومصدر كما قال بعض الناس ام واحد ام جمع اعربت نونه تشبيها بنون مسكين كما اثبتوا نون قلين وسنين في الاضافة وكما قال سحيم بن وثيل

وماذا يدرى الشعراء مني * وقد جاوزت حد الاربعين

فاعرب النون وهل النون في جهنم زائدة اما سيبويه فلم يذكر في الابنية فعنلا الا قليلا وجهنم اسم اعجمي ولوحملنا على الاشتقاق لجاز ان يكون من الجهامة في الوجه ومن قولهم تجهمت الامراذا جعلنا النون زائدة واعتقدنا زيادتها في هجنف وانه مثل هجف وكلاهما صفة الظليم * قال الهذلى

كان ملاثي على هجف * تفرمع العشية للرئال

* وقال حرقال العود *

يشبهها الرای المشبه بيضة * غدا فی الندا عنها الظليم الهجنف

وقال قوم ركية جهنام اذا كانت بعيدة القعرفان كانت جهنم عربية فيجوزان تكون من هذ او زعم قوم انه يقال احمر جهنام اذا كان شديد الحمرة ولا يمتنع ان يكون اشتقاق جهنم منه * فاما سقرفان كان عربيا فهو مناسب لقولهم سقرتها اذا المت دماغه * قال ذو الرمة

اذا ادانت الشمس اتقى سقراتها * بافنان مربوع الصريمة مقبل

والسين والصاد يتعاقبان في الحرف اذا كان بعدهما قاف او خاء او غين او طاء تقول سقب وصقب وسويق وصويق وبسط وبصط وسلخ الكبش وصلخ فيقول مالك ماا جهلك واقل تمييزك ماجلست هنا للتصريف وانما جلست لعقاب الكفرة والقاسطين وهل اقول للسائق والشهيد الذين ذكرا في كتاب الله عز وجل وجاءت كل نفس معها سائق وشهيد * ياصاح انظراني فيقولان تخاطبنا مخاطبة الواحد ونحن اثنان فاقول الم تعلما ان ذلك جائز من الكلام وفي الكتاب العزيز وقال قرينه هذا مالدي عتيد القيا في جهنم كل كفار عنيد * فوحد القرين وثنى في الامر كما قال الشاعر

فان تزجراني ياابن عفان انزجر * وان تدعاني احم عرضا ممنعا

* وكما قال امرء القيس *

خليلي مرابي على ام جندب * لاقضى حاجات الفواد المعذب

الم تراني كلما جئت طارقا * وجدت لها طيبا وان لم تطيب

هكذا انشده الفراء وبعضهم ينشد الم ترياني وانشد ايضا

فقلت لصاحبي لاتجلسانا * بنزع اصوله واجتز شيحا

فهذا كله يدل على ان الخروج من مخاطبة الواحد الى الاثنين او من مخاطبة الاثنين الى الواحد سائغ عند الفصحاء وهل اجيء في جماعة من جهابذة الادباء قصرت اعمالهم عن دخول الجنة ولحقهم عفو الله فزحزحوا عن النار فنقف على باب الجنة فنقول يارضوء لنا اليك حاجة ويقول بعضنا يارضو فيضم الواو فيقول رضوان ماهذه المخاطبة التي ماخاطبني بها قبلكم احد فنقول اناكنا في الدار الاولى نتكلم بكلام العرب وانهم يرخمون الذي في آخره الف ونون فيحذفونهما للترخيم وللعرب في ذلك لغتان يختلف حكاهما * قال ابو زيد *

ياغنم ادركني فان ركيتي • صلدت فاعيت ان تفيض بمائها

فيقول رضوان ماحاجتكم فيقول بعضنا انالم نصل الى دخول الجنة لتقصير الاعمال وادركنا عفو الله فنجونا من النار فبقينا بين الدارين ونحن نسألك ان تكون واسطتنا الى اهل الجنة فانهم لايستغنون عن مثلنا وانه قبيح بالعبد المومن ان ينال هذه النعم وهو اذا سبح الله لحن ولا يحسن بساكن الجنان ان يصيب من ثمارها في الخلود وهو لايعرف حقائق تسميتها ولعل في الفردوس قوما لايدرون احروف الكمثرى كلها اصلية ام بعضها زائد ولو قيل لهم ماوزن كمثرى على مذهب اهل التصريف لم يعرفوا فعللى وهذا بناء مستنكر لم يذكر سيبويه له نظيرا واذا صح قولهم للواحد كمثراة فالف كمثرى ليست للتانيث وزعم بعض اهل اللغة ان الكمثرة تداخل الشيء بعضه في بعض فان صح هذا فنه اشتقاق الكمثرى ومايجمل بالرجل من الصالحين ان يصيب من سفرجل الجنـــة وهو لايعلم كيف تصغيره وجمعه ولا يشعر ان يجوز ان يشتق منه

فعل

فعل ام لا والافعال لا تشتق من الخماسية لانهم نقصوها عن مرتبة الاسماء فلم يبلغوا بها بنات الخمسة مثل اسفرجل يسفرجل اسفرجالا وهذا السندس الذي يطأه المومنون ويفرشونه كم فيهم من رجل لا يدري اوزنه فعلل ام فيعل والذي نعتقد فيه ان النون زائدة وانه من السدوس وهو الطيلسان الاخضر * قال العبدي *

وذا اوبتها حين شبت حسبته * كان عليها سندسا وسدوسا

ولا يمتنع ان يكون سندس فعللا ولكن الاشتقاق يوجب ما ذكر وشجرة طوبى كيف يستظل بها المتقون ويجتنونها آخر الابد وفيهم كثير لا يعرفون امن ذوات الواو هي ام من ذوات الياء والذي نذهب اليه اذا حملنا ها على الاشتقاق انها من ذوات الياء لانا اذا بنينا فعلا ونحوه من ذوات الواو قلبناها ياء فقلنا عيد وقيل وهو من عاد يعود وقال يقول * فان قال قائل * فلعل قولهم طاب يطيب من ذوات الواو وجاء على مثال حسب يحسب وقد ذهب الى ذلك قوم في قولهم تاه يتيه وهو من توهت * قيل له * يمنع من ذلك انهم يقولون طيبت الرجل ولم يحك احد طوبته والمطيبون احياء من قريش احتلفوا فغمسوا ايديهم في طيب فهذا يدلك على ان الطيب من ذوات الياء وكذلك قولهم هذا اطيب من هذا فاما حكاية اهل اللغة انهم يقولون اوبة وطوبة فانما ذلك على معنى الاتباع كما يعتقد بعض الناس في قولهم حياك الله وبياك انه اتباع وان اصل بياك بواك اي بواك منزلا يرضاه واما قولهم للاجر طوب فان كان عربيا صحيحا فيجوز ان يكون اشتقاقه من غير لفظ الطيب الا على رأي ابي الحسن سعيد بن مسعدة فانه اذا بنى فعلا من

ذوات الياء يقلبه الى الواو فيقول الطوب والغوش فان كان الطوب الاجر اشتقاقه من الطيب فانما اريد به واقما علم ان الموضع الذى بنى به طابت الاقامة فيه ولعلنا لو سألنا من يرى طوبي في كل حين لم حذف منها الالف واللام لم يحز في ذلك جوابا * وقد زعم سيبويه ان الفعلى التى تؤخذ من افعل منك لا تستعمل الا بالالف واللام او الاضافة تقول هذا اصغر منك فاذا ردته الى المؤنث فقلت هذه الصغرى او صغرى بناتك ويقبح عنده ان يقال صغرى بغير اضافة ولا الف ولام * قال سحيم *

ذهبن بمسواكي وغادرن مذهبا * من الصوغ في صغرى بنان شماليا

وقرأ بعض القراء وقولوا للناس حسنى * على فعلى بغير تنوين وكذا قرأ في الكهف اما ان تعذب واما ان تتخذ فيهم حسنى * على فعلى بغير تنوين * فذهب سعيد بن مسعدة ان ذلك خطأ لا يجوز وهو رأي ابي اسحاق الزجاج لان الحسنى عندهما وعند غيرهما من اهل البصرة يجب ان تكون بالالف واللام كما جاء في موضع وكذب بالحسنى * وكذلك اليسرى والعسرى لانها انثى افعل منك * وقد زعم سيبويه ان اخرى معدولة عن الالف واللام ولا يمتنع ان يكون حسنى مثلها وفي الكتاب العزيز ومناة الثالثة الاخرى * وفيه لنريك من آياتنا الكبرى * قال عمر بن ابى ربيعة *

واخرى اتت من دون نعم ومثلها * نهى ذا النهى لا يرعوى او يفكر

فلا يمتنع ان تعدل حسنى عن الالف واللام كما عدلت اخرى وافعل منك اذا حذفت منه من بقي على ارادتها نكرة او عرف باللام ولا يجوز ان يجمع بين من وبين حرف التعريف والذين يشربون ماء الحيوان في النعيم المقيم

هل يعلمون ماهذه الواو التي بعد الياء وهل هي منقلبة كما قال الخليل ام هي على الاصل كما قال غيره من اهل العلم ومن هو مع الحور العين خالدا مخلدا هل يدري ما معنى الحور فيقول بعضهم هو البياض ومنه اشتقاق الحوارى من الحيرة والحواريين اذا اريد بهم القصارون والحواريات اذا اريد بهن نساء الامصار * وقال قوم الحور في العين ان تكون كلها سوداء وذلك لا يكون في الانس وانما يكون في الوحوش وقال آخرون الحور شدة سواد العين وشدة بياضها وقال بعضهم الحور سعة العين وعظم المقلة * وهل يجوز ايها المتمتع بالحور العين ان يقال حير كما يقال حور فانهم ينشدون هذا البيت بالياء *

الى السلف الماضي وآخر واقف * الى ربرب حير حسان جادره

فاذ اصحت الرواية في هذا البيت بالياء قدح ذلك في قول من يقول انما قالوا الحير اتباعا للعين كما قال الراجز *

هل تعرف الدار على ذي القور * قد درست غير رماد مكفور
مكتئب اللون مريح ممطور * ازمان عيناء+ سرور المسرور
* حوراء عيناء من العين الحور *

وكيف يستخبر من فرشه من الاستبرق ان يمضي عليه ابدا بعدا بد وهو لا يدرى كيف يجمعه جمع التكسير ولا كيف يصغره النحويون يقولون فى جمعه ابارق وفى تصغيره ابيرق * وكان ابو اسحاق الزجاج يزعم انه فى الاصل سمى بالفعل الماضى وذلك الفعل استفعل من البَرَق او من البَرْق وهذه دعوى من ابي اسحاق وانما هو اسم اعجمي عُرِّب * وهذا العبقرى الذى

+ اوما روعنا

عليه انكاء المومنين الى اى شئ نسب فانا كنا نقول فى الدار الاولى ان العرب كانت تقول ان عبقر بلاد يسكنها الجن وانهم اذا رأوا شيئا جيدا قالوا عبقرى اى كانه عمل الجن اذ كانت الانس لا تقدر على مثله ثم كثر ذلك حتى قالوا اسيد عبقرى وظلم عبقرى قال ذو الرمة *

حتى كان حروف القف البسها * من وشى عبقر تحليل وتجييد

* وقال زهير *

نحيل عليها جبة عبقرية * جديرون يوما ان ينالوا ويشغلوا

وان كان اهل الجنة عارفين بهذه الاشياء قد الهمهم الله العلم بما يحتاجون اليه فلن يستغنى عن معرفته الولدان المخلدون فان ذلك لم يقع اليهم وانا لنرضى بالقليل مما عندهم اجرا على تعليم الولدان فتبسم اليهم رضوان ويقول ان اصحاب الجنة اليوم فى شغل فاكهون هم وازواجهم فى ظلال على الارائك متكئون *فانصرفوا رحمكم الله فقد اكثرتم الكلام فيما لا منفعة فيه وانما كانت هذه الاشياء اباطيل زخرفت في الدار الفانية فذهبت مع الباطل *فاذا رأوا واجدة في ذلك قالوا رحمك الله نحن نسألك ان تعرف بعض علمائنا الذين حصلوا فى الجنة بانا واقفون على الباب نريد ان نخاطبه في امر فيقول رضوان من تؤثرون ان اعلم بمكانكم من اهل العلم الذين غفر لهم فيشتورون طويلا ثم يقولون عرف بموقفنا هذا الخليل بن احمد الفرهودى فيرسل اليه رضوان بعض اصحابه فيقول على باب الجنة قوم قد اكثروا القول وانهم يريدون ان يخاطبوك فيشرف عليهم الخليل فيقول انا الذى سألتم عنه فماذا تريدون فيعرضون عليه مثل ما عرضوا

على رضوان فيقول الخليل ان الله جلت قدرته جعل من يسكن الجنة ممن يتكلم بكلام العرب ناطقا بافصح اللغات كما نطق بها يعرب بن قحطان او معد بن عدنان لايدركهم الزيغ ولا الزلل وانما افتقر الناس في الدار الغرارة الى علم اللغة والنحو لان العربية الاولى اصابها تغيير فاما الآن فقد رفع عن اهل الجنة كل الخطاء والوهم فاذهبوا راشدين ان شاء الله فيذهبون وهم مخفقون مما طلبوه * ثم اعود الى ما كنت متكلما فيه قبل ذكر الملائكة من اهدى البريرة الى نعمان واراق النطفة على الفرات وشرح القضية لامير المومنين فقد اساء فيما فعل ودلني كلامه على انه بحر يستجيش مني ثمدا * وجبل يستضيف الى صخور حصى * وغاضية من النيران تجتلب الى جمارها سقطا * وحسب تهامة ما فيها من السمر وسوال الشيخ مولاى كما قال الاول *

فهذى سيوف يا عدى بن مالك * كثير ولكن اين بالسيف ضارب

لاهيثم الليلة للمطى * قضية ولا ابا حسن لها * وشكاه فاين الحارث بن كلدة * وخيل لو كان لها فوارس * والله المستعان على ما تصفون * والواجب ان اقول لنفسي وراءك اوسع لك فالصيف ضيعت اللبن ولا يكذب الرائد اهله ولو كان معي ملأ السقاء نسلكت في الارض المقاوسوف اذكر طرفا ما انا عليه غريب في العامة من سب الى دب تزعمون انني من اهل العلم وانا منه خلو الا ما شاء الله ومنزلتي الى الجهال ادنى منها الى الرهط العلماء ولن اكون مثل الربداء ازعم في الابل انني طائر * وفي الطير انني بعير سائر * والتمويه خلق ذميم ولكنني ضب لا احمل ولا اطير * ولا ثمني في البيع خطير * اقتنع

بالحيلة والسحاء * والعود من بني آدم في مساء وضحاء * واذا خلوت في بيتي تعللت * وان فارقت ماوائي ضللت * ذكر ابن حبيب انه يقال في المثل احير من ضب وذلك انه اذا فارق بيته فابعد لم يهتد ان يرجع اليه وقد علم الله بغالب قدرته اني لااسيج بان اكون في الباطن استحق تثريبا وادعى في الظاهر اديبا * ومثلى مثل البيعة الدامرة * تجمع طوائف من المسيحية انها تبرى من الحمى او من كذا وانما هي صدر قائمة لاتفرق بين مطلس الهادم والمبيعة بيد الهاجري وسبان عندها من الوبر وما يعتصر من كي الورد ولست بدعا من كذب عليه وادعى له ما ليس عنده وقد ناديت بتكذيب القالة نداء من خص وعم * واعترف بالجهالة عند من نقص وام * واعتذرت بالتقصير الى من هزل وجد وقد حرم على الكلام في هذه الاشياء لاني طلقتها طلاقا بائنا لا املك فيه الرجعة وذلك لاني وجدتها فوارك فقابلت فركها بالصلف والقيت المرامي الى النازع وخليت الخطب لرقاة المنابر وكنت في عداد المهلة اجذاذ ازاولت الادب كانني عار ينضم * او اقطع الكفين يختتم * وينبغي له ادام الله تمكينه ان ذكرني عنده ذاكر ان يقول رهين دين * وسعد القين * انما ذلك اجهل من صمل الدو * خال بخلو البو * ولو كنت في حسن العمر كما قيل لكنت قد انست ونسيت لان حديثي لا يجهل في لزوم عطني الضيق * وانقطاعي عن المعاشر ذهاب الشيق * ولو انني كما تظن افلت كما اخترت وبرزت للاعين فما استترت وهو يروى البيت السائر لزهير

والستر دون الفاحشات ولا * يلقاك دون الخير من ستري

وانما ينال الرتب من الاداب من يباشرها بنفسه و يفني الزمن بدرسه و يستعين الزهلق* و الشماع المتالق* لا هو العاجز* ولا هو الحاجز* ولا خيامه في الرجل مثلي ولا يرم اذا امسى بورم و مثله لا يسال مثلي للفائدة* بل للامتحان و الحيرة فان نسكت جاز ان يسبق الى الظن الحسن لان السكوت ستر يسبل على المجهول و ما احب ان يفترى على الظنون كما افترت الالسن في ذكرها انى من اهل العلم و احلف بروة الكذوب لان ارم صابه *او مقروا الرلدى من ان اتكلم في هذه الصناعة كلمة و قد تكلفت الاجابه* فان اخطأت فنبت الخطاء و معدنه* غاو تعرض لما لا يحسنه* و ان اصبت فما احمد على الاصابة رب دواء ينفع وصفه+ لمن ليس بناس* وكلمة حكم تسمع من حليف وسواس* تمت الرسالة بحمد الله وعونه* و لطفه و صونه* و الحمد لله على افضاله وصلى الله على سيدنا محمد وصحبه و آله وصحبه اجمعين*

﴿ بيان عمل لا الشبيهة بليس ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم و صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم قال ابن الشجرى في (اماليه) كتب اليّ رجل من اماثل كبار العجم يسأل عن هذا البيت اصحيح اعرابه ام فاسد وذكر انه لشاعر اصفهاني من اهل هذا العصر وهو هذا *

تذلل عصلا لا نبا هن هينة * ضعافا ولا اطرافهن نوائبا

رفع نباهن بلا و نصب هينة بانه خبرها وانما فعل ذلك لينصب القافية لانه لما اعمل لا الاولى هذا العمل اعمل لا الثانية عمل الاولى * ولحنه في هذا نحوي من اهل اصفهان لانه جعل اسم لا معرفة و قال ان من شبه لا بليس من العرب رفعوا بها النكرة دون المعرفة * فاجبت * عن هذا

+ من ليس بآس

بانى وجدت قومامن النحويين معتمدين على ان لا المشبهة بليس انماترفع النكرات خاصة كقولك لارجل حاضرا ولم يجيزوا لاالرجل حاضرا كما يقال ليس الرجل حاضرا وعللوا هذا بان لاضعيفة فى باب العمل لانها انما تعمل بحكم الشبه لابحكم الاصل فى العمل والنكرة ضعيفة جدا فلذلك لايعمل العامل الضعيف الافى النكرات كقولك عشرون رجلا ولى مثله فرساوزيد احسنهم ادبا فلما كانت لا اضعف العاملين والنكرة اضعف المعمولين خصوا الاضعف بالاضعف * وجاء فى شعر ابي الطيب احمد بن الحسين اعمال لا في المعرفة فى قوله

اذ الجود لم يرزق خلاصا من الاذى * فلاالحمد مكسوبا ولاالمال باقيا

* ووجدت اباالفتح عثمان بن جنى غيرمنكر لذلك في تفسيره لشعرالمتنبي ولكنه قال بعد ايراد البيت قال شبه لا بليس فنصب بهاالخبر * واقول * ان مجيء مرفوع لا منكورا فى الشعر القديم هو الاعرف الاان خبرها كانهم الزموه الحذف وذلك في قول سعد بن مالك بن ضبيعة *

من صد عن نيرانها * فاناابن قيس لابراح

اراد لابراح لى او عندي وفى قول روبة بن العجاج

والله لولا ان تحش الطبخ بي * الجحيم حين لا مستصرخ

اراد ولا مستصرخ لى * ومر بي بيت للنابغة الجعدى فيه مرفوع لا معرفة وهو

وحلت سواد القلب لاانا مبتغ * سواها ولا عن حبها متراخيا

* وقبله *

دنت فعل ذى حب فلما تبعتها * تولت وردت حاجتى في فواديا

* وبعده *

وقد طال عهدى بالشباب وظله * ولا قيت ايا ما تشيب النواصيا

وانما ذكرت هذين البيتين مستدلا بهما على نصب القافية لئلا يتوهم متوهم ان البيت فرد مصنوع لان اسكان التاء في قوله متراخيا ممكن مع تصحيح الوزن على ان يكون البيت من الطويل الثالث مثل قوله

اقيموا بني النعمان عنا صدوركم * والا تقيموا صاغرين الرؤسا

واذا صح نصب قافية البيت فلا تخلو لا الاولى ان تكون معملة او ملغاة فان كانت معملة فمبتغ خبرها وكان حقه ان ينصب ولكنه اسكن الياء في موضع النصب كما اسكنها الآخر في قوله * كفى بالنأى من اسماء كافي * وكان حقه كافيا لانه حال بمنزلة المنصوب في قوله تعالى وكفى بالله وليا * وكفى بالله نصيرا * ومثله في اسكان الياء في موضع النصب قول الفرزدق *

يقلب راسا لم يكن راس سيد * وعيناله حولاء باد عيوبها

قال باد وكان حقه باديا اتباعا لقوله عينا ولا يجوز ان يكون عيوبها مبتدأ وخبره باد لانه لو اراد ذلك لزمه ان يقول بادية الا ترى انك لو قدمت العيوب لم يصح ان يقول عيوبها باد كما لا يقول الرجال جالس واذا كان كذلك فالنصب في قوله متراخيا بالعطف على مبتغ لانه منصوب الموضع فكانه قال لا انا مبتغيا سواها ولا متراخيا عن حبها فان جعلت لا الاولى ملغاة كان قوله مبتغ مبتدأ او خبرا ولزمك ان تعمل الثانية ويكون اسمها محذوفا تقديره ولا انا عن حبها متراخيا وحسن حذفه لتقدم ذكره * فان قيل * فهل يجوز ان يكون قوله متراخيا حالا والعامل فيه الظرف الذى

هو عن كما يعمل الظرف فى الحال اذ اقلنا زيد فى الدار جالسا * قيل *
لا يجوز ذلك لان عن ظرف ناقص وانما يعمل في الحال الظرف التام
الا ترى ان قولك زيد في الدار كلام مفيد ولو قلت زيد عنك راحلا
ومحمد فيك راغبا لم يجز لانك لو اسقطت راحلا وراغبا فقلت زيد عنك
ومحمد فيك لم يكن كلاما مفيدا فاذن لا يصح الا ان ترفع راحلا وراغبا وتعلق
الجارين بهما * ووجدت بعد انقضاء هذه الامالى في كتاب عتيق يتضمن
المختار من شعر الجعدى * لانا باغيا سواها * فهذه الرواية تكفيك
تكلف الكلام على مبتغ * فاما قوله * تذلل عصلا فمعنى تذلل تحددانيابا
عصلا والعصل شدة الناب مع اعوجاج فيه وهو ناب اعصل والبنى
جمع بنبة يريد اصول الانياب وقوله هينة مخفف هيّنة كقولهم في ميت
ميت وكما جاء في الحديث المومن هين لين والنوابي من قولهم نبا السيف
ينبو اذا ضربت به فرجع البك ولم يعمل في الضريبة وقول روبة تحش
الطبخ يقال حششت النار احشها اذا كيتها والطبخ واحده طابخ
كساجد وسجد وراكع وركع شبه ملائكة النار بالطباخين وقوله حين
لا مستصرخ اى حين لا احد هناك يستصرخ كما يوجد ذلك في الدنيا وقول
سعد بن مالك وضعت اراهط ذكر اراهط ابو علي في باب ماجاء بناء
جمعه على غير بناء واحده كقولهم في جمع باطل اباطيل وكانه
جمع ابطال او ابطيل واراهط كانه جمع ارهط قال وافعل لم تستعمل
عنده في هذا قوله عنده يعني سيبويه وقوله وافعل لم يستعمل عنده في
هذا يعني انه لم يثبت عنده انهم جمعوا الرهط الذي هو العصابة دون

العشرة على ارهط و لكنهم استعملوا الارهط في الرهط الذى هو اديم تلبسه الحائض يكون قدره ما بين السرة الى الركبة و غير سيبويه قد حكى في الرهط الذى هو العصابة انهم جمعوه على ارهطا وجمعوا الارهط على الاراهط كما جمعوا الكلب على الاكلب ثم جمعوا الاكلب على الاكالب وربما جمعوه على غير القياس حديث قالوا في جمعه احاديث واحاديث كانه جمع احداث كاعصار واعاصير و لا يجوز ان يكون احاديث جمع احدوثة كاغلوطة و اغاليط لانهم قد قالوا حديث النبي و احاديث النبي ولم يقولوا احدوثة النبي صلى الله عليه وآله و سلم وما جمعوه على غير قياس قولهم في الربي وهي الشاة التي تحبس اللبن وقيل الحديثة العهد بالولاد ربات مضموم الاول ومثله قولهم في جمع التوأم وهو الذى يولد مع آخر تؤام وفي جمع الظئر وهي الداية ظؤار وفي جمع الثنى ثناء وهو ولد الشاة اذا دخل في السنة الثانية و البعير اذا القى ثنيته وذلك اذا دخل في السنة السادسة وفي جمع الرخل رخال وهي الانثى من اولاد الضان وفي جمع النفساء وهي المرأة التي وضعت نفاس وقيل ايضا نفاس بكسرا وله والنفاس ايضا بالكسر ولادها *

نقلت من خط بعض الفضلاء

قال نقلت من خط العمارى قال الشيخ ابو عمرو عثمان بن عيسى بن منصور ابن ميمون البلطى النحوى هذه القصيدة الحرباوية لانها تتلون كالحرباء و حرف رويها يكون مضموما ثم يصير مفتوحا ثم مكسورا ثم ساكنا وانما عملتها كذلك لامرين * احدهما * اني آتي بما لم اسبق اليه والآخر تبيانا لتحدى

القصيدة الحرباوية

بها النحاة لاني اتيت فيها بمذاهب من النحو لم يقف عليها احد منهم ومضمونها شكوى الزمان واهله وهذه اولها

(ص) اني امرأ لا يطيبني * الشادن الحسن القوام

(ش) يجوز في ميم القوام الرفع على انه فاعل الحسن والنصب على التشبيه بالمفعول به والجر بالاضافة والوقف بالسكون لان وزن الشعر يستقيم فيه حركة الميم واسكانها اما اذا حركت فالشعر من الضرب السادس من الكامل واذا سكنت فالشعر من الضرب السابع منه

(ص) فارقت شرة عيشتي * اذ فارقتني والغرام

(ش) ارتفع الغرام عطفا على المضمر في فارقتني وانتصب عطفا على شرة ولا تخفض عطفا على عيشتي

(ص) لا استلذ بقينة * تشذو لديّ ولا غلام

(ش) ارتفع غلام عطفا على المضمر في تشذو وانتصب عطفا على موضع قينة فكانه قال لا استلذ قينة وانخفض عطفا على لفظه

(ص) ذو الحزن ليس يسره * طيب الاغاني والمدام

(ش) ارتفع المدام عطفا على طيب وانتصب بواو مع وانخفض عطفا على الاغاني

(ص) امسى بدمع سافح * في الخد منسكب سجام

(ش) ارتفع سجام لانه خبر مبتدأ محذوف اي هو وانتصب باضمار اعني وانجر صفة لماقبله *

(ص) القى صروف الدهر مصطبرا * اما حدى كهام

(ش) يجوز رفع خبر ما على لغة بني تميم و نصبه على لغة الحجاز وا ما الكسر فان بعض العرب يبني كلما جاء على هذا الوزن على الكسر يقيسونه على شفار ونزال

(ص) لا اشتكى محن الدواهي * اذ تحل بي العظام

(ش) ارتفع العظام فاعل تحل وانتصب صفة لمحن وانجر صفة للدواهي

(ص) مارستهن وما رستني * في تصرفها الجسام

(ش) ارتفع الجسام بقوله مارستني وانتصب بدلا من هن في مارستهن وانجر بدلا من ها في تصرفها على حد قول الفرزدق

(ص) على حالة لوان في القوم حاتما * على جوده لضنن بالماء حاتم

(ش) والقوا في مخفوضة وانخفض حاتم على البدل من الهاء في جوده

(ص) و بلوت حد السيف في * عمل فاخلفني الحسام

(ش) ارتفع الحسام فاعل اخلفني وانتصب بدلا من حد وانجر بدلا من السيف

(ص) ان كنت في ليل الخطوب * ارقب لينكشف الظلام

(ش) ارتفع الظلام بينكشف وانتصب بأرقب وانجر بدلا من ليل

(ص) واترك ملام الدهر عنك * فما حديثك والملام

(ش) ارتفع الملام عطفا على حديثك وانتصب بواو مع وانجر عطفا على الكاف في حديثك

(ص) ارمي زما ني ما رمى * للعرض حتى لا يرام

(ش) قدجاء الفعل بعد حتى مرفوعا ومنصوبا كقوله تعالى حتى يقول

الرسول واما الكسر فلا سبيل اليه الا بزيادة الياء في يرام فيصير يرامى من المراماة ويصير المعنى لا ازال ارمى الزمان حتى يترك مراماتى

(ص) اني ارى العيش الخمول * وصحبة الاشرار ذام

(ش) صحبة الاشرار مبتدأ وذام خبره ويجوز نصبهما معا بارى والذام الذم واذا زدت على ذام الياء صار بلفظ المخفوض وتضفه اليك

(ص) كم حاسدين معاندين * عدوا علي وكم لئام

(ش) قد جاء بعد كم المرفوع والمنصوب والمجرور * قال الفرزدق * كم عمة لك يا جرير وخالة * روي برفع عمة ونصبها وجرها

(ص) رب امرأ عاينته * لهجا بسبي مستهام

(ش) الاخفش يقول رب وما عملت فيه في موضع رفع فيكون رفع مستهام على الصفة لامرء على الموضع ونصبه بما يتنه وجره نعت امرء على اللفظ *

(ص) بين العدو غدوت * مضطرا بصحبته اسام

(ش) اسام بالرفع مضارع من سام وبالفتح بمعنى اسامى مبنى للمفعول وبالكسر اى اسامى يقول اضطرني الزمان حتى افاخر من يفاخرنى *

(ص) لا غرو في تفضيله * هذ الزمان علا اللئام

(ش) ارتفع اللئام على ان علا فعل ماض من العلو وانتصب كذلك على ان فاعله ضمير ى علاهو اللئام اي زاد عليهم فى اللوم وانجر على ان على اسم بمعنى فوق يجرها وبلفظ النحاة (١) ويسمونها حرفا كقولهم زيد على الفرس وانما التقدير فوق الفرس وانشد سيبويه

(١) هكذا في الاصول ولعله — وبعض النحاة يسمونها حرفا — حسن ١٢

* فهي تنوش الحوض عوشا من علا *

(ص) مالى وللحمق الاشيم * الجاهل الفدم العبام

(ش) تقدم ان النعت يتبع ويقطع الى الرفع والنصب

(ص) ان المموه عند فد * م الناس يعلو والطغام

(ش) يجوز في الطغام الرفع على الابتداء والخبر محذوف والنصب عطفا على اسم ان والجر عطفا على فدم

(ص) لاترج خيرا من ضعيف * الود يبخل بالسلام

(ش) الرفع على الحكاية اى بقوله السلام عليكم والنصب على المصدر اى بان يسلم السلام انشد الفارسى

تنادوا بالرحيل غدا * وفى ترحالهم نفسى

وقال يجوز في الرحيل الرفع والنصب والخفض ذكره ابن جني في (سر الصناعة)

(ص) وعليك بالصبر الجميل * وما يلوذ به الكرام

(ش) الرفع بيلوذ والنصب بعليك اغراء والجر بدلا من الصبر

(ص) لا يستفيق القلب من * كمد يلاقي اوغرام

(ش) الرفع على الابتداء والخبر محذوف والنصب بيلاقي والجر عطفا على كمد

(ص) حتى متى شكوى اخى * البس الكئيب المستضام

(ش) شكوى مصدر مضاف الى فاعله او مفعوله فرفع المستضام اتباعا لمحل الفاعل ونصبه اتباعا لمحل المفعول وجره على اللفظ

(ص) ما من جوى الا تضمنـ * ـه فؤادى او سقام

(ش) الرفع اتباعا لموضع جوى فان من زائدة والجر على لفظه والنصب عطفا على هاء تضمنه

(ص) همّ ارى في بشـه * ذل وملأ فمي لجام

(ش) ملأ فمي لجام مبتدأ وخبر ونصب لجام بارى وكسره بتقدير لجامي

(ص) قـد ر على محتم * من فوق يا تى اوامام

(ش) فوق واما م مبنيا ن عـلى الضم او منصوبان على الظرفية او مجروران بمن اعرابا على انهما نكرتان

(ص) ما قيل خلفك خل عنـ * ـه فيه ما نفع الملام

(ش) الرفع بنفع والنصب بخل والجر بدلا من هاء عنه

(ص) ما ان تضر بذاك * الا حين تسمعه الكلام

(ش) الرفع بتضر والنصب بدلا من هاء تسمعه والجر بدلا من ذاك

(ص) مافى الورى من مكرم * لذوى العلوم ولا كرام

(ش) الرفع عطفا على موضع مكرم والجر على لفظه والنصب بلا

(ص) اا عيش فيهم اذ بلو * تهم وقد جهلوا الانام

(ش) الرفع بدلا من الواو في جهلوا والنصب بدلا من هم في بلوتهم والجر بدلا من هم في فيهم

(ص) في غفلة ايقاظهم * عن سوددبله النيام

(ش) عند قطرب ان بله بمعنى كيف يرتفع ما بعدها واصلها ان تكون بمعنى دع فينصب ما بعدها ويجر بها تشبيها بالمصدر وقد اجازا بن جنى في قول

المتنبي

المتنبي * اقل فعالى بله اكثر مجده * رفع اكثر ونصبه وجره

(ص) ليس الحياة شهية * لى في الشقاء ولامرام

(ش) يرتفع مرام بلا بمعنى ليس والجر محذوف على حد قوله * فانا ابن قيس لابراح * وينصب عطفا على شهية ويجر عطفا عليها على التوهم لانها في تقدير الباء على حد قوله

بدالى اني لست مدرك مامضى * ولاسابق شيئا اذا كان جائيا

(ص) فكرهت في الدنيا البقاء * وقد تنكد والمقام

(ش) الرفع عطفا على ضمير تنكد والنصب عطفا على البقاء والجر بواو القسم على ارادة مقام ابراهيم الخليل عليه الصلوة والسلام

(ص) اني وددت وقد سئمت العيش لو يدنو حمام

(ش) الرفع بيدنو والنصب بوددت والكسر على تقدير حمامى والله سبحانه اعلم *

﴿ بيان هيهات ﴾

* بسم الله الرحمن الرحيم * وبه نستعين وصلى الله عليه وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين * وجدت بخط العلامة شمس الدين ابن الصائغ مانصه الكلام على قول الشاعر

هيهات لاياتى الزمان بمثله * ان الزمان بمثله لبخيل

هيهات اسم للفعل بمعنى بعد على الصحيح فقد حكي عن ابن عصفور انها تستعمل مصدرا بمنزلة البعد فتعرب اذ ذاك لاياتى الزمان بمثله فعل وفاعل ومتعلق وفاعل هيهات خطر لى انه ضمير يعود على مثله اى بعد مثل هذا الممدوح عنا لاياتى الزمان بمثله والبعد لايمتنع تعلقه بالاعيان كما قال الشاعر *

فهيهات هيهات العقيق واهله * وهيهات خل بالعقيق نواصله

وتكون المسئلة من باب الاعمال تنازع الاسم والفعل على حد قوله تعالى هاؤم اقرأوا كتابيه * قيل لابد في باب الاعمال من ربط بين العاملين نص على ذلك ابن هشام الخضراوى وابن عصفور فى شرحهما على (الايضاح) وابوحيان في (الارتشاف) والابذي في اثناء كلام على (الجزولية) * والجواب عن قوله هاؤم اقرأوا كتابيه بان هذه ليست من باب الاعمال او انها منه وحرف العطف مقدر كما خرجت عليه آيات منها وقوله تعالى ثلاثة رابعهم كلبهم وخمسة سادسهم كلبهم * وقوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام * على قول ابي علي في الحجة وقوله كيف اصبحت كيف امسيت واكلت سمكا لبنا تمرا او انها جملة حالية فى تقدم الخبر اى هاؤم قاريين على حد فليمدد حال منتظرة او انه بدل اشتمال او بدل اضراب على حد ما اوله ابن خروف في قوله تعالى النار ذات الوقود * او ان الفعلين قد ارتبط احدهما بالآخر من حيث كانا معا محكيين بالقول ذكره ابن عصفور في (شرح الايضاح) * قلت * لانسلم اشتراط الربط قال الامام محمد ابن ابي البركات محمد بن عمرون في (شرح المفصل) مانصه ضابط هذا يعنى باب الاعمال ان يجتمع اكثر من عامل من فعل او اسم يعمل عمل الفعل ويقع بعد ذلك كلمة يصح ان يعمل فيها كل واحد مما تقدم على انفراده سماء في ذلك مايعمل بنفسه او بحرف جرو سواء المتعدى لواحد واثنين وثلاثة وسواء وجود حرف عطف وعدمه انت مخير فى ايها شئت * وقال الابذي في (شرح الجزولية) بعد كلام طويل على قوله * ولوان ماسعى لادنى معيشة * البيت ودخول هذا البيت في باب الاعمال مشكل فانه لايصح تسلط الثانى عليه لفساد المعنى وحقيقة الاعمال

ان يتقدم عاملان ويتأخر عنهما معمول لكل واحد منهما تعلق به من جهة المعنى وطلب له فقال بعضهم انما اراد وامثاله لباب الاعمال في ان فصل فيه بين العامل والمعمول بجملة * وقال بعضهم يمكن ان يجعله من باب الاعمال وينصب قليلا بلم اطلب ولا يفسد المعنى وذلك على تقديم وانما لم اطلب معطوفا على الجمل كلها الا على الجواب الذى هو كفاني ويكون التقدير * ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني هو اى القليل من المال وانما لم اطلب القليل بل طلبت الكثير * ورده بعضهم بان باب الاعمال لا يكون حتى يشرك الثاني مع الاول بحرف العطف او يكون معمولا له نحو جاءني زيد حتى يكون الفصل كلا فصل اذ العرب لا تقول اكرمت اهنت زيدا الا بالواو ونحوها وفي تقديره لا يشرك الثاني الاول في شئ ثم على تقدير اشتراط الربط فليس الربط منحصرا في تعاطف بين العاملين او عمل منهما فقد يكون في عمل غيرهما فيهما كما قد منا عن ابي الحسن بن عصفور في توجيه الاعمال في هاؤم اقرأوا كتابيه وأتوني افرغ * ان قلنا ان العامل شرط مقدر فيه اى ان تأتوني افرغ فقد يحصل ربط من جهة المعنى كقوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة * فانه جواب سوال مقدر كانه قيل ما جوابك فقيل قل الله وهكذا يخرج هاؤم اقرأوا والبيت ايضا هيهات وهو انه سأله كانه قيل * فان قيل * لماذا بعد * قيل * لا يأتي الزمان بمثله او تقول الجملة الثانية مفسرة للاولى كانه قال بعد مثله اى لا يأتي الزمان بمثله * فان قيل * فهيهات بمعنى بعد والبعد تفسير لعدم اتيان الزمان بمثله * قلت * البعد يستعمل في المحال كقوله تعالى حكاية عن الكفار ذلك رجع بعيد * فان قيل * ذلك في لفظ بعيد قلت جاء في لفظ هيهات قال هيهات

هيهات لما توعدون * وقد نص ابن عصفور في قوله هيهات العقيق على انه من باب الاعمال ونقله عن ابي علي وغيره ونفى ان يكون من باب التاكيد فانظر الى تعلق الاول بالثاني * قال ابن عصفور في (شرح ابيات الايضاح) فاذ اقلت انها اسم فعل فالاختيار في العقيق انه مرفوع بهيهات المتاخرة عند البصريين وعند الكوفيين بالمتقدمة وان تقول هذا من باب الاعمال وليس قولك قام قام زيد منه لان ذاك الثاني موكد للاول ولا يمكن هنا التاكيد لان اسم الفعل اتى به بدل الفعل اختصارا بدليل قولهم صه للمفرد والمثنى والمجموع المذكر والمونث فتكراره للتاكيد مناقض لما اريد به من الاختصار فان اكدت الجملة باسرها ساغ نحو نزال نزال وحمل الفارسي وغيره ذا البيت على الاعمال واعتقدوا الاضمار في غير العامل في الظاهر *

﴿ كتاب الوضع الباهر في رفع افعل الظاهر ﴾

تصنيف الامام العالم العلامة حجة الادب لسان العرب محمد ابن عبد الرحمن الشهير بابن الصائغ الحنفي عفا الله تعالى عنه آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلوة على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم * اعلم ان اسم التفضيل من الاسماء المشتقة من الافعال وتشبه من الافعال الافعال غير المتصرفة وهي وفعل التعجب من باب واحد حتى ان حذاق النحويين قالوا ان الذي شذ من احد البابين شذ في الآخر * قال ابن عصفور لا يتعجب من فعل المفعول وشذ ما اخوفه عندي وانشده فلهو اخوف عندي اذ اكلمه ولا من الالوان وشذ قوله فانت ابيضهم سربال طباخ * ولقد كنت قد ما نظرت

﴿ كتاب الوضع الباهر في رفع افعل الظاهر ﴾

هذه

هذه المسئلة النحوية في ان البابين من واد واحد والوارد في احدهما وارد في الآخر مسئلة فقهية وهي ان التمتع والقران كذلك من وادواحد والنص الوارد في التمتع وارد حكمه في القران ضمنته كتابا سميته (باختراع الفهوم لاجتماع العلوم) اذا تقرر ذلك فمقتضى هذه الصفة ان لا تعمل اذ هي اسم وحق الاسماء ان لا تعمل الا ان اشبهت الفعل او اشبهت ما اشبه الفعل فالاول كاسم الفاعل والثاني الصفة المشبهة به وافعل هذه لم تشبه الفعل شبه اسم الفاعل في جريانها مطلقا واعني حالة تذكيرها وافرادها وفروعها وهو تفعل حتى انه في بعض الاماكن اختلف في الكلمة هل هي فعل او اسم تفضيل كقوله

لعمرك ما ادري واني لاوجل * على اينا تعدو المنية اول

بل ان جرى افعل على المضارع فلم يجر بغير الفروع * فان قلت * ولم لم تكن افعل جارية على المضارع في الحركات والسكنات اذ لا اعتبار بالاصالة والزيادة الا ترى ان ضاربا جار على يضرب * قلت * علامة التانيث خارجة عن ذلك الا ترى ان ضاربة جارية والتاء خارجة عن ذلك * ولقائل ان يقول التاء خارجة عن الوزن بدليل استثنائه بخلاف الالف والذي يدفع هذا كله ان كلا منا في افعل من وهي لازمة الافراد والتذكير ومعنى الجريان كما قاله ابن عصفور الجريان على المضارع في الحركات والسكنات والتذكير والتانيث والتثنية والجمع ولم تشبه اسم الفاعل الجاري على الفعل لشبه الصفة له في لحاق العلامات الدالة على فرعية المسند اليه بل جرت مجرى فعل التعجب في المعنى ولذلك لزمت الافراد

و التذكير اذا كانت مجردة من ال و الاضافة لزومه لذلك و ليس لزوم افعل كذلك لتضمنه معنى الفعل و المصدر المستحقين لذلك بدلالتها على الجنس كما ذكره موفق الدين بن يعيش في (شرح المفصل) وابن بابشاد و قد اخذه ابن السراج كذا في (الايضاح) و قد علل ذلك بمثال في (الايضاح) بانهم لو جمعوا بينها في علامة الفروع و بين ال فاذا البيت من ادخلوا الفرع بمعنى مع ال الاضافة لان غير المجرد و بقية المشتقات كذلك و لا كما ذكره بعض المتأخرين من انهامع كبعض الكلمة مع باقيها و بعض الكلمة لا تلحقه العلامات لان اعرابها على حد تهايد فمع ذلك و اذا كان الجامد من الافعال قاصرا في عمله عن المتصرف لشبهه بالاسماء فما يشبهه من الاسماء ينبغي ان لا يعمل الا ان افعل لما فيه من الاشتقاق و الجريان على الموصوف عملت في الضمير المتصل و التمييز و الحال و الظرف و عديله لا في الظاهر و لا في المفعول به على المشهور و هذا معنى قول من قال لا نعمل ، واما قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته * فحيث نصبت بمقدر نصب المفعول به اى يعلم حيث لا جر بالاضافة لان افعل بعض ما يضاف له و لا نصب باعلم نصب الظرف لان علمه غير مقيد و في الآخر بحث و كذلك قوله * واضرب منا بالسيوف القوانسا * نصبه بيضرب مقدر او قيل باسقاط الخافض اى اضرب للقوانس و رجح الاول بكثرة حذف الفعل دون الحرف و لا يقال انها لا تعمل و هو مما تلحقه علامات تدل على شبه ما يحكم بشبهه و هذه ليست كذلك فكيف تدل لانه كقوله * كان جزائي بالعصا ان اجلدا * و زيدا مررت به و بعض العرب لاجل الاشتقاق اعملها في الظاهر مطلقا حكاه

سيبويه

سيبويه في موضع و منعه في آخر وحكم عليه بالعلة والرد أعور رفع بها الظاهر كل العرب في مسئلة الكحل استحسانا و القياس قد قدمناه و وجهه الا ان بعض المتأخرين اعترض عليه بان عدم لحاق العلامات لافعل يقوي شبهه بالفعل من حيث ان الفعل لا يثني و لا يجمع فينبغي ان يعمل بطريق الاولى و هو مسبوق بهذا الكلام في كلام الرشيد سعيد والرشيد سعيد مسبوق ايضا * قال ابو علي فيما نقله التدمري عنه في مسئلة زيد شر ما يكون خير منك خير ماتكون و توجيه قول المازني في ان خير ما يكون نصب بخير منك و قد تقدم انه اشبه الفعل من جهات من انه لا يثنى و لا يجمع و لا يؤنث و يوصف بالحرف تارة زيد اعلم منك * و جواب * ذلك انا لا نسلم ان ذلك لقوة شبهه بالفعل بل لضعفه حيث لم يجر مجراه في لحاق العلامات فلحاق العلامات مما يقوي شبه الفعل وقد ذكره جماعة من النحويين في عمله عمل اسم الفاعل عمل الفعل وان سلم ان ذلك يقوي شبهه بالفعل فهو الفعل الجامد الذي هو ضعيف غير متصرف شبه بالاسماء بدليل مسئلة ان زيد النعم الرجل و مثله و ان ليس للانسان الا ما سعي * فانها المخففة من الثقيلة بدليل و ان سعيه الى غير هذا من المسائل و ما حال ضعيف تعلق بضعيف * و وجه الشيخ ابو عمرو القياس بان اسمي الفاعل و المفعول و الصفة المشبهة باسم الفاعل انما عملت لشبهها بفعل وجد بمعناها وهو يفعل و يفعل وفعل و افعل لم يوجد فعل بمعناه اى يدل على الزيادة و اعترض عليه او لا بان الصفة دالة على الثبوت ولا فعل الا و هو دال على الحدوث و في افعال الضرائر و دلالتها على الحدوث او الثبوت بحث * واما امثلته الغالبة فنائبة عن فاعل او فعلها فعل او فعل او فعل

فعلها المجرد من اداة الكثرة فانه وان لم يوضع لها لا ينافيها وثانيا بان لا افعل بمعناه وهو فعل التعجب ولو زاد قيد التصرف لخرج عن ان لقائل ان يقول ليس افعل في التعجب موضوعا لذلك ومسئلة الكحل لقبت بذلك لان سيبويه مثلها بما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عينه ولكثرة الامثلة في مثال الكحل مالم يبسطه في غيره وبغير ذلك من الامثلة وبسط الكلام في مثال الكحل مالم يبسطه في غيره * وقد ضبطها الامام جمال الدين ابو عمرو بما اذا كان افعل لشيء وهو في المعنى لمسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا اى صفة لشيء وهو في المعنى لمتعلق به مفضل وهو الكحل وقيل وهو لمسبب اي لمجعول سببا وقيل الافضل بالحقيقة العين هي سبب للكحل في التفضيل ولهذا الزمت باعتبار وقوعه فى الاول وهو ذلك الشيء الموصوف على نفس الكحل باعتبار وقوعه فى غير ذلك الموصوف والتفضيل انعكس لاجل النفي * والامام جمال الدين ابن مالك حيث قال في (تسهيله) لا يرفع افعل التفضيل في الاعراب ظاهرا الا قبل مفضول هو هو مذكور اومقدر مفسر بعد نفي او شبهه بصاحب افعل والاعرف مجرح للغة من يرفع بها الظاهر مطلقا كما سبق لكن كان ينبغي ان يزيد او ضميرا منفصلا ليخرج مثل مررت برجل احسن منه انت الاقبل مفضول المفضول ابدا هو المجرور بمن وافعل قبله وانما اراد ان يقيده بانه هو اى المجرور هو ذلك الظاهر الذى فرض رفع افعل له وهو الكحل اذ الضمير يعود عليه ومثال كونه مذكورا المثال السابق وكونه مقدرا او منه ما ذكره سيبويه من الحديث مامن ايام احب الى الله فيها الصوم من

عشر ذى الحجة * قيل وحذف اليه ايضا * قال الخفاف من قال احب حمله على لفظ الايام ومن رفع على موضعها والخبر محذوف اى في الوجود والمروى في الصحيح مامن ايام العمل الصالح فيهن احب الى الله العمل من هذه الايام العشر * ولا شاهد فيه اما تجويزه مراد خال من على المحل كما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل من عين زيد او على ذى المحل كما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من زيد واما بحذفه مع من كقوله *

ما ان رأيت كعبد الله من احد * اولى به الحمد فى وجد واعدام

ومنه بيتا الكتاب المعزوان لسحيم *

مررت على وادي السباع ولا ارى * كوادى السباع حين يظلم واديا

اقل به ركب اتوه تئية * واخوف الاما وقى الله ساريا

قال الاعلم فى كتابه (تحصيل عين الذهب) التقدير اقل به ركب اتوه منهم بوادى السباع فجرى فى الحذف مجرى الله اكبر يعنى على احد القولين وقدره في (النكت) اقل به ركب اتوه تئية منهم به على ان به يعود على وادى السباع لا على ماعادت عليه به في الاول وهو قريب من الاول * وقدره بدر الدين ابن مالك لا ارى واديا اقل به ركب تئية كوادى السباع ولم يوف التقدير حقه لانه حذف المفضل عليه وهو منهم العائد على الركب وبقي المحل الآخر وهو كوادى السباع فانه اراد هو المذكور في البيت فيه ال وال من جملة الموصوف باسم التفضيل * وتلخيص البيت ولا ارى كوادى السباع واديا اقل به الركب الا اتوه تئية وهي المكث منهم بوادى السباع * وقال ابو جعفر ابن النحاس فى (شرح ابيات سيبويه) تأييت بالمكان مثل تفعلت تمكثت

وقال السخاوى فى (شرح المفصل) ويحتمل ان يكون افعل هنا فعلا ماضيا ويرتفع ركب على انه فاعل وتثنية مفعول به والكل في موضع الصفة لواديا واخوف على اى ولم ار اخوف * قال الخفاف وواديا مفعول ارى وكوادصفة تقدمت فانتصب حالا ويجوز ان يكون كواد مفعول ارى وواديا تمييز بمنزلة ما رأيت كاليوم رجلا واخوف معطوف اى واخوف به منهم وبعد ضمير اي يكون افعل بعده ضمير مذكور وهو فى المثال في عينه او مقدر نحو ماحكاه ابوجعفر عن محمد بن يزيد من قولهم ما رأيت قوما اشبه بعض ببعض من قومك وقال رفعت البعض لان اشبه له وليس لقوم * قال بعض شراح (التسهيل) لقد يره ما رأيت قوما ابين فيهم شبه بعض من شبه بعض قومك ببعض فجعل اشبه موضع ابين واستغنى به عن ذكر المضاف ثم كمل الاختصار بوضوح المعنى بالتقدير ما رأيت قوما ابين فيهم شبه بعض ببعض فى قومك ثم حذف الضمير الذى هو فيه العائد على شبه وادخل من على شبه فصار التقدير من شبه بعض قومك ببعض ثم حذف شبه وبعض وادخلت من على قومك وحذف متعلق شبه وهو ببعض لحذف ما تعلق به وهو شبه فبقي من قومك وهو على حذف اسمين وبعد نفي تقدم في المثال وشبهه يعني به النهى والاستفهام وقد اعترض عليه بعدم السماع فى ذلك وليس موضع قياس وجوابه انه قد استقر ان النهى والاستفهام للانكار يجريان مجرى النفي فى اخوات كان الاربعة والاستثناء وتسويغ مجيء الحال من النكرة فى الفصيح الى غير ذلك وصاحب افعل هو رجل فى المثال * وصرح بدر الدين ولد الشيخ جمال الدين ابن مالك باشتراط كون

الفاعل اجنبيا فقال في (شرح الخلاصة) لم يرفع الظاهر عند اكثر العرب اذا ولى نفيا وكان مرفوعه اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين * وقد رأيت الامام جمال الدين ابن الحاجب اشترط السببية والامام جمال الدين ساكت عن ذلك فنقول ان قصد بدر الدين بالاجنبي نفي السببي الذى اتصل بضمير الموصوف كما مثل به في اثناء كلامه من مارأيت رجلا احسن منه ابوه فلاشك ان افعل فيه لا يرفع الظاهر في اللغة المشهورة لكن هذا القيد كان مستغنى عنه بقوله كان مفضلا على نفسه باعتبارين وان اراد به نفي السببي الذى للموصوف به تعلق ما فليس كذلك بل لابد من ان يكون سببا بهذا المعنى وهذا الذى يحمل كلام الشيخ ابي عمرو عليه وان يكون اجنبيا بالمعنى الاول ليخرج مارأيت رجلا احسن منه ابوه لكن قد قدمنا ان هذا خارج من قيد آخر وبقي النظر فيما اذا قيل مارأيت رجلا احسن في عينه الظاهر ويكون الضمير في منه يعود على كحله لفظا على حد عندى درهم ونصف خلافا لابن الصائغ شرح كذا وقوله تعالى وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره * وقول الشاعر *

وكل اناس قاربوا قيد فحلهم * ونحن حللنا قيده فهو سارب

كحله منه في عين زيد هل هي داخلة تحت الضابط ويرفع فيها افعل وعبارته والذى يظهر انها تدخل الا على رأى بدر الدين * فان قيل * الشيخ جمال الدين ابو عمرو يشترط ان يكون لسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه وما اعيد عليه الضمير ليس عين ذلك الكحل بل المفضول كحل عين المفاضل ولذا شرط الشيخ جمال الدين ابن مالك قبل مفضول هو هو * قلت * المسوغ يعود الضمير عليه تصيره كانه هو وهذا المعنى

لابد من اعتباره في نفس المثال المجمع عليه فان الكحل المنفى فضله في عين رجل غير الكحل المفضول وهذا هو الذى سوغ تعدى افعل الرافع للكحل هنا الى ضميره المجرور بمن فى قولك منه ولا يجوز مرز يدبه قال الصفار في شرح الكتاب بعد تقرير هذه المسئلة وبقى فيها اشكال اثاره صاحبنا ابو الحسن بن عصفور وفقه الله تعالى وهو انهم قد منعوا مرز يد به والفضل عن هذا بانه عائد على الكحل لفظا لا معنى لان الكحل الذى في عين زيد ليس منتقلا لمعنى آخر فهو من باب ارى كل قوم قار نواقيد نخلهم * البيت قال وهذا حسن انتهى * وقد يقال ان ال فى الكحل المذكور فيه للحقيقة فالذى يعود عليه الضمير مفسر من حيث اللفظ والمعنى وهذا مثل قولك الماء شرب منه زيد وشرب منه عمرو فكلاهما يرجعان للماء وانكان مشروب هذا الخاص غير مشروب الآخر انتهى * ويمكن الانفصال عن اشكال ابن عصفور بان ذلك اغتفر في افعل لما كان بمعنى فعلين ولهذا جاز تعلقه بظرفين مختلفين نحو زيد يوم الجمعة احسن منه يوم الخميس وبان احسن فى المعنى انما هي لرجل لا للكحل على ماسياتى من كلام سيبويه وشرحه * واعلم ان قول ابن الحاجب منفيا لا يخالف قول ابن مالك بعد نفى او شبهه لان الواقع بعد شبه النفى منفيا وبقى النظر في شيئين فى وجه رفع افعل هنا الظاهر وفي وجه اشتراط هذه الشروط لذلك امار فعها الظاهر هنا فذكر له الجمهور تعليلين * احدهما * ان افعل هنا يعا قبه الفعل فاذ اقمت الفعل مقامه افاد ماافاد افعل من التفضيل وقد كان الموجب لقصوره عن الاوصاف العاملة كونه لا يوجد له فعل بمعناه كما سبق تقريره قال

الشيخ جمال الدين بن مالك وتابعوه صح ان برفع الظاهر هنا كما صح اعمال اسم الفاعل بمعنى المضي في صلة ال يعني من اجل ان كان القياس ان لا يعمل في الماضي وحين دخلته ال عمل فيه لانه واقع موقع الفعل وعليه مناقشة وهو ان ال يقتضي الوصل و اصله ان يكون بالجملة و تشابه المعرفة وهي انما تدخل على المفرد فلذلك اختير وصلها بالوصف الذى له شبهان بالجملة و المفرد فهو بعدها له جاذب للفعلية اما في مسئلتنا فبعد تسليم ان الفعل يقع هنا و يؤدى معنى الوصف لاجاذب له الا ان يقال الاصل في مكان المشتقات اذا ادى الفعل معناها وصح حلوله محلها ان يكون للفعل وقد اعترض على هذا التعليل بان الفعل اذا وقع هنا لم يتسا و التركيبان من حيث ان نفى الاحسنية تصدق بالمساواة وحاول بعض شراح (الحاجبية) الانفصال عن ذلك فقال فاذا نفي ذلك يكون المعنى نفى فضل حسن الكحل في عين رجل على عين زيد وهذا انما يحصل ايضا بنفي ان يكون حسنه كحسنه وهذا فيما اراه مكابرة وحاول بعض اجناسه الانفصال بان ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه فى عين زيد محتمل لان يكون كحل عين زيد احسن ولان لا يكون بان يكونا متساويين وما رأيت رجلا يحسن محتمل لان يكون كحل عين زيد احسن وازيد كما تقدم ولان لا يكون بان يكون انقص فقد تساوى المدلولان في الجملة وهو على مافيه اقرب من الاول للقبول وقد يقال ان قولك ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل وان كان منصبا على نفي الزيادة في عين الرجل وهي تصدق بالمساواة و بنقصانها من عين زيد فالمراد في الاستعمال الاخير يوضح لك ذلك انك تقول ما رأيت افضل من زيد بقصد اثبات الافضلية له

* قال من يعلم من محققي التفسير فى قوله ومن اظلم ممن منع مساجد الله * ومن اظلم ممن كذب * المعنى لا احد اظلم من اولئك وتكلموا على الجمع بينهما بكلام يذكر فى موضعه وقولك ما رأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل حسنه من عين زيد وان كان منصبا على نفى المماثلة وهي تصدق بشيئين بالزيادة والنقص كما سبق وضوح الامر بن حسب ما اخرجه مسلم فى صحيحه من حديث ابي هريرة عن النبي عليه الصلوة والسلام انه من قال حين يصبح وحين يمسي سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم مائة مرة لم يأت احد يوم القيامة بافضل مما جاء به الارجل قال مثل ما قال اوزاد عليه * ولو قيل ان او بمعنى الواو كان مكلفا وما سبق اولى فتأمله لكن المراد في الاستعمال اثبات الزيادة للثاني قضاء لحق التشبيه ويوضح ذلك المبحث البياني فى قوله تعالى وليس الذكر كالانثى * ونظير ما ذكرناه هنا فى التراكيب من قصرها في الاستعمال على احد ما يقتضيه وضع اللفظ قصر بعض المفردات على ذلك عرفا نحو الدابة في الاجناس وان عمروا فى البيت في الاعلام بالغلبة هذا شيء يوافق عليه من مارس اللغة العربية ولم يجمد * عن القواعد الجدلية * الثاني * من تعليل الجمهور لرفع افعل الظاهر انه لو لم يرفع الظاهر ورفع اما على انه مبتدأ مخبر عنه بالكحل او خبره الكحل تقدم عليه لزم منه امر ممتنع وهو الفصل بين افعل ومعموله باجنبي منه ومعنى الاجنبي انه غير معمول له عمل الفعل فيه والا فالفصل بالخبر او بالمبتدأ او الخبر ومعموله فصل بمعموله عند من يرفع احدهما بالآخر والفصل بين العائد ومعموله بالاجنبي لا يجوز لانهما كالكلمة الواحدة قيل ولان افعل مع من كالمتضائفين ولا يفصل بينهما باجنبي

* يحمل

على قول الجمهور ولا بغيره الا لضرورة * وقد اعترض على هذا التعليل بان الفصل انما يلزم على تقدير ان يتقدم احسن و يتأخر منه اما على تقدير ان يتقدم الكحل او يتأخر منه بان يقال مارأيت رجلا الكحل احسن في عينه منه اومارأيت رجلا احسن في عينه منه الكحل فلا يلزم ذلك المحذور * واجاب بدر الدين بن مالك ووافقه الحديثي بان في تقديم الكحل تقديرغير الاهم لالضرورة اذ الامتناع من رفع افعل ليس لعلة موجبة انما هو لامر استحساني ولذاك اطرد عند بعض العرب رفعه الظاهر فيجوز التخلف عن مقتضاه اذا زاحمه مار اعيته اولى وهو تقديم ماهواهم وايراده في الذكر اتم وذلك صفة مايستلزم صدق الكلام تخصيصه نفي صفة رجل في المسئلة باحسن قال الاترى انك لو قلت مارأيت رجلا كان صدق الكلام موقوفا على تخصيص رجل بامر يمكن انه لم يحصل لمن رأيته من الرجال لانه مامن راء الاوقد راى رجلا ما فلما كان الصدق موقوفا على المخصص وهو الوصف كان تقديمه مطلوبا فوق كل مطلوب واغتفر مايترتب على التقديم من الخروج عن الاصل ومطلوبية المخصص في الاثبات دون مطلوبيته في النفي لانه في الاثبات يزيد الفائدة وفي النفي يصون الكلام عن كونه كذبا فلا يقتضي ذلك جواز مثله في الاثبات وهذا الكلام مع طوله واختصاري له قد يقال ان فيه احسن وحده ليس صفة انما هو جزء الصفة وكذا الفضل جزء الصفة واجاب عن تاخير الكحل عن منه بانه تجنب عن قبح اجتماع تقديم الضمير على مفسره واعمال الخبر في ضميرين لمسمى واحد وليس هو من افعال القلوب ويقال له انك قد اوجبت

على تقدير ان يرفع ان يكون الكحل مبتدأ وهواذا تأخر لم يضر عود الضمير عليه ولم يقبح نحو في داره زيد وهل ذلك الا مثل فلو جس في نفسه خيفة موسى * في الاعراب المشهور لكن جعله مبتدأ مخبرعنه بالكحل هو قياس قول سيبويه في نحو من ابوك لانه اذا وضع موضعه يبقى الكلام على وضعه وحينئذ يمتنع لعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وتصير مثل صاحبها في الدار وينبغي ان يحمل قول الشيخ ابي عمرو في تقدير تقديم منه على الكحل انه يلزم منه عود الضمير على غير مذكور على انه بناه على قاعدة سيبويه التي ذكرناها * فان قيل * هذا التعليل لا يتأتى في العبارة الثالثة وهي ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل فان الرفع لا يحصل به ذلك المحذور * قلت * هذه فرع الاولى فكما لا يجوز الرفع في الاصل كذا في الفرع ولان المحذور واقع في التقدير * * وقال الرشيد سعيد قد جوزوا في التقدير ما لا يجوز في غيره * قلت * وان كان كذلك لجوابه فقهها كانت طالق غدا ولا تخرجي الا ان آذن لك لكن الاصل ان يكون المقدر كالملفوظ واعمال الخبر في ضميرين لمسمى واحد كاف في المنع على ان ذلك مشكل اعني تعلق منه باحسن في اصل المسئلة اذا رفعت الكحل باحسن لما يلزم من تعدى فعل الظاهر الى مضمره وقد تقدم الكلام فيه ولعل الصفار اخذ الاشكال عن ابن عصفور والانفصال عنه بان الضمير الذى دخل عليه من هو كحل آخر غير الذي رفع باحسن فكذا هنا على ان هذا ايضا يتأتى فيما اذا قدم الكحل ولم يذكره وجنح الى امر طويل خطابي ولا يتكلف له ان يقال عود الضمير على متأخر انما هو فيما جاء عن العرب وهذا لم يجئ ولا غيره من التكلفات * واعلم ان هذين التعليلين مفهومان من كلام

سيبويه رحمه الله واورد بعضهم على التعليل الثاني ما قلناه وانفصل بان سيبويه انما ذكر ذلك ليفرق بين مسئلة الكحل بتر تيبها ومسئلة مررت برجل خير منه ابوه ولم يقل ليس لجواز الرفع محمل آخر وقد صرح الصفار بجواز المسئلة بالرفع على تقدير تقديم الكحل لما ذكرنا . وعلى تقدير تاخيره عنه مثل ان يكون معطوفا على من الناس مقدرا بان يكون الكحل مبتدأ اما اذا كان خبرا فيمتنع تاخير الكحل لماذكرناه ونظير هذه المسئلة على هذا التعليل من الحمل على احسن القبيحين مسئلة ماقام الازيدا اصحابك واصلها ماقام اصحابك الازيدا فدار الامر حين التقديم بين الرفع الراجح والنصب المرجوح لما ان البدل لا يتقدم ومسئلة مررت بزيد ورجل آخر قائمين آثروا مجيء الحال من النكرة على وصف المعرفة بالنكرة ومسئلة هذا مقبلا رجل آثروا مجيء الحال من النكرة على تقديم الصفة فتحملوا القبيح برفع اقبح منه ولعل هذا مراد الشيخ ابي عمرو في قوله لولم يرفع الظاهر لكان مرفوعا بالابتداء وهو متعذر لقصوره عن غيره اى لان الرفع بالابتداء قاصر عن الرفع بالفاعلية لاستلزام ذلك الفصل وهذا وانكان فعله رفع افعل الظاهر فامره اخف ولرفع افعل الظاهر في هذه المسئلة تعليل آخر مفهوم من كلام سيبويه ايضا اعتمد عليه شراحه وهي ان افعل اذا كان لتفضيل الشيء على نفسه في موضعين فهي جارية على الاول في المعنى مع رفعها الظاهر فيرفعه اذذاك كما يرفع الضمير لانك انما تفضل بها المكان على غيره اذلا تقدر ان تفضل بها نفس الشيء على نفسه قال سيبويه ولكنك زعمت ان للكحل هنا عملا وهيئة يعني عملا من الحسن وهيئة فيه ليست له في غيره فالمعنى

مارأيت احداعاملافي عينه الكحل من الحسن كعمله في عين زيد وهذا في التقدير كقوله ماراأيت احدا يحسن عينه بالكحل كعين زيد فهو كمارأيت احدا يحسن بالكحل كحسن زيد فهو كما رأيت احدا احسابالكحل كزيد ولا يتأتى ذلك في مررت برجل خير منك ابوه لان فيه افعل صفة للاب لان تفضيل الاب على احد ممكن فخلصت الصفة لما بعد *وذكر ابن فلاح في (الكافي) تعليلين آخرين *اولهما *انها عملت في الظاهر في تفضيل الشئ على نفسه لان ذاك بالنسبة الى المعاني غالبا يجرى مجرى الضمائر فرفعته كما يرفع الضمير* ثانيهما* انه لما اتحد الفاضل والمفضول كانه عمل في شئ واحد فهذه خمس تعاليل لم ارها مجتمعة ❁ النظر الثاني في وجه اشتراط تلك الشروط❁ اما اشتراط الموصوف وهو في عبارة ابن الحاجب في قوله الشئ وفي عبارة (التسهيل) في قوله فصاحب افعل فعيل ليتأتى التفضيل وهو دعوى وقيل لان الاسماء العاملة لابد لها من الاعتماد *واعترض* بان ذلك يكفي فيه النفي فتقول ما احسن في عيني رجل الكحل منه في عين زيد كما تقول ما قائم الزيدان فرفع الوصف مكتفي به * واجيب* بان افعل لم يقوقوة اسم الفاعل الاترى انه لا ينصب المفعول به مطلقا على الصحيح ولو وجدت شروط رفعه للظاهر بخلاف اسم الفاعل واما السبب عند من اشترطه لانها صفة جرت في اللفظ على غير من هي له ولا بد منه لانه الذي رفعته افعل واما التفضيل فافعل وضعت له وكونه بين ضميرين وهو المشار اليه بالاعتبارين فلان تفضيل الشئ على نفسه انما طريقه ذلك والنفي لامكان وقوع الفعل موقعه واعتنا ئه عنه كماقررناه في التعليل

بمعاقبة الفعل وهو ينتظم بالشروط السابقة لك قد تقدم ان بدر الدين ابن مالك اشترط الاجنبية في مرفوعها وتقدم الكلام معه والتوفيق بينه وبين من اشترط السببية * فان قلت * فانت اذا قلت ما رأيت رجلا احسن منه ابوه او رأيت رجلا احسن في عينه الكحل في عين زيد يصح وقوع الفعل موقعه * فقد اجاب عنه بدر الدين * بان المعتبر في اقراط رفع افعل التفضيل الظاهر جواز ان يقع موقع الفعل الذى بنى منه مفيدا فائدته ولو قلت في الاول يحسن ابوه كحسنه لفاتت الدلالة على التفضيل او يحسنه ابوه اى يفوته لكن قد جئت بغير الفعل الذى بنى منه احسن وفاتت الدلالة على الغريزة المستفادة من افعل ولا عينه الكحل كحسنه او يحسن الكحل كحلا فاتت الدلالة على المنفصل في الاول وعلى الغريزة في الثاني انتهى وهذا تقدم ان مثله يقال في المثال المستجمع للشرائط وتقدم الجواب عنه فليطابق بينه وبين هذا * واعلم ان رفع افعل الظاهر على ما هو المختار مشروط بالشروط السابقة لكن هل هذا الافعل من اولا فعل في جميع استعمالها لم اجد من شفي الغليل في هذه المسئلة والذى ينبغي ان يقال ان هذا ينبني على الاختلاف في تعليل وجه قياس عدم عملها هل هو كونها لم تشبه الفعل كاسم الفاعل ولا الوصف المشبه للفعل وهى الصفة المشبهة في لحاق العلامات وهو ظاهر عبارة سيبويه رحمه الله او كونها لم توجد فعل بمعناها كما قاله الشيخ ابو عمرو وغيره ان قلنا بالاول فينبغي اذا استعملت بالالف واللام ان يجوز رفعها للظاهر فتقول هذا الرجل الافضل ابوه لانها تثنى وتجمع اذ ذاك وكذا اذا اضلت لمعرفة نحو زيد افضل الناس ابوه لانه يجوز تثنيتها

ثم بيان قوله تعالى حور مقصورات في الخيام

وجمعها حينئذ وان قلنا بالثاني فلا ينبغي ان تعمل الا بالشروط والله تعالى اعلم *
بسم الله الرحمن الرحيم * وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
﴿فائدة﴾ قوله تعالى حور مقصورات في الخيام * قال الشيخ جلال الدين البلقيني في رسالة لوالده هذه الآية تنقض القاعدة وتكثر الفائدة لان حورا جمع حوراء وهو جمع عاقل وقد جاءت صفته على الجمع مراعاة للتكثير على ماقالوه لان مقصورات معناه مجعولات في القصور فلو جاء على الافراد لكان حور مقصورات في الخيام كما قال وجوه يومئذ ناعمة لسعيها راضية وكما قال وجوه يومئذ خاشعة عاملة ناصبة * واما قوله تعالى ان يبدله ازواجا خيرا منكن مسلمات * فيتعين ان يكون من هذا القسم وان مسلمات صفة مجموعة ولا يجوز ان يكون بدلا لان البدل انما يجيء عند التعذر وقد نص النحاة على ان قوله تعالى هدى للمتقين الذين يومنون * يجوز ان يكون الموصول تابعا وان يكون مقطوعا وعلى التبعية فهو نعت لا بدل الا اذا تعذر كقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع * لامتناع وصف النكرة بالمعرفة ولا يجوز ان يكون نعتا للصفة السابقة وهو افعل التفضيل في قوله خيرا منكن لان نصوص النحاة على ان الصفة التي تنعت وينعت بها المشتقات في اسماء الفاعلين واسماء المفعولين معنى ذاك لان خيرا ليس من اسماء الفاعلين ولا المفعولين فيقع نعتا ولا ينعت ولا يحسن ان يكون حالا من ازواج وان كان نكرة تخصص بالوصف لان الحمل على الوصف اولى من الحمل على الحال ولا يجوز ان يكون حالا من الضمير وامتناعه اوضح من ان يذكر لان صاحب الحال الضمير وهو المتبدل بهن والحال انما هو للمتبدلات فبطل هذا * وقوله تعالى * فيهن

خيرات حسان * ان شئنا جعلناه من هذا والذي اقوله ان الوصف بكليهما وارد في القرآن والسنة فمن الجمع في السنة قوله عليه الصلوة والسلام نساء كاسيات عاريات حائلات مميلات لان النساء والنسوان والنسوة جمع المرأة من غير لفظها كالقوم في جمع المرء ان جعلته اسم جمع خرج عن هذا الباب ولكن الا كثر الافراد والله تعالى يمنحنا واياكم مزيد الامداد *

﴿ فكتب له والده رحمهما الله تعالى ﴾

مانصه قد ذكرنا في الدرس يوم الخميس * حور مقصورات في الخيام * وذكرنا ايضا * فيهن خيرات حسان * وقلنا مقصورات لا يتعين ان يكون صفة بل يجوز ان يكون خبرا والمعنى عليه فان القصد الاخبار عنهن بانهن ملازمات لبيوتهن لسن بطوافات ويكون قوله تعالى في الخيام * نظير قولك زيد محبوس في المكان الفلاني فالخبر هو قولك محبوس * واما قوله تعالى فيهن خيرات حسان * فلانه لما قال فيهن قابله بالجمع فقال خيرات وقال حسان مراعاة للفواصل التي في السورة من اولها الى اخرها والذي قبله من غير فاصل قوله فاكهة ونخل ورمان فباى الاء ربكما تكذبان * واعقب ذلك بقوله فيهن خيرات حسان * واما ما في هل اتاك حديث الغاشية * فهو اما كالذي في سورة القيامة واما مسلمات فني ندليته كلام آخر ذكرناه وهو البدل المشتق وهو ضعيف ولكن جوزنا ان يكون حالا من الضمير المستكن في خير امكن * واما حديث نساء كاسيات عاريات فهذا جاء على احدى اللغتين والكلام على ما في القرآن الكريم والذكر الحكيم زادنا الله واياكم من المتقين التوفيق والحكمة وافاض علينا جميعا النعمة ودفع عنا النقمة آمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم *

❊ في قوله تعالى ويستفتونك في النساء ❊

❊ كتب الشيخ جلال الدين البلقيني الى والده شيخ الاسلام سراج الدين رحمهما الله تعالى ❊

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات اسعد الله مساكم ❊ واذهب عنكم ماساءكم ❊ يقول الفقير اصلح الله شانه ❊ وازال عنه ماشانه ❊ ان الزمخشرى في الكشاف ❊ وقع عليه تعقب من فيض الالطاف ❊ في قوله تعالى ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليه في الكتاب في يتامى النساء ❊ وذلك انه قال مافي محل الرفع اى يفتيكم الله والمتلو في الكتاب في يتامى النساء قوله تعالى وان خفتم ان لا تقسطوا في اليتامى ❊ وهو مثل قولك اعجبنى وقد ذكرته ويجوز ان ما يتلى عليكم مبتدأ وفي الكتاب خبره على انها جملة معترضة ويجوز ان يكون مجرورا على القسم كانه قيل قل الله يفتيكم فيهن واقسم بما يتلى عليكم فى الكتاب ثم قال ❊ فان قلت ❊ بم تعلق قوله في يتامى النساء ❊ قلت ❊ في الوجه الاول هو صلة يتلى اى يتلى عليكم في يتاماهن ويجوز ان يكون في بيان النساء بدلا من فيهن فاما في الوجهين الاخيرين فبدل لا غير انتهى كلامه ❊ واقول لا يصح على الوجه الاول وهو ان يكون ما فاعلة البدلية من قوله فيهن والذى ذكره المعربون في ذلك ومنهم العسكرى انما هو البدلية من قوله في الكتاب وانما لا يصح بوجهين ❊ احدهما ❊ ان قوله فيهن ضمير عائد على النساء فهو مقصور في الجواب لان الجواب عن حكم النساء كالجواب الله يفتيكم فيهن اى في النساء واما قوله وما يتلى عليكم فى الكتاب ففيه تصريح بيتامى النساء فصار التقدير قل الله يفتيكم في النساء ويفتيكم المتلو في الكتاب في يتامى النساء فلا تصح البدلية حينئذ من فيهن لاستلزامه ان يكون الجواب اخص من السوال

لان المسئول عنه حكم النساء و نحوه الجواب على تقدير البدل قل الله يفتيكم في يتامى النساء و هذا وان كان مقصودا بالحكم الا ان الاول ايضا مقصود وهي ان الله يفتي عباده في امر النساء عموما و يفتيكم المتلو في الكتاب في يتامى النساء خصوصا والجواب لا يكون اخص من السؤال * والوجه الثاني * ان قوله فيهن متعلق بجملة قل الله يفتيكم و قوله في يتامى النساء متعلق بجملة يفتيكم المتلو بناء على ان ما فاعله ولا يبدل المتعلق بجملة من المتعلق بجملة اخرى واما على الوجهين الاخيرين فلا تستقيم البدلية لا من الكتاب ولا من فيهن اما من فيهن فلما قدمناه من استلزام ان يكون الجواب اخص من السؤال واما من في الكتاب فان على هذين الوجهين المراد والذي يتلى عليكم محفوظ في الكتاب لانه قال المراد بالكتاب على هذا الوجه اللوح المحفوظ مثل و انه في ام الكتاب لدينا لعلي حكيم * فلا يصح ان يبدل في يتامى النساء من قوله في الكتاب لان ذلك ذكر للتعظيم والمبدل منه في نية الطرح فيؤدي الى فوات الامر الذي سبق له والذي يتلى عليكم في الكتاب على معنى انه تقرر في الكتاب اللوح المحفوظ وكذلك على القسم لانه انما يقسم بالامر العام وهو ما يتلى في الكتاب على سبيل التعظيم واما الامر الخاص وهو الذي يتلى في يتامى النساء فلم يقسم به فلا يصح البدلية على هذين الوجهين بوجه واذا بطلت البدلية فلا يصح له حينئذ ان تكون الجملة اعتراضية ولا قسمية الا اذا علق في يتامي النساء بقوله يتلى عليكم في الكتاب مع انهما اعرابان مخترعان لم يسبقه اليهما احد * فالمسئول ما مثل هذه الاعتراضات وهل هي صحيحة ام لا والله يديم انتفاع الناس بوجود من يزيل عنهم الباس *

﴿فكتب اليه والده﴾

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات * اللهم صل وسلم على سيدنا محمد سيد السادات * من اهل الارض والسموات * وعلى آل سيدنا محمد واصحابه واتباعه واحبابه من سهل والطف ويسر اسعد الله صباحكم * وادام سعدكم ونجاحكم * لقد ابديتم افادا وقلدتم امتنانا * واقول في الجواب * والله الموفق للصواب * ان قول الزمخشري والمتلو في الكتاب معنى اليتامى يعني قوله وان خفتم ان لا تقسطوا في اليتامى الآية التي فيها ذكر اليتامى في الخوف ان لا يقسط لهن وهي المذكور فيها فانكحوا ما طاب لكم من النساء * فيجوز ان يكون في يتامى النساء بدلا من فيهن فيصير التقدير والمتلو في الكتاب في الآية التي فيها ذكر اليتامى مما يتعلق بالنساء هو قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء * واذا اختصرت قلت التقدير قل الله يفتيكم فيهن والمتلو في الكتاب فيهن وذلك المتلو هو في الآية التي فيها ذكر اليتامى كما تقول اذا سألك سائل عن المحجور عليهم العالم يفتيك فيهم والمقرر في الجامع في حجر الصبي وكان قد ذكر في حجر الصبي ما يتعلق بعموم المحجور عليهم وبذلك يظهر ان الجواب ليس اخص من السوال بل هو مساوله واما التعلق فان قوله فيهن يتعلق بقوله يفتيكم وقوله في اليتامى يتعلق بقوله يفتيكم ايضا على اعراب البدل وانما يتعلق بقوله يتلى على غير البدل وما ذكرتموه على الوجهين الاخيرين فالبدلية من في الكتاب لم يتعرض لها الزمخشرى والبدلية من فيهن قد تقدم انها مساوية بما قررناه وهي متعينة على الاعتراض والقسم وصار التقدير قل الله يفتيكم فيهن * تم الكلام * ثم اعترض بقوله والذى يتلى عليكم ثابت في اللوح المحفوظ

ثم عاد الى تمام الاول وقال في يتامى النساء والتقدير قل الله يفتيكم فيهن في المذكور في قوله فانكحوا ما طاب لكم من النساء وذكر في اليتامى للاعلام بموضعه وعلى القسم فيصير التقدير قل الله يفتيكم فيهن واقسم بما يتلى عليكم في الكتاب ثم عاد الى تمام الاول بالبدلية المذكورة وجوز الزجاج ان يكون ما في محل خفض قال وهو بعيد جدا لان الظاهر لا يعطف على المضمر وهذا الذي قدمته هو الذي ظهر لي بعد التامل وهكذا يكون الترسل والفقير يرغب الى الله في ان تكون خليفتي واكثر بذلك التوسل اللهم اجب سؤالي واصلح حال خليفتي وحالي آمين والحمد لله رب العالمين وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين وتابعيهم باحسان الى يوم الدين *

﴿ الاستغناء بالفتح المبين في الاستثناء في ولا اكبر الا في كتاب مبين ﴾
للشيخ سراج الدين البلقيني رحمه الله تعالى ﴾

اما بعد حمد الله الذي جعل علماء الشريعة هم اهل العلم المبين * واقامهم لحفظ الشرع المحمدي وفيهم الكتاب المبين * ومنحهم الثبات في الدين * فسلوا سيوفهم على الزنادقة المارقين * وجعل على منطقهم من الفصاحة ما يظهر لكنة منطق المتفلسفين * وحفظ عقولهم السليمة من ردى المعقول فاستقاموا على الطريق المستبين * والصلوة والسلام على عبده محمد المخصوص بالشرع العام المفضل على الخلق اجمعين * وعلى آل محمد واصحابه وازواجه وذريته والتابعين * فانه لما حضر كاتب هذه الاوراق * الفقير الى عفو الخلاق * مجلس مولانا المعز الاشرف محب العلم والعلماء * حبيب الاخيار الحلماء * السيفي ملكتمر الماردانی * بلغه الله في الدنيا والآخرة حسن الاماني * تعير بعض من حضره *

﴿ بيان الاستثناء في قوله تعالى ولا اكبر الا في كتاب مبين ﴾

بما تفضل به من الاحسان وعمره في حق عبده الفقير الى عفو الله عمر * فلما وقع الكلام في المتعه * قال بعض الحاضرين قولا فمنعه * ثم انتشر الكلام في الاستدلال * وظهر من المتحاملين في الكلام كثير من الاختلال * ثم حصل بعد ذلك السكون وربك يعلم ماتكن صدورهم وما يعلنون ثم قرأ قارى من القرآن العظيم آيات * يعلم السبل الى فهمها العلماء الاثبات * منها وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا فى كتاب مبين * ولم يكن فى عزم كاتبه العود الى الكلام مع احد من الحاضرين لما يقع في ذلك من اللغط وذلك مظنة الغلط فقال بعضهم في الاستثناء اشكال * ولم يكمل فيه المقال * ولم يقتصر على السؤال * وكان كاتبه ضيق عليه في ذلك المجال * الى ان ارحته بالانتقال الى الجواب * فقلت والله الموفق للصواب *

﴿الجواب عن ذلك﴾ من اوجه اربعة ومن تغيظ فقد قرر امره على المنازعه * بغير علم وازمعه * وهن انه يجوز ان يكون الا بمعنى الواو والاستثناء من محذوف اومن فى قوله ولا اصغر من ذلك ولا اكبر او منقطع وفى اثناء ذلك كلام المتعصبين لاقامة الشر لاتنقطع فقصدت بهذا التصنيف تقرير الاوجه في ذلك * وايضاح القول فيه والمسالك * فاقول * وجه الاشكال ان يقال لايصح ان يكون الاستثناء من قوله وما يعزب ان يصير المعنى وما يبعد وما يغيب الا فى كتاب مبين وهذا فاسد ولا يصح ان يكون الاستثناء من قوله ولا اصغر من ذلك ولا اكبر رفعت او فتحت لان الرفع للعطف على محل مثقال والفتح للعطف على لفظه وهو فى موضع الجر لامتناع الصرف

في اصغر ولا اكبر لاصغة والوزن وحينئذ فيشكل الاستثناء وهذا الاخير لم يقرره من كان يستشكل بل اقتصر على الاول ولم يكمل الكلام لقد هوله من الثاني وتمام الكلام ان الاستثناء مما ذكر على ماتقرر مذكور فيما لايصح ولا هو مذكور فيما ذكر يستثنى منه الاول والاصل عدم الحذف وبتقديره فما هو * وبلغني من بعض العلماء الاعلام ان بعض من حضر المجلس له مدة يسأله عن هذا السوال بعينه وتردد له في ذلك مرات في اوقات قريبة من هذا المجلس ولم يكن عندي علم من ذلك الابعد وقوعه وظهوره وما كانوا يكتمون والله يكتب ما يبيتون * ولما حصل الكلام في ذلك فتح الله علي على الفور باجوبة اربعة فاردت ان ارتبها بان اخرج الا عن الاستثناء الى العطف اواجعلها على بابها والاستثناء من محذوف ملتزما العطف في ولا اصغر من ذلك لا اكبر على اللفظ والمحل اولا التزم ذلك فيكون من ولا اصغر من ذلك ولا اكبر بتقدير الابتداء رفعا او نصبا ولا لنفي الجنس وآخر ماذكرت ان يكون الاستثناء منقطعا فلما اخذت في الكلام على الاول وقعت المنازعة فيه لغرابته عندهم واعتقادهم انه لم يقل اولم يقل مثله في القرآن العظيم وكل من الاعتقادين * غير صحيح * اما الاول * فقد صرح جمع من النحاة بنقل ذلك عن جماعة من النحاة المتقدمين كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى * واما الثاني * فقد ذكره جمع من المفسرين والمعربين في قول الله تعالى في سورة هود الاماشاء ربك وكان من جملة كلام بعض من حضر يفسد المعنى على هذا التقدير لانه يكون التقدير ولا في كتاب مبين فقلت له في الجواب الكلام في تقدير الا بالواو ولا بولا ثم قلت وكيف يفسد والمعنى صحيح

على تقد يرولالان التقد يرحينئذ ومايعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ولا اصغرمن ذلك ولا اكبر الا في كتاب مبين والمعنى كل كائن في الارض وفي السماء وفي اصغر من ذلك وفي اكبر منه وفي كتاب مبين لا يعزب منه شيء عن ربك وعلى تقدير الواو يصير التقدير وذلك اووهو في كتاب مبين وكان وقع من استشهادي في المجلس ما قال الشاعر *

وكل اخ مفارقه اخوه * لعمرابيك الا الفرقدان

فعدلوا عن البحث فيه وعن المعنى الى ان ذلك لايقال في القرآن وقال بعضهم الابمعنى الواو ولا تعطف الجمل ولا يقدر في القرآن وهذا من العجب فقد حمل الاخفش على ذلك قوله تعالى لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا منهم * واستشهد على ذلك بقول الشاعر *

وارى لها دارابا عدوه * السيدان لم يدرس لها رسم

الا رمادا هامد ارفعت * عند الرياح خوالدا

اي وارى لها دارا ورمادا * وقال الفراء في قوله تعالى وحكى عنه ذلك مكي واستحسنه فقال قوله تعالى ومايعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في كتاب مبين * حمل هذا اللفظ على ظاهره وجعل قوله الا في كتاب متصلا بماقبله اوجب ان اشياء تعزب عن الله وهي في كتاب مبين تعالى الله عن ذلك * ومثله في الانعام ولا رطب ولا يابس ولكن الاو ما بعدها منقطعة عما قبلها على اضمار بعد لا تقديره ومايعزب عن ربك من مثقال ذرة ولا اصغر من ذلك ولا اكبر تم الكلام

فلا شيء يعزب عنه لا اله الا هو ثم ابتدأ فقال وهو في كتاب مبين والا في موضع الواو وهي مضمرة * قال* ابو محمد المكي عقب حكايته ذلك هذا قول حسن لولا ان جميع البصريين لا يعرفون الا بمعنى الواو وكذلك قال مكي وكذلك قال قوم في قوله تعالى يجتنبون كبائر الاثم والفواحش الا اللمم قال قوم في قوله تعالى يجتنبون كبائر الاثم والفواحش الا اللمم ان معناه واللمم * قال مكي وكون الا بمعنى الواو بعيد شاذ ولو جعلت الا بمعنى لكن لكان اقرب واجود وكانه قال لكن هو في كتاب مبين وهذا احسن في التاويل والاستعمال من قول صاحب الكشاف ان الا بمعنى الواو وكون الا بمعنى لكن مستعمل كثير وكونها بمعنى الواو لا يعرف فحمل الكلام على المعروف المستعمل اولى والاضمار لا بد منه في القولين جميعا وبه يتم الكلام انتهى ما ذكر مكي *وقد علمت منه امور * احدها* ان الجرجاني جوز ما جوزناه * الثاني * ان مكيا استحسنه اذ قال لولا ان جميع البصريين لا يعرفون الا بمعنى الواو وعلى مكي في ذلك اعتراض فقد سبق لك في ذلك النقل عن الاخفش سعيد ابن مسعدة المجاشعي وهو من رؤس البصريين ان الا تاتي بمعنى الواو ولذلك قال في التسهيل في باب العطف في حروفها فقال ولا الا خلافا للاخفش والفراء * الثالث* ان قوما اخرجوا عن ذلك الا اللمم وظهر لك بذلك لا يخاف لدي المرسلون الا من ظلم عن بعض النحويين ان الا بمعنى الواو* واجاز الفراء ان الا تكون بمعنى الواو في قوله تعالى خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك *فاذا كان الاخفش وهو من رؤس نحاة البصريين والفراء وهو من رؤس نحاة الكوفة يقدر ان ذلك في كتاب الله تعالى بل

وفيه الحذف ايضاكذلك من حكى عنه القراء وقد جوز ذلك في هذه الآية بعينها ابوعلي الحسن بن يحيى الجرجاني *هذا الامر يدل على قلة الممارسة بالعلوم والقول اذا حكي لا يلزم من حكايته اختياره مع انه لامحذور في اختياره في العقيدة ولله الحمد انما المحذور في العقائد والافعال المنكرة التى يا باها الكرام البررة مشير الى هذا الحال بحمد الله معتقدى صحيح ولا انا عن مقال الحق زائغ وهذه الآيات التي سبقت فكيف ينكر هذا ذلك الكلام على الاستثناء فيها وانما الكلام على مانحن بصدده * ولنقدم الكلام الاستثناء من المذكور ثم نذكر بعد ذلك الاستثناء من المقدر فنقول كان سبق فى الاجوبة التى ذكرناها ان يكون الاستثناء من قوله ولا اصغر من ذلك ولا اكبر على الرفع على الابتداء او الفتح على ان لا لنفى الجنس وهذا هو الذى جزم به الزمخشرى فقال ومايعزب قرئ بالضم والكسر ومايبعد ومايغيب ومنه الروض العازب ولا اصغر من ذلك ولا اكبر القراءة بالرفع والنصب والوجه النصب على نفي الجنس والرفع على الابتداء ليكون كلاما برأسه وفي العطف على محل من مثقال ذرة او على لفظ مثقال ذرة فتحا فى موضع الجر لامتناع الصرف اشكال لان قولك لا يعزب عنه الا في كتاب مشكل انتهى ماقرره الزمخشرى وكانه قصد بذلك مانقل عن ابى علي الفارسى وان الرفع فى ذلك للعطف على المحل والفتح فيه للعطف على اللفظ *وقد قال السخاوى شارح (الشاطبية) رحمه الله تعالى متكلما على قول الامام الشاطبي رحمه الله تعالى *

ويعزب كسر الضم مع سبأ ونبا * واصغر فارفعه واكبر فافصلا

عزب

عزب يعزب ويعزب اذا غاب وتأى وهما لغتان ومنه الارض العازبة والروض العازب البعيد والوجه في رفع اصغر الابتداء فهو كلام مستقل بنفسه والنصب على نفي الجنس * وقال ابو علي في الرفع هو حمل على موضع الجار والمجرور في من مثقال وهو رفع كما في كفى بالله * وقال في النصب انه معطوف على لفظ مثقال او ذرة الا انه لاينصرف للصفة والوزن تابعه على ذلك الجميع فيصير التقدير على ذلك لايعزب عنه شئ الا في كتاب وهذا فاسد انتهى * وليس ماذكره ابو علي بفاسد اذا جعلنا الاستثناء من محذوف او منقطعا كما هو الجوابان البلقيان وكان الحامل لابي علي القارسي على ذلك بالنصب ايضا لنفي الجنس فلما كان العطف هو المقصود اتفقت السبعة هناك على الرفع عطفا على مثقال واختلفوا في آية يونس نظرا الى اختلاف حالتي العطف وهذا الحال ضعيف * وكان اراد بعض من حضر ان يقرره بعكسه وجوابه ان القرأة سنة متبعة فلايلزم من الاتفاق في موضع حمل المختلف عنه لوجود المانع هنا مع الاتصال ان في آية سبا تخريجا قاله الزمخشري ياتي ان شاء الله تعالى * ولنعد الى الكلام على الجوابين الاخيرين فنقول وعلى الانقطاع جرى جمع من المعربين وجزم به العكبري في اعرابه فقال ولا اصغر من ذلك ولا اكبر بفتح الراء في موضع جر لذرة اولمثقال على اللفظ ويقرءان بالرفع حملا على موضع من مثقال الا في كتاب اي الا هو في كتاب والاستثناء منقطع وقدمه صاحب (تبصرة التذكرة) فقال الا في كتاب مبين منقطع وقال على الثاني جزم به الزمخشري وزعم بعضهم ولا اصغر الى مبين جملة مستقلة بنفسها وجعل الاستثناء متصلا وفتح ولا اصغر ولا اكبر على نفي الجنس ورفعهما

على الابتداء فعلى هذا ينبغي ان يقف على في السماء والقول بان الاستثناء منقطع هل يرد وهل وقع في القرآن العظيم ام لا وهي مسئلة معروفة لا نطول بذكرها * واما الجواب الآخر وهو ان يكون الاستثناء من محذوف فتقديره ولا شيء الا في كتاب مبين ونظيره ما فرطنا في الكتاب من شيء * وكل شيء احصيناه كتابا * وانما لم اجعله مستثنى مما قبله رفعا وفتحا لان الكلام على ان الرفع للعطف على المحل والفتح للعطف على اللفظ فعند لاعر الاستثناء من المذكور الى مقدر مبتدأ دل عليه ما سبق ولا بدع في حذف ما قدر لدلالة الكلام عليه ويكون من مجموع ذلك اثبات العلم لله تعالى في كل معلوم وان كل شيء مكتوب في الكتاب وقد يجمع بينهما في قوله تعالى قال علمها عند ربي في كتاب لا يضل ربي ولا ينسى * وفي قوله تعالى وعنده مفاتح الغيب * وهذه الاوجه الاربعة التي فتح الله بها لا توجد مجموعة في كتاب بل الاول منها قد علمت اصله ومن قدره في هذه الآية والثاني قد علمت من قاله والثالث قد علمت من جزم به واختاره والرابع يشهد له كثير من اساليب العرب وذكر صاحب (تبصرة التذكرة) انه يجوز ان يكون الاستثناء متصلا بما قبل قوله وما يعزب ويكون في الآية تقديم وتاخير ترتيبها وما تكون في شان وما تتلوا منه من قرآن ولا تعملون من عمل الا في كتاب الا كنا عليكم شهودا اذ تفيضون فيه الى ولا اكبر تلخيصه ما من شيء الا وهو في اللوح المحفوظ ونحن نشاهده في كل آن ويجوز الاستثناء من وما يعزب ويكون يعزب بمعنى يبين ويذهب المعنى لم يبن شيء عن الله تعالى بعد خلقه له الا وهو مكتوب في اللوح المحفوظ تلخيصه كل مخلوق مكتوب انتهى وفيه نظر * اما الوجه الاول * فليس هذا نظير امر ربهم

الا الفتى الا العلا * بل عند قصد التاكيد في نحو ذلك يجب العطف بالواو ولا تقول
قام القوم الا زيدا الا جعفرا اذا قصدت التاكيد الا بالعطف فتقول والا جعفرا
* فان قيل * انما يكون ذلك في الا التي للتاكيد وههنا قد لا يكون مقصودا
فيكون كقول القائل ماقام الا زيد الا عمرا * قلت * لا يصح لان المثال
المستشهد به مفرغ ولا تفريغ فيما نحن فيه ولكن هو قريب من قولك ماقام
القوم الا زيد الا عمرو اغيران المستثنيين داخلان في القوم ولو سكت
عن احدهما الا نتفي بخلاف ما نحن فيه وايضا فلانه يلزم مجازان * احدهما * بالتقديم
و التاخير والثاني تكرير * واما الوجه الثاني * فتفسير يعزب بيبين
ويذهب لا يعرف انما المعروف في عزب ما تقدم نعم قال الصغاني في (العباب) قال
ابو سعيد الضرير يقال ليس لفلان امرأة تعزبه اى تذهب عزبته بالنكاح مثل
قولك تمرضه اي تقوم عليه في مرضه ثم قال الصغاني والتركيب يدل على
تباعد وتنح فتفسيره بالظهور بعيد ولئن سلمناه فلاى شيء جمع بين الظهور
والذهاب وكانه قصد بذلك ان علم الغيب مكتوم فما يظهر منه ويذهب
الا في كتاب مبين وهذا المعنى قريب من كلام وقع للزمخشري في سورة سبا لما وجه
القرأة المشهورة بالرفع على الابتداء اشار الى قرأة شاذة بالفتح على نفي
الجنس كقولك لا حول ولا قوة الا بالله بالرفع والنصب وهو كلام منقطع
عما قبله * قال الزمخشري * فان قلت * هل يصح عطف المرفوع على مثقال
ذرة كانه قيل لا يعزب عنه مثقال ذرة واصغر واكبر وزيادة لا لتاكيد النفي
وعطف المفتوح على ذرة فانه فتح في موضع الجر لامتناع الصرف كانه قيل
لا يعزب مثقال ذرة ولا مثقال اصغر من ذلك ولا اكبر * قلت * يابى ذلك

حرف الاستثناء الا اذا جعلت الضمير في عنه للغيب وجعلت الغيب اسماً للخفيات
قبل ان يكتب في اللوح المحفوظ لان اثباتها في اللوح نوع من البروز عن الحجاب
على معنى انه لا ينفصل عن الغيب شيء ولا تزول عنه الا مسطوراً في اللوح
انتهى ويمكن ان يجيء مثله هنا على تقدير حذف مضاف ولقائل ان يقول
ما المانع من الاتصال وجعل الاستثناء من ولا اصغر ولا اكبر مع العطف على
اللفظ والمحل فان قيل المانع ما سبق قلنا فقد وقع التصريح بالعطف مع الاستثناء
في قوله تعالى وما تسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة في ظلمات الارض ولا رطب
ولا يابس الا في كتاب مبين فان القراءة عند السبعة بجر حبة ورطب ويابس *
قال الزمخشري ولا حبة ولا رطب ولا يابس عطف على ورقة وداخل في
حكمها كانه قيل وما تسقط من شيء من هذه الاشياء الا يعلمه وقوله
الا في كتاب مبين كالتكرير لقوله الا يعلمها لان معنى الا يعلمها ومعنى
الا في كتاب مبين واحد والكتاب المبين علم الله او اللوح ويقال مثله
هنا بان قوله ولا اصغر من ذلك ولا اكبر عطف على مثقال او ذرة وداخل
في حكمها كانه قيل وما يعزب عن ربك من هذه الاشياء شيء وذلك
مثبت للعلم فيكون معنى ذلك ومعنى الا في كتاب مبين التاكيد لما فهم من اثبات
العلم بما سبق لان معنى ذلك ومعنى الا في كتاب مبين واحد والكتاب هو علم الله
تعالى والمعنى وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء الا يعلمها
ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في علمه وهذا وجه آخر في الآية الا ان فيه حذف
المؤكد بخلاف الا يعلمها فانه مذكور * نعم يتمشى ذلك على التقديم والتاخير وفيه
ما تقدم وبه مع الوجهين اللذين قبله مع الاربعة التي ذكرتها في المجلس واوضحت

القول فيها هنا تكمل في الآية سبعة اوجه على انه قد قرئ شاذا ولا حبة ولا رطب ولا يابس * برفعها قال الزمخشري وفيه وجهان ان يكون عطفا على محل من ورقة اورفعا على لا رجل منهم ولا امرأة الا في الدار * ومما وقع في الكلام من غيري انه يجوز ان يكون الاستثناء في ذلك روعي فيه ما راعى العربي بقوله *

فتى كملت خيراته غير انه * جواد فما يبقي من المال باقيا

فانه ذهب الى معنى ليس فان الجود ليس بعيب فاذا لم يكن فيه عيب الا الجود فما فيه عيب فانه قال كملت خيراته لكن بنقصه جوده ونظيره في هذه الآية ان كان يعزب عنه شئ فهو الذي في كتاب مبين لكن الذي في الكتاب لا يعزب فلا يعزب عنه شئ وهذا التقدير لا يصح من جهة ان فيه فرض محال وليس في اللفظ مايدل عليه بخلاف ما تقدم من البيت وايضا فيؤدي الى تكثير المجاز وايضا فلان الجود بوصفه لفظا ليس بنقص واما الذي في الكتاب المبين فليس في اللفظ مايدل على هذا التقدير وان كان الامر كذلك لما تقرر ان الباري جل جلاله عالم بالكليات والجزئيات على ان التقدير في البيت انما هو على المنقطع وحينئذ فتقدير الانقطاع قد تقدم في الاوجه السابقة بما يصح فلا حاجة الى تقديره بما لا يصح وعلى الجملة فاحسن الوجوه السبعة جعل الاستثناء متصلا بتقدير ان يكون من عطف الجمل * الرفع على الاستيناف والفتح على ان لا التي لنفي الجنس او يكون من عطف المفردات ويفسر يعزب يظهر او يكون من باب (١)

او يجعل منقطعا كما تقدم ويليها كون الا للعطف كما تقدم اوللاستيناف

(١) بياض في الاصول كلها ١٢

من محذوف وقد وضح ان الذي تبادر الذهن اليه في المجلس فتح من الرب الكريم فلله الشكر على العطاء العميم والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين *

﴿ قال ابو محمد عبيد الله بن محمد بن علي بن عبد الرحمن بن منصور بن زياد الكاتب في اماليه ﴾

حدثنا محمد بن القاسم الانبارى حدثني ابي حدثنا محمد بن الجهم قال حج الفراء سنة ست وما ئتين وحججنا معه فلقيني خلاد بن عيسى المقرى فسألني عن قوله تعالى فيهن قاصرات الطرف * فقال لم جمع بعد قوله فيهما عينان تجريان فاجبته بما املى الفراء علينا في كتابه ان فيهن للجنتين والجنتين لما قال ولمن خاف مقام ربه جنتان * قال ومن دونهما جنتان * فقال لى خلاد اخطأت قد جمع قبل ذكره الجنتين فصرت الى الفراء فاخبرته بمسئلة خلاد وبجوابي وبانكاره عليّ فرددالفراء في نفسه شيئا ثم قال لى ان العرب توقع الجمع على التثنية قال الله تعالى فان كان له اخوة * يريد فان كان له اخوان وقال فقد صغت قلوبكما يعني فقد صغت قلباكما انتهى *

﴿ في كتاب لب الالباب في المسئلة والجواب لابي الحسن ابن جني من ابيات المعاني ﴾

* قول الشاعر *

انما زيدا الينا سائرا * من مكان ضل فيه السائر
فهو يا تينا عشا في سحر * ما له في يده او عا مر

باي شئ نصب زيدا وحقه الرفع وكيف يجتمع العشاء والسحر وكيف

يلتثم ماله في يده او عامر وهذا العجز مبائن للصدر وهي مسئلة عظمى * وان احاط اللبيب بها علما * والجواب * عن ذلك اما البيت الاول فقوله ان شرط ونمى فعل ماض من قولهم نمى ينمى اى ارتفع قدرا و زيدا مفعول به وسائرا نصب على الحال وقوله ضل من الضلال وهو ضد الهدى والسائر فاعل وهو الذى نصب زيدا وتقديره ان نمى السائر زيدا المعنى انه ارتفع به وهداه الينا في حال كونه سائرا من مكان حار فيه وضل واما البيت الثاني فهو مستحيل ان اخذ على لفظه اذ العشاء و السحر وقتان متبائنان ولا يجتمعان وانما المعنى فيه فهو مبتدأ ياتى فعل مضارع ناعشا حال من الضمير فى الاتيان من نعشته انعشه اى رفعته ومنه قول الشاعر وهو ابو حية النميرى

اذا ما نعشناه على الرحل ينثنى * مساليه عنه من وراء ومقدم

ومسالاه عطفاه وقد نصبها على الظرف لانها في معنى ناحيتيه الا تراه يقول من وراء ومقدم وتفسير هذا البيت انا اذا رفعناه على الرحل لا يستمسك فينثنى في ناحيتيه من جانبيه وهذا الشاهد ايضا من ابيات المعاني وهو مما يسأل عنه وقوله فى البيت المتقدم ماله منصوب بقوله ناعشا اى رافعا ماله فى يده وصرف سحرا لانه نكرة يريد سحرا من الاسحار وقوله او عامر عطف على المضمر في ياتى و طول الكلام سد مسد التاكيد وتقريب معنى هذين البيتين ان زيدا ضل في موماة فهداه الينا السائر فيها فهو ياتى ناعشا اى رافعا مكنزا ماله هو او عامر والحمد لله انتهى *

﴿ الاسئلة السبعة الاعرابية الواردة من الغرب عن ابن عقبة وجوابها عن البلقيني ﴾

﴿ ورد في سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة من بلاد المغرب من الفقيه ابي بكر بن محمد بن عقبة اسئلة في النحو الى الشيخ جلال الدين البلقيني فكتب عليها ﴾

اما الاسئلة فسبعة * الاول * زعم ابن مالك ان حذف عامل المؤكد امتنع فقوله تعالى فطفق مسحا بالسوق *والاعناق هل هو مقبول ام لا *الثاني* زعم الزمخشري ان قوله تعالى فلما رأوه عارضا *منصوب على التمييز وتعقب ابي حيان له من المصيب منهما * وذكر اقريبا من ذلك في قوله تعالى فسواهن سبع سموات * الثالث * اين المخصوص بالمدح فيما انشده الزمخشري في سورة الصافات *

لعمري لئن انزفتموا اوصحوتموا * لبئس الندامى كنتموا آل ابجرا

ومنه قول عائشة كان لنا جيران من الانصار لنعم الجيران كانوا *الرابع* علام انتصب بصيرا في قوله فجعلناه سميعا بصيرا * الخامس* من اي الضمائر قول ابي الطيب *

هوالجد حتى تفضل العين اختها * وحتى يكون اليوم لليوم سيدا

وقول المعري *هو الهجر حتى ما يلم خيال *السادس *مامعنى من في حديث الا اخبركم بخيركم من شركم *وفي حديث ما بال الكلب الاسود من الاحمر *وفي قول المعرى*

وان يك واديناً من الشعر واحدا * فغير خفي اثله من ثمامة

* السابع* مااعراب قوله فخرج بلال بوضوء فمن ناضح و نائل *وقول المعرى

وهم الناس فالحياة بهم سو * ق فمن غابن ومن مغبون

﴿ واما الاجوبة ﴾

فقال اللهم الهم الصواب * اما السوال الاول فالظاهر انه سقط شيء وهورد زعم ابن مالك لان هذه الآية ترد على ابن مالك * والجواب * ان الرد بذلك مقبول فان الاصل فطفق يمسح مسحا فحذف يمسح وهو عامل المؤكد وهذا الزعم ذكره الشيخ جمال الدين بن مالك في (الكافيه الشافيــة والالفيــة) ورده عليه ابنه الشيخ بدر الدين في (شرح الالفية) مما توقف عليه ان كلامه وقد قال الشيخ ابوحيان هنا فى تفسير طفق من افعال المقاربة للشروع في الفعل وحذف خبرها لدلالة المصدر عليه اى فطفق يمسح مسحا انتهى *وقد اعرب الزمخشرى قوله تعالى والمحصنات من النساء الاما ملكت ايمانكم كتاب الله عليكم * مصدرا مؤكدا فقال كتاب الله مصدر مؤكد اي كتب الله ذلك عليكم كتابا وقال الشيخ ابوحيان كتاب الله عليكم انتصب باضمار فعل وهو مصدر مؤكد لمضمون الجملة السابقة من قوله حرمت عليكم * وكانه قيل كتب الله عليكم تحريم ذلك كتابا وما ذهب اليه الكسائي من انه يجوز تقديم المفعول فى باب الاغراء بالظرف والمجرور مستدلا بهذه الآية اذ تقدير ذلك عنده عليكم كتاب الله اى الزموا كتاب الله فلا يتم دليله لاحتمال ان يكون مصدرا مؤكدا كما ذكرناه * واما السوال الثانى * فقال الشيخ ابوحيان فى سورة الاحقاف وانتصب عارضا على الحال من المفعول * وقال ابن عطية ويحتمل ان يعود على الشيء المرئي الطالع عليهم الذى فسره قوله عارضا * وقال الزمخشري فلما رأوه في الضمير وجهان احدهما ان رجع الى ما تعدناوان يكون مبهما قد وضح امره بقوله عارضا اما تمييزا واما حالا وهذا الوجه اعرب

و افصح انتهى * قال الشيخ ابو حيان و هذا الذى ذكرانه اعرب و افصح ليس جاريا على ماذكره النحاة لان المبهم الذى يفسره و يوضحه التمييز لايكون الافى باب رب نحو ربه رجلا لقيته وفى باب نعم و بئس على مذهب البصريين نحو نعم رجلا زيد و بئس غلاما عمرو واما ان الحال يوضح المبهم ويفسره فلا نعلم احدا ذهب اليه و قد حصر النحاة المضمر الذى يفسره مابعده فلم يذكروا فيه مفعول رأى اذا كان ضميرا و لا ان الحال يفسر المضمر ويوضحه انتهى * وكلام ابن عطية من وادى كلام الزمخشرى فانه قال و الضمير فى رأوه يحتمل ان يعود على العذاب و يحتمل ان يعود على الشئ المرئى فى الطالع عليهم و هو الذى فسره قوله عارضا انتهى فقد جعل الضمير يفسره ما بعده كما قال الزمخشرى لكن الزمخشرى افصح بالابهام والتمييز والحال فلذلك خصه الشيخ رحمه الله بالاعتراض و الذى قاله الشيخ هو الجارى على القواعد المقررة فى النحو * واما آية البقرة فقال الشيخ ابو حيان فيها قال الزمخشرى والضمير فى فسواهن ضمير مبهم و سبع سموات يفسره كقولهم ربه رجلا انتهى كلامه ومفهومه ان هذا الضمير يعود على مابعده وهو مفسر به فهو عائد على غير متقدم الذكر وهذا الذى يفسره مابعده منه مايفسر بجملة و هو ضمير الشان والقصة وشرطها عند البصريين ان يصرح بجزئيتها و منه مايفسر بمفرد اى غير جملة و هو الضمير المرفوع بنعم و بئس و ماجرى مجراهما والضمير المجرور برب والضمير المرفوع باول المتنازعين على مذهب البصريين والضمير المجعول خبره مفسرا له والضمير الذى ابدل منه مفسرة و فى اثبات هذا القسم الاخير خلاف و ذلك نحو ضربته

قوملك وهذا الذى ذكره الزمخشرى ليس واحدا من هذه الضمائر التى سردناها الاان نحيل فيه ان يكون سبع سموات بدلا منه ومفسراله وهو الذي يقتضيه تشبيه الزمخشرى له بربه رجلاوانه ضمير مبهم ليس عائدا على شيء قبله لكن هـذا يضعف بكون هذا التقدير بجعله غيرمرتبط بماقبله ارتباطا كليااذ يكون الكلام قد تضمن انه تعالى استوى الى السماء وانه سوى سبع سموات عقب استوائه الى السماء فيكون قد اخبر باخبارين *احدهما* استواءه الى السماء *والآخر* تسويته سبع سموات وظاهر الكلام ان الذي استوى اليه هو بعينه المسوى سبع سموات *وقد اعرب بعضهم سبع سموات بدلا من الضمير على ان الضمير عائد على ماقبله وهو اعراب صحيح نحو اخوك مررت به زيدا انتهى فقدمنع الشيخ من البدل على عود الضمير الى مابعده لاجل عدم الارتباط واجازه على عود الضمير على ماقبله لوجود الارتباط ثم قال بعد سياق اعاريب تتلخص في نصب سبع سموات اوجه *البدل باعتبارين يعنى باعتبار ماقبله و مابعده و المفعول به ومفعول ثان وحال قال و المختار البدل باعتبار عود الضمير على ما قبله والحال ويترجح البدل لعدم الاشتقاق انتهى والتعقيب المذكور فى سورة البقره نظير التعقيب المذكور فى سورة الاحقاف وكلام الشيخ رحمه الله في ذلك هو الجارى على القواعد كما تقدم *وقد تعقب القطب في حاشيته على الزمخشرى ذلك فقال قوله والضمير فى فسوّاهن ضمير مبهم فيه نظر لان الباب ليس بقياس وانما حمل الضمير في ربه رجلا على انه مبهم لان رب لاتدخل الاعلى النكرات و هذا لايوجد فى فسوّاهن * واما السؤال الثالث * فقد اشار الى ذلك ابن مالك في (التسهيل) في

الكلام) على المخصوص بقوله او يذكر قبلهما معمولا لا بتداء او لبعض نواسخه او بعد فاعلهما مبتدأ او ضمير مبتدأ لا يظهر او اول معمولى فعل ناسخ * مثال المخصوص الذي ذكر قبلهما معمولا للابتداء زيد نعم الرجل وعمرو بئس الغلام وزيد نعم رجلا وعمرو بئس غلاما ومثال المخصوص المعمول بعد نواسخ الابتداء في باب كان قول الشاعر

اذا ارسلوني عند بعدى حاجة * امارس فيها كنت نعم الممارس

وفي باب ان قول الشاعر

ان ابن عبد الله نعم * اخو الندى وابن العشيرة

وفي باب ظن ظننت زيدا نعم الرجل * ومثال ذكر المخصوص بعد فاعلها مبتدأ نعم الرجل زيد وبئس الغلام عمرو * وقوله او خبر مبتدأ لا يظهر قال فيه الشيخ ابو حيان هذا الاعراب نسب الى سيبويه وممن نسبه الى سيبويه هذا المصنف في الشرح قال فيه واجاز سيبويه كون المخصوص خبر مبتدأ واجب الاضمار واطال الشيخ الكلام على ذلك بما يوقف عليه في (شرح التسهيل) * ومثال كون المخصوص مذكورا بعد فاعلها اواول معمولى فعل ناسخ هذا البيت المذكور في السوال لان كان من نواسخ الابتداء وقول زهير

يمينا لنعم السيدان وجدتما * على كل حال من سحيل ومبرم

وقد انشده الزمخشرى في سورة الصافات فى تفسير قوله تعالى لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون * حيث قال وينزفون على البناء للمفعول من نزف الشارب اذا ذهب عقله ويقال للسكران نزيف ومنزوف وقرئ ينزفون يعنى بكسر

الزاء من انزف الشارب اذا ذهب عقله او شرابه * قال الشاعر *

لعمري لئن انزفتمو او صحوتمو * لبئس الندامى كنتمو آل ابجرا

ومعناه صار ذا نزف ونظيره اقشع السحاب وقشعته الريح واكب الرجل وكبه وحقيقتهما داخل في القشع والكب انتهى * واما حديث عائشة فان كان الذي فيه ذكر الهدية فهو في الصحيحين بدون هذه اللفظة رواه البخاري في الهبة والرقاق عن يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة بلفظ الا انه قد كان لنا جيران من الانصار كانت لهم منائح وكانوا يمنحون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من البانهم * وفي الرقاق زيادة فيسقيناه * ويقع في بعض النسخ اسقاطه من الرقاق ولذلك لم يذكره المزي في (الاطراف) ورواية مسلم في آخر الكتاب كما في الرقاق بدون هذه اللفظة المذكورة في السوال فقد يكون في غير الصحيحين * وفي (مسند) احمد الا ان حولنا اهل دور من الانصار جزاهم الله خيرا * وفي (ابن ماجة) عن ابي سلمة عن عائشة غير انه كان لنا جيران من الانصار جير ان صدق * واما السوال الرابع * فجوابه ان جمل ان كانت بمعنى خلق فهما حالان ويجوز تعدد الحال وصاحبها مفرد نحو جاء زيد راكبا ضاحكا وان كانت بمعنى صير فقوله سميعا مفعول ثان وكذلك بصيرا الا انهما خبر ان في الاصل فجاز جعل كل منهما مفعولا ثانيا ويجوز تعدد خبر المبتدأ فكذلك يجوز تعدد خبر ما دخل عليه ناسخ الابتداء ثم يعرب كل واحد منهما مفعولا ثانيا * وقد قال ابن مالك في (التسهيل) باب الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر الداخل عليها كان والممتنع دخولها عليهما لاشتمال المبتدأ على استفهام فتنصبهما مفعولين ولا يحذفان معا او احدهما

الابد ليل ولهما من التقديم والتاخير مالهما مجردين ولثانيهما من الاقسام والاحوال ما لخبر كان انتهى * وقد جاء في خبر كان وكان الله سميعا بصيرا وكان الله عليما حكيما فكذلك ما نحن فيه ويمكن ان يجعل الاول المفعول الثاني والثاني صفة كما في قوله تعالى فجعلناه هباء منثورا * ويجوز ان يجعلا في معنى واحد على معنى مميز بين الاشياء اذ لا يحصل التميز بين الاشياء غالبا الا بالسمع والبصر فيصير مثل قولنا الرمان حلو حامض بمعنى مز فاذا جاء مثل جعل الله الرمان حلوا حامضا كان حكمه كذلك * واما السؤال الخامس * فجوابه انه حيث لم يتقدم ما يعود عليه الضمير يجوز ان يقال هو من القسم الخامس الذي ذكرناه من كلام الشيخ ابي حيان في جواب السؤال الثاني وهو الضمير المجعول خبره مفسرا له وقد ذكر ابن مالك ذلك في (التسهيل) فقال ويتقدم ايضا غير منوي التاخير ان جر برب او رفع بنعم او شبهها او باول المتنازعين او ابدل منه المفسر او جعل خبره او كان المسمى ضمير الشان عند البصريين وضمير المجهول عند الكوفيين * قال الشيخ ابو حيان ومثال جعله خبرا قوله تعالى ان هي الا حياتنا الدنيا * قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه من بيانه واصله ان الحياة الا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها قال ومنه هي النفس تحمل ما حملت وهي العرب تقول ما شاءت * قال المصنف في الشرح وقد حكى كلام الزمخشري وهذا من جيد كلامه وفي تنظيره بهي النفس وهي العرب ضعف لامكان جعل العرب والنفس بدلين وتحمل وتقول خبرين انتهى كلامه * قال الشيخ ابو حيان ولم يذكر اصحابنا في الضمير الذي يفسره ما بعده

ولا ينوي

ولا ينوى بالضمير التاخير ان يكون يفسره الخبر وانما هذا يفسره سياق الكلام * واما ماذهب اليه المصنف من ان هي يفسرها هو حياتنا الدنيا الذى هو الخبر فهو فاسد لانه اذا فسره الخبر والخبر مضاف لشيء وموصوف لشيء كان ذلك الضمير عائدا على الخبر بقيد اضافته وقيد صفته واذا كان كذلك صار تقدير الكلام ماحياتنا الدنيا الاحياتنا الدنيا ولايجوز ذلك كما لايجوز ماغلامنا العالم الاغلامنا العالم لانه يؤدى الى انه لا يستفاد من الخبر الامايستفاد من المبتدأ وذلك لايجوز ولذلك منعوا رب الدار مالكها وسيد الجارية مالكها وليس في كلام الزمخشرى مايدل على ماذهب اليه المصنف لانه قال وضع هي موضع الحياة ولم يقل موضع حياتنا الدنيا الذى هو الخبر وقوله لان الخبر يدل عليها ويبينها يعنى ان سياق هذا الكلام على ان الضمير هو الحياة انتهى * وتلخص منه انه ارتضى كلام الزمخشري ولم يرتض تقدير ابن مالك ويقال عليه قد ذكرته في تفسير سورة البقرة على سبيل الجزم به بعبارة ابن مالك حيث قلت والضمير المجعول خبره مفسرا له انتهى وحينئذ فيصير تقدير قول المتنبي هو الجد الى آخره معناه الجد اى الكامل الجد بهذه الصفة وقول المعرى هو الهجر معناه الهجر اى الكامل الهجر بهذه الصفة وهو ان لايلم خيال فتى الم خيال لم يكمل الهجر فهذا ما ظهر لي وفوق كل ذى علم عليم * واما السؤال السادس * فالحديث باللفظ الاول (١) واما الثاني فهو من كلام عبد الله بن الصامت الراوي عن ابي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام احدكم يصلى فانه يستره اذا كان بين يديه مثل آخرة الرحل فاذا لم يكن بين يديه مثل آخرة الرحل فانه يقطع صلاته الحمار والمرأة

(١) بياض فى الاصل ١٢

والكلب الاسود قلت يا ابا ذر ما بال الكلب الاسود من الكلب الاحمر من الكلب الاصفر قال يا ابن اخي سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما سألتني فقال الكلب الاسود شيطان* رواه مسلم وهي في المثال الاول للفصل* قال ابن هشام في (المغنى) في اقسام من الثاني عشر الفصل وهي الداخلة على ثاني المتضادين نحو والله يعلم المفسد من المصلح ،حتى يميز الخبيث من الطيب* قاله ابن مالك وفيه نظر لان الفصل يستفاد من العامل فان ماز وميز بمعنى فصل والعلم صفة توجب التمييز والظاهر ان من في الآيتين للابتداء او بمعنى عن * وقد اقر الشيخ ابو حيان في (شرح التسهيل) ابن مالك على ذلك فقال قال المصنف في الشرح واردت بذلك الفصل الى دخولها على ثاني المتضادين نحو والله يعلم المفسد من المصلح ،وحتى يميز الخبيث من الطيب* ومنه قول الشاعر*

فان الهوى دواء * لذي الجهل من جهله

انتهى* قال* الشيخ ومنه لا يعرف قتيلا من قتير وليس من شرطها الدخول على المتضادين بل تدخل على المتباينين يقول لا يعرف زيدا من عمرو انتهى كلام الشيخ في (شرح التسهيل) وعلى هذا فيكون في قول عبد الله بن الصامت للفصل ايضا اي ما بال الكلب الاسود منفردا من الكلب الاحمر من الكلب الاصفر ويحتمل ان يكون بمعنى عن وكذلك هي في بيت المعري في قوله* فغير خفي اثله من ثمامة *واما السوال السابع* في اعراب قول ابي جحيفة فمن ناضح ونائل فقد سألني عنه من مدة بعض المغاربة يقال له العفيصي المقيمين عندنا بالقاهرة وقد توجه الان للمغرب وظهر لي في اعرابه انه بدل تفصيل على تقدير فانقسموا قسمين من ناضح ونائل لان في رواية فرأيت الناس

يتدرون الوضوء فمن اصاب منه شيئا تمسح به ومن لم يصب منه اخذ من بلل يدصاحبه واللفظان فى (مسلم) في كتاب الصلوة في ذكر السترة ويكون ذلك كقول الشاعر *

قوم اذاسمعوا الصريخ رأيتهم * من بين ملجم مهره او سافع

قال النحاة يريدوسافع لان البدل التفصيلي لا يعطف الا بالواو انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم *

﴿ سوال البلقيني من البدر الكلستاني عن بيتين لابي تمام ﴾

﴿ كتب الشيخ جلال الدين البلقيني الى البدر الكلستاني ما نصه ﴾

الى كعبة الاداب تاتي الرسائل * ومن علمه الوافي تحل المسائل

امام حوى علما وفخرا وسوددا * فاصبح مقصودا وكل وسائل

فكاتب سرالملك ما لم عصره * بمذهب نعمان وما ثم مماثل

فان اشكلت يوما امور فلذ به * فمن علمه التهذيب والفضل شامل

نهاية كل الناس عند اجتماعهم * بحضرته الا صغاء لما هو ناقل

فيبدى سوالا ثم يذكر حله * الا فاعجبوا هذامجيب وسائل

هو البدران لاقيته بمحاسن * هو الليث في كر وفر يعامل

ماقول امام اهل الادب * ومالك زمام المعالى الرتب * وخليفة النعمان في هذا العصر * ومن بالتزامه واقدامه يحصل الفتح والنصر * في بيتين وقعا لابي تمام * مدح بهما المعتصم الامام * لما اصاب بعض الخوارج * العائجين عن الشرائع والمناهج * * وهما *

ولقد شفيت النفس من برحائها * ان صار بابك جار مازيار

ثانيه من كبد السماء ولم يكن * كاثنين ثان اذ هما في الغار

قال الصفدى قد غلط ابو تمام في هذا التركيب لانه انما يقال ثانى اثنين وثالث ثلاثة ورابع اربعة ولا يقال اثنين ثان ولا ثلاثة ثالث ولا اربعة رابع *ولما وقف المملوك على هذا التغليط استبعد وقوع مثله من ابي تمام* وخاض فكره في الجواب وعام* وخطر للمملوك ان المراد غير ما فهم الصفدى* وقصد عرض ذلك على من من علومه نقتبس وبكلامه نقتدى* وهو ان في الكلام تقديما وتاخيرا* وتقليبا للتركيب وتغييرا* وهو ان التقدير ولم يكن كاثنين اذ هما في الغار ثان * وبذاك ... ... * والمراد انه لم يكن لهذه القضية تثنية اخرى * ... ... المعنى اخرى * وحصل بهذا القلب مراعاة للقافية * ولا تسكن النفوس لهذا الجواب ... الذي منه الشفاء والبداية * ولم يعرج ابو تمام على مراعاة ... حتى نسب كلامه الى الغلط الواضح لاولى البداية * وايضاحه انه لم يوجد حال اثنين اذ هما في الغار حال ثاني * والمسؤل ايضاح ما ... والتصويب من المعاني * ادام الله لكم المعالي * واجزل عليكم ... الموالى *

﴿ فكتب اليه البدر الكناني ... ماصه ﴾

اتتى ابيات تموج بلاغة * وفيها على بحر العلوم دلائل

ونظمها صدر الزمان وعينه * حلال المعاني والمعالي جلائل

هو الحبر نجل الحبر حاو وجيزه * بسيط لمعاني للفضائل شامل

اذا هزا قلام الفصاحة تنجلي * مسائل فيها من فنون مسائل

ومالك فقه الشافعي باسره * اصولا فروعا واحد لا يشاكل

ونادى له في كل نا د خصاله ❊ الا في سبيل المجد ما انا فاعل

له المقول الوضاح في كل مشكل ❊ وفضاح نفس يوم تاتي تجادل

اتاني ما تحف به ملك البلاغة ومالك المعاني ، فاطر بني بنسيج وحده واغناني عن المثالب والمثاني ، اوفى انه كاسه ❊ وطيب انفاسه ❊ اما الصفدي المغلط فغالط في واضح ❊ وا تراضه نا ❊ وقد صفد انص ذهنه عند الكلام ❊ في حل تركيب استاذ الادباء ابي تمام ❊ حيث لم يفرق بين كاثنين ثان وبين كان اثنين والفرق ظاهر عند سمع سارع الى فقه ❊ اذ الاول تركيب جملة والثاني تركيب اضافة ❊ وظهور النون جماما كالضب والنون تنزل هذا الوهم اللفظي العاري من المعنى ❊ بمجرد المبني والمبنى ❊ والذي يقضي منه بالعجب ❊ ان المخطئ في الظاهر كيف يعدم من محققي الادب ❊ واما حل مباد ويان معناه فالظاهر من المقصود ❊ ايقول العبد وهو ... ان ... اصار ولكن جعل من قبيل اعط القوس باريها اي ترك النصب اذ هو خبر لمبتدأ محذوف ولم يكن بمعنى لم يصر لقربه سباق ان صار وثان اسمه وتنوينه عوض عن الضمير المضاف اليه وكاثنين خبره وفيه مضاف محذوف والمال ولم يصر ثانيه كثاني اثنين اذ هما في الغار لانهما تجاورا في العلو لا في الغور والغرض ان نصب مصلوبه بالارتفاع لكن في الصلب وهو من التهكم المليح ❊

❊ ومن الفوائد عن الشيخ بدر الدين بن ميلق نقلت من خط الشيخ كمال الدين الشمني والد شيخنا ❊

سئل الشيخ بدر الدين ابن العلامة جمال الدين بن مالك رحمهم الله تعالى عن قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا الآية وعن البحث عن تركيبها ❊ فاجاب ❊

❊ بيان قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا الآية ❊

من الآية على صورة الضرب الاول من الشكل الاول من القياس المؤلف من متصلتين لانها مشتملة على قضيتين متصلتين موجبتين كليتين وبينهما حد اوسط هو تال في الصغرى مقدم في الكبرى وذلك يستلزم قضية اخرى متصلة مركبة من مقدم الصغرى وتالي الكبرى وهو ولو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهم معرضون وكيف يكون علم الله بهم خيرا وقبولا للحق ملزوما للتوليهم وعدم قبولهم له هذا الاشكال * قال وعندي فيه ثلاثة اجوبة * احدها * لانسلم ان نظم الآية الكريمة يستلزم المتصلة المذكورة لان من شرط الانتاج اتحاد الاوسط ولانسلم ان الاوسط متحد بناء على احد التفسيرين لقوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا وهم معرضون * فان قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم * معناه لو علم الله فيهم خيرا وقبولا للحق لاسمعهم وذلك الاسماع لتولوا ولم يؤمنوا مبالغة في بعدهم عن الاقبال على الايمان والدخول فيه وقيل معناه لو اسمعهم فآمنوا لتولوا بعد ذلك وارتدوا فعلى هذا التفسير يكون الحد الاوسط وهو اسمعهم مختلفا اهو في الجملة الاولى يعني لو اسمعهم اسماع لطف بهم ورحمة لهم فسمعوا وآمنوا فاستقاموا وفي الجملة الثانية بمعنى ولو اسمعهم اسماع فتنة لهم وابتلاء فسمعوا ودخلوا في الايمان لولوا وارتدوا ولا شك ان اسماع اللطف والرحمة غير اسماع الابتلاء والفتنة واذا لم يكن الاوسط متحدا لم يكن الانتاج لازما * الجواب الثاني * سلمنا اتحاد الاوسط لكن لانسلم انتاج القياس المؤلف من متصلتين كما هو رأي جماعة من المتأخرين فانهم قالوا لا يلزم من صدق كلما كان ب ا ب ج د وكل ما كان ج د فهو صدق كل ما كان اب فهو لان الكبرى

تدل على ملازمة الاكبر للاوسط فى نفس الامر والصغرى تدل على صدق الاوسط فلا نسلم انه يلزم من صدق المقدمتين ملازمة الاكبر للاصغر وانما يلزم ذلك ان لو بقيت الملازمة بين الاوسط والاكبر على ذلك التقدير ولو قلتم انها على ذلك التقدير لازمة ولك ان تعتبر مثل هذا فى الآية الكريمة فتنزل قوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا * على ان التولى لازم للاسماع فى نفس الامر ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم على ان الاسماع ثابت على تقدير ثبوت علم الله فيهم خيرا فلا يلزم من ذلك لو علم الله فيهم خيرا لتولوا لان علم الله فيهم خيرا محال مجازان يستلزم صدقه رفع التلازم في قوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا وهو معنى قولنا اللازم فيه لان المحال فيه يستلزم المحال

* الجواب الثالث * سلمنا انتاج القياس المؤلف من متصلتين كما هو رأى الامام ومن قبله لكن لا نسلم ان في اللازم عنه في الآية الكريمة اشكالا فانه يصدق لو علم الله فيهم خيرا لتولوا على دعوى ان توليهم ثابت على كل تقدير فثبت على تقدير علم الله فيهم خيرا التولوا * فان قلت * فعلم الله فيهم خيرا لازم لعدم التولى فيكون ملزوما له * قلت * لان علم الله فيهم خيرا محال فيجوز ان يستلزم شيئا ونقيضه لان المحال لا يستبعد ان يستلزم المحال والله سبحانه وتعالى اعلم *

﴿ الاذكار بالمسائل الفقهية لابي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي النحوي رضى الله عنه ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

قال ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي النحوي رحمه الله تعالى * اما بعد *

﴿ الاذكار بالمسائل الفقهية ١١١ الزجاجي ﴾

حفظك الله وابقاك و هدانا وإياك ووفقنا فيما نحاول لدينا ودنيا للرشاد ورزقنا علما نقرن به عملا يقرب منه ويزلف لديه انه سميع بصير وعلى مايشاء قدير * فانك اذكرتني بالمسئلة التي سألت عنها في البيت الذي سئل الكسائي عنه وهو قوله *

فانت طلاق والطلاق عزيمة * ثلاثا ومن يخرق اعق واظلم

* وتفسيري وجه الطلاق النصب في ثلاث مسائل فقهية من العربية يتلاقى + بها النحويون ويسأل عنها متادبو الفقهاء وكنت جمعتها قديما * منها * مسائل ذكر لي ابو بكر محمد بن منصور المعروف بابن خياط النحوي انه اجتمع هو وابو الحسن بن كيسان مع ابي العباس ثعلب على تلخيصها وتقريرها * ومنها * مسائل ذكر لي ان ابا العباس ثعلبا افاده اياها * ومنها * مسائل منثورة جمعت بعضها عن شيوخي شفاها وبعضها مستنبط من كتبهم فاحببت ان اجمعها في هذا الكتاب واسميه (كتاب الاذكار بالمسائل الفقهية) فاعتمدت ذلك حين نشطتني له فجمعتها فيه كلها وما اتصل بها وجانسها ومسئلة الكسائي التي جرى ذكرها وجعلته نهاية في الاختصار وموجزا غاية الايجاز لئلا يطول فيمل ويكثر فيضجر وبالله التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل *

﴿ مسئلة الجزاء ﴾ قال اذا قال الرجل لامرأته ان اعطيتك ان وعدتك ان سألتني فانت طالق ثلاثا فهذه لا تطلق حتى تبدأ بالسوال ثم بعدها ثم يعطيها بعد العدة لانه ابتدأ بالعطية واشترط لها العدة واشترط للعدة السؤال فقد جعل شرط كل شئ قبله فالعدة بعد السؤال والعطية بعد العدة وكذلك يقع الترتيب في الحقيقة وليس ههنا اضمار الفاء لان جواب كل سوال

قد تقدم قبله فصار مثل قولك اقوم ان قمت الاترى انه لا يلزمك القيام حتى يقوم مخاطبك وان الجواب مبدوء به وكذلك ان قال الرجل ان اعطيتك ان وعدتك ان سألتني فعبدي حر فليس يعتق حتى يبدأ بالسوال ثم يكون منه العدة ثم العطية فان ابتدأ بالعطية من غير سوال ولا عدة لم يعتق وكذلك المرأة لا تطلق وكذلك ان وعده من غير سوال ثم اعطاه *

* مسئلة * فان قال لها ان سألتني ان اعطيتك ان وعدتك فانت طالق فانت مضمن للفاء فى الجزاء الثاني لان العطية لا تكون الا بعد السوال كانه قال ان سألتني فان اعطيتك ان وعدتك فانت طالق ولا يضمن الفاء في الجزاء الثالث لان العدة قبل العطية فهذا ايضا لا تطلق حتى تسأله ثم يعدها ثم يعطيها كانه قال ان سألتني فان اعطيتك بعد ان اعدك فانت طالق فهي من جهة الطلاق ووقوعه فى الترتيب مثل الاولى الا انها في تقدير الفاء واضمارها يخالفها فان اعطاها من غير سوال لم تطلق وان وعدها ولم يعطها لم تطلق وان وعدها واعطاها من غير ان يتقدم سوال لم تطلق * وكذلك اذا قال لعبده ان سألتني فان اعطيتك ان وعدتك فانت حر وكذلك يضمن الفاء في الجزاء الثاني كانه قال ان سألتني فان اعطيتك ان وعدتك فانت حر *

* مسئلة * فان قال ان سألتني ان وعدتك ان اعطيتك فانت طالق فهو مضمن للفاء في ذلك كله لانه قد اوقع كل شئ في موضعه لان السوال يكون ثم العدة ثم العطية كانه قال ان سألتني فان وعدتك فان اعطيتك

فانت طالق وهذه المسائل الثلاث في ترتيب وقوع الطلاق سواء وفي تقدير العربية مختلفة *

﴿ مسئلة ﴾ فان قال لها ان اجنبت منك اجنابة فان اغتسلت في الحمام فانت طالق فاجنب ثلاث مرات واغتسل مرة في الحمام فانها تطلق واحدة لان الاغتسال في الحمام مشترط مع الاجناب فلا يقع الطلاق حتى يقعا معا *

﴿ مسئلة ﴾ فان قال كلما اجنبت منك اجنابة فان مات فلان فانت طالق فاجنب ثلاث مرات ومات فلان فانها تطلق ثلاثا لان موت فلان لا يتردد مع كل اجنابة والمعنى انت طالق ان مات فلان بعدد كل اجنابة اجنبت منك * وكذلك ان سقط الحائط وان قام زيد يجري هذا المجرى لانه ليس مما يتكرر * وقد قال بعض الفقهاء في قوله كلما اجنبت منك اجنابة فان اغتسلت في الحمام فانت طالق فاجنب ثلاثا واغتسل في الحمام مرة واحدة فانها تطلق ثلاثا وجعله بمنزلة الفعل الذي لا يتردد * وهذا غلط لان الفعل اذا كان يجوز ان يقع مع شرطه فلا يقع الطلاق حتى يقعا معا *

﴿ مسئلة ﴾ اذا قال لها ان كلمتك وان دخلت دارك فانت طالق فانها تطلق باحد الفعلين لان المعنى ان كلمتك فانت طالق وان دخلت دارك فانت طالق لانه قد كرر (ان) مرتين ولا بد لكل واحدة من جواب لانهما شرطان * وكذلك ان قال لها ان كلمتك وان دخلت دارك فعبدي حر فانه يعتق باحد الفعلين لما ذكرت لك واذا كان ذلك يجب باحد الفعلين فوجوبه بهما جميعا اذا وقعا معا الزم *

﴿ مسئلة ﴾ اذا قال لها ان دخلت الدار وكلمتك فانت طالق فهذه تطلق

بوقوع الفعلين جميعا ولا تطلق باحدهما دون الآخر ان دخل ولم يكلمها لم تطلق وان كلمها ولم يدخل لم تطلق واذا اجمع بينهما طلقت ولم يبال بايهما بدأ بالكلام لم بالدخول اي ذلك بدأ به وقع الطلاق بعد ان يجمع بينهما لان المعطوف بالواو يجوز ان يقع آخره قبل اوله الا ترى انك تقول رأيت زيدا وعمرا فيجوز ان يكون عمرو في الرؤية قبل زيد قال الله تعالى واسجدي واركعي * وكذلك ان قال لعبده ان دخلت الدار وكلمت زيدا فانت حر فانه لا يعتق الا بوقوع الفعلين جميعا كيف وقعا لا فرق بينه وبين وقوع الاول قبل الثاني والثاني قبل الاول *

* مسئلة * ان قال لها ان دخلت الدار فكلمتك فانت طالق فهذه لا تطلق الا بوقوع الفعلين جميعا وتقدم المتقدم فيهما في الشرط فلا تطلق حتى تدخل الدار اولا ثم يكلمها فان كلمها قبل الدخول لم تطلق وكذلك العبد لا يدخل لان المعطوف بالفاء لا يكون الا بعد الاول وكذلك ثم *

* مسئلة * فان قال لها ان كلمتك او دخلت دارك فانت طالق طلقت بواحد من الفعلين وان لم يكرر (ان) فايهما وقع طلقت لان او لاحد الشيئين وهو بمنزلة قولك ان كلمتك وان دخلت دارك فانت طالق لا فرق بينهما في وقوع الطلاق * وكذلك في العتاق اذا قال ان كلمت زيدا او دخلت الدار فعبدي حر عتق بواحد منهما وان وقع الفعلان وقع الطلاق والعتاق لانه اذا اوقع بواحد فالاثنان اجدر ان يقع بهما *

* مسئلة * اذا قال لها انت طالق وان دخلت الدار طلقت في وقتها على كل حال لان المعنى انت طالق ان لم ادخل الدار وان دخلتها لان الواو عاطفة على

كلام محذوف * وكذلك اذا قال عبدي حر وان دخلت دارك عتق على كل حال لان المعنى عبدي حر وان لم ادخل دارك او ان دخلتها * وكذلك اذا قال عبدي حر وان لم ادخل دارك عتق لوقته على ماذكرت لك *

﴿مسئلة﴾ فان قال لها انت طالق اذا دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل الدار اما ان فشرط لا يقع الطلاق الا بعد وجود ما بعدها واما اذا فوقت مستقبل فيه معنى الشرط فكانه قال انت طالق اذا جاء وقت كذا فهي تطلق وقت دخول الدار فقد استوت ان واذا في هذا الموضع في وقوع الطلاق ولهما مواضع كثيرة يفترقان فيها في هذا المعنى ستمر بك ان شاء الله تعالى

﴿مسئلة﴾ فان قال لها انت طالق ان دخلت الدار بفتح ان طلقت لوقتها لان المعنى انت طالق من اجل ان دخلت الدار ولان دخلت الدار فقد صار دخول الدار علة طلاقها والسبب الذي من اجله طلقها لا شرطا لوقوع الطلاق كما كان في باب ان وهي تطلق اذا فتح ان كانت دخلت الدار او لم تدخل فان الطلاق يقع بها في وقته * وكذلك اذا شدد ان وفتحها فقال انت طالق انك دخلت الدار طلقت لوقتها كانت دخلت الدار او لم تكن دخلت * وشرح ذلك انه لو بلغه انها دخلت دار زيد ولم تكن دخلتها في الحقيقة فقال لها انت طالق ثلاثا فقالت له لم طلقتني فقال من اجل انك دخلت دار زيد فقالت اني لم ادخلها قط وقع الطلاق ولم يكن ذلك بمانع من وقوعه * وكذلك اذا قال لها انت طالق ان دخلت دار زيد فكانه طلقها ثم خبر بالعلة التي من اجلها طلقها والسبب والاخبار بذلك لا يمنع من وقوع الطلاق * وكذلك لو قال لها انت طالق انك دخلت الدار فكسر ان وشددها طلقت وهذا

لم يخبرها بالعلة التي من اجلها طلقها ولكنه طلقها ثم خبرها بخبر منقطع من الاول وكانه خبرها بالسبب بما لا يتعلق بشيء من الاخبار به والاخبار عنه سواء اذ ليس بشرط الطلاق ولا بعلة له فهذا الفرق بين كسران وبين تخفيفها وبين فتحها وتشديدها او فتحها او تخفيفها او كسرها او تخفيفها فاعلم ذلك *

﴿مسئلة﴾ فان قال لها انت طالق ان دخلت دار زيد فكانه قال لها انت طالق وقت دخولك دار زيد فيما مضى وهي في تقدير انت طالق امس فالطلاق يقع بها وذكره المضي لغو وهذا في اللغة كلام متناقض قد نقض آخره اوله اللهم الا ان يكون قد طلقها يوم دخولها دار زيد ثم خبرها الآن بما كان منه في ذلك الوقت وان كانت لم تدخل دار زيد فقال لها انت طالق ان دخلت دار زيد فكانه قال لها انت طالق امس ثم كذب عليها بقوله دخلت دار زيد فسواء هذا وقوله انت طالق امس وانت طالق اذ دخلت دار زيد ولو حمل هذا على حقيقة اللغة كان قوله انت طالق اذ دخلت دار زيد وانت طالق امس كلاما مستحيلا لانه متناقض كانه قال طلقتك امس واما قوله اطلقك امس فمحال لانتقاض اوله بآخره واما قوله طلقتك امس فان كان قد فعل فقد مضى القول فيه وان كان لم يفعل فانما كذب في اخباره وباب وقوع الطلاق فيه ما يذهب اليه الفقهاء في ذلك *

﴿مسئلة﴾ اذا قال كلما دعوتك فان اجبتني فعبد حر فدعاه ثلاث مرات واجابه مرة فانه يعتق واحد من عبيده لان الاجابة مشترطة مع الدعاء وهي تتردد فلا يعتق العبد الا بدعاء معه اجابة * وكذلك اذا قال لامرأته كلما ناديتك فان اجبتني فانت طالق تطليقة فناداها ثلاث مرات

فاجابته بسورة طلقت واحدة *

﴿مسئلة﴾ انشد الكسائي *

فان ترفقي ياهند فالرفق احزم * وان تخرقي ياهند فالخرق اشأم

فانت طلاق والطلاق عزيمة * ثلاثا ومن يخرق اعق واظلم

فبيني بها ان كنت غير رفيقة * ومالامرء بعد الثلاث تقدم

اما قوله انت طلاق ففيه وجهان * احدهما * ان يكون مصدرا موضوعا موضع اسم الفاعل كما قيل رجل عدل اي عادل ورجل صوم اى صائم وفطر وزور اى مفطر وزائر كما قال الله عز وجل ان اصبح ماؤكم غورا * اي غائرا او قد يقع المصدر في موقع اسم المفعول ايضا كما قيل رجل رضي اى مرضي فكانه قال انت طالق فوضع طلاقا موضع طالق اسم الفاعل كما ترى وهذه المصادر اذا وضعت موضع اسماء الفاعلين والمفعولين فان شئت تركتها على لفظ واحد مفرد في الواحد والاثنين والجمع والموءنث فتقول رجل عدل ورجال ونسوة عدل وان شئت ثنيت وجمعت فقد قيل عدول ومقانع * انشدنا ابو عبيدالله نفطويه قال انشدنا احمد بن يحيى عن ابن الاعرابي

طمعت بليلى ان تريع وانما * تقطع اعناق الرجال المطامع

وبايعت ليلى في خلاء ولم يكن * شهود على ليلى عدول مقانع

فجمع عدلا ومقنعا فقال عدول ومقانع كما ترى * الوجه الثاني * في قوله فانت طلاق ان يكون حذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه كما قيل صلى المسجد يراد صلى اهل المسجد وكما قال الله عز وجل واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها * يريد اهل القرية واصحاب العير فحذف المضاف واقام

المضاف اليه مقامه فكذلك اراد انت ذات طلاق فحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه * قالت الخنساء *

ترتع ما رتعت حتى اذا ادكرت * فانما هي اقبال وادبار

اي ذات اقبال وادبار وقد يجوز ان يكون جعلها الاقبال والادبار لكثرة ذلك منها مجازا او اتساعا وانشد سيبويه *

وكيف اواصل من اصبحت * خلالته كابي مرحب

يريد كخلالة ابي مرحب والخلالة الصداقة واما قوله والطلاق عزيمة ثلاثا فانه اذ انصب الثلاث فكانه قال فانت طالق يوقع بها الثلاث ويكون قوله والطلاق عزيمة مني جد اغير لغو واذا قال فانت طالق والطلاق عزيمة برفع ثلاث فكانه قال انت طالق والطلاق عزيمة ثلاث اي الطلاق ثلاث اى الذي بمثله يقع الفراق هو الثلاث فيكون الثلاث خبرا ثانيا عن الطلاق او موضحا للعزيمة وان شاء كان تقديره فانت طالق ثلاثا ثم فسر ذلك بقوله والطلاق عزيمة ثلاث كانه قال والطلاق الذى ذكرته او نويته عزيمة ثلاث ففسره بهذا ودليل هذا اذا نوى الثلاث ودليل قصد الثلاث قوله في البيت الذى بعده فبيني بها فهذا يدل على انه اراد الثلاث والبينونة ويجوز نصب عزيمة اذا رفع الثلاث فقال والطلاق عزيمة ثلاث فينتصب على اضمار فعل كانه قال والطلاق ثلاث اعزم ذلك عزيمة ويجوز ان يكون تقدير قوله والطلاق اذا كان عزيمة ثلاث كما تقول عبدالله راكبا احسن منه ماشيا وكما تقول هذا بسرا اطيب منه رطبا واما قوله ومن يخرق اعق واظلم فمن كلام الشعر لا يجوز فى منثور الكلام والله اعلم *

هذا آخر المسائل والحمد لله رب العالمين *

﴿ مسئلة فيها الكلام على نصب ضبة في قول صاحب (المنهاج) وما ضبب بذهب او فضة ضبة كبيرة لزينة حرم تحرير الشيخ الامام العلامة كمال الدين السيوطي الشافعي رحمه الله تعالى وغفر له ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

نقلت من خط والدي رحمه الله ما صورته * الحمد لله * مسئلة * عرض في الاجتماع ببعض الاشياخ اعزه الله تعالى فذكر لي ان بعض اصحابنا الشافعية ساله عن وجه نصب ضبة من قول صاحب المنهاج وما ضبب بذهب او فضة ضبة كبيرة لزينة حرم وقال اعزه الله واخبرني يعني السائل ان الاصحاب اختلفوا في وجه نصب ضبة وان بعضهم قال هو خبر كان محذوفة والمعنى وكان ضبة او وان كان ضبة وقال بعضهم هو مصدر وتقديره تضبيبا ضبة وقال بعضهم هو آلة وقال بعضهم توسع المصنف فاطلق الضبة على المصدر وربما قيل غير ذلك * وقد ظهر لي على ان اطلاق هذا اللفظ بازاء هذا المعنى عربي ان هذه الاقوال كلها لا تسلم اما قول من قال وكان ضبة او وان كان ضبة فغني عن الجواب لانه يلزم منه عود الضمير في كان المقدرة على ما الواقعة على الاناء المضبب فيكون المعنى وما ضبب وكان المضبب ضبة او وان كان المضبب ضبة ولا يخفى فساده سواء جعلت كان تامة او ناقصة والواو عاطفة او للحال * هذا كلام الشيخ سلمه الله تعالى وقد اقتضى امرين * احدهما بان اسم كان المقدر ضمير * والثاني * انه عائد على ما الواقع على المضبب وكل منهما ليس بلازم اما الاول فلانه يجوز ان يكون اسم كان ظاهرا تقديره وكانت الضبة ضبة كبيرة الى آخره * واما الثاني

فلانا اذا جعل اسم كان ضميرا كان عائدا على الضبة المفهومة من قوله وما ضبب لان نفس الضمير يجوز الاستغناء به بستلزم له كقوله تعالى فمن عفي له من اخيه شيء فاتباع بمعروف واداء اليه باحسان * فعفي يستلزم عافيا والضمير في اليه عائد عليه وكقوله *

لكالرجل الحادى وقد منع الضحى * وطير المنايا فوقهن اواقع

فالحادي يستلزم ابلا معدودة وضمير فوقهن عائد عليهن * اذا تقرر ذلك فقد حذف كان واسمها ظاهرا اقدرناه او ضميرا وبقي خبرها * فان اعترض معترض * بان حذف كان مع اسمها انما يحسن ويكثر بعد ان ولو * اجبنا * بانه يكفينا في التخريج وقوعه في كلام العرب وان كان قليلا فقد خرج سيبويه رحمه الله تعالى قول الراجز * من لد شولا فالى اتلائها * على ان التقدير من لد ان كانت شولا وامكننا ان نخلص عن اعتراضه بوجه اخر وهو ان نقول ان اصله فان كانت الضبة ضبة كبيرة فحذفت واسمها بعد ان وبقي خبرها ثم حذف ان بعد ذلك وجوز حذفه دلالة حرم الذي هو الجواب عليه فان حذف الشرط مع القرينة جائز مع ان وانما الخلاف في غيرها من ادوات الشرط واشترط ابن عصفور والابذي تعويض لا من الفعل المحذوف وقال في (الارتشاف) وليس بشيء ومن امثلة حذف الشرط مع ان بدون لا قوله تعالى فلم تقتلوهم تقديره والله اعلم ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم انتم ولكن الله قتلهم وقوله تعالى فالله هو الولي تقديره ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الولي بحق وقوله تعالى ياعبادي ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون * اي انه لم يتأت ان تخلصوا العبادة لي في ارض فاياي في غيرها فاعبدون وهذا لهم

الانسب ليوافق عبارة (المنهاج) عبارة اصله فان عبارة (المحرر) والمضبب بالذهب اوالفضة ان كانت ضبة كبيرة وفوق قدر الحاجة حرم استعماله وان كانت صغيرة الى آخره فهذا يشعر بان صاحب (المنهاج) رحمه الله لما اختصر ما فى (المحرر) وحذف او لا كان واسمها ذكر الشرط ثم قوله في رد هذا الوجه سواء جعلت كان تامة او ناقصة كيف يصح فرض كان تامة والمدعى ان ضبة منصوب بها فتأمل * هذا آخر كلام الوالد على هذا الوجه * ثم نشرع فى ذكر كلام المعترض على بقية الاوجه * ثم قال واما قول من قال تضبيبا ضبة فليس بشئ لانه لم يعرب ضبة وانما اكد الفعل بمصدره القياسى وابقى الضبة على حالها * واما قول من قال ان ضبة مفعول مطلق لانه آلة التضبيب او توسع المصنف فاطلق الضبة على المصدر ونصبها مفعولا مطلقا فشبهته قوية جدا لان لفظ ضبة موافق فى المعنى واللفظ للفعل قبله ويرد بان الضبة ليست بآلة للتضبيب لان كل الآلات تكون موجودة قبل الفعل معدة معروضة له كالسوط قبل الضرب والقلم قبل الكتاب وايضا فاطلاق آلة المصدر عليه سماع كضربته سوطا ولا تقول كتبته قلما والضبة عبارة عن الرقعة التى يرقع بها الاناء ونحوه وقد كانت قبل ذلك جنسا من الاجناس صير المضبب بفعله فيه ضبة ففعله فيه يسمى تضبيبا والضبة عبارة عن الذات وكانت قبل ذلك جنسا لا تسمى ضبة ولو سلمنا انها من الالفاظ التى اطلقتها العرب على المصادر وليست بمصادر كالآلات والعدد وما اضيف اليها ونحوه فان وصفها بكبيرة يرده لان المعانى لا توصف بكبر ولا صغر وانما توصف بالقلة والكثرة والقوة والضعف ونحوها من اوصاف المعاني واذا صح ذلك فلا يقال توسع المصنف فنصب الضبة

على المصدرية

على المصدرية لانه معنى توسع ارتكب لغة مولدة فهو قلة حشمة وادب على المصنف لكنه لا ينبغى ان يقال حتى يقع العجز بعد النظر والاجتهاد لان للمولد اذا اضيف الى الفروع اوغيرها يعذر فى ارتكابه لغته المولدة لانه لو كلف الكلام باللسان العربي دائمًا صعب عليه لانه لا يقدر عليه الا بكلفة فاذا عجزنا عن الدخول بكلامه فى اللسان العربي عذرناه ولا جناح عليه انتهى *واقتضى كلامه ان نزاعه انما هو في تعليل كونه مطلقا بجعله آلة واما نفس الدعوى فلا نزاع فيها فان المصدر قد ينوب عنه فى الانتصاب على انه مفعول مطلق ملاق له في الاشتقاق وانكان اسم عين حاصلا بفعل فاعل المصدر كقوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا *فقد انتصب نباتا على انه مفعول مطلق وليس بآلة بل النبات ذات حاصلة بفعل الفاعل *والذي ظهر لى فيه بعد البحث مع نجباء الاصحاب فيه ونظر (المحكم والصحاح وتهذيب اللغة) وغيرها ولم نجده متعديا بهذا المعنى ان الباء فى بذهب بمعنى من البيانية ارتكبه على مذهب كوفي وضبة منصوب على اسقاط الخافض اما من باب *

امرتك الخير فافعل ما امرت به * فقد تركتك ذامال وذا نشب

وهو ظاهر ولا يرد علي بادخاله فيه بكونهم لم يعدوه من افعاله لانا نقول ما قيس على كلامها فهو من كلامها وقد قالوا في ضبط افعال باب امرته كل فعل ينصب مفعولين ليس اصلهما المبتدأ والخبر واصل الثانى منهما حرف الجر فهو من باب امر وهذا الضابط يشمله لامحالة وهو اولى من ان يدعى انه منصوب من باب قول الشاعر *

تمرون الديار ولم تعوجوا * كلامكم علي اذا حرام

على اسقاط الخافض لان هذا ينقض ولا يقاس عليه وارتكابه يخلص من مشكلات كثيرة ودعواه اقل ضررا من دعوى اللحن لما لم يكون بذهب في موضع نصب على الحال من النكرة المتقدمة عليه الا انه لو تأخر كان صفة لها والباء بمعنى من البيانية والتقدير وماضبب بضبة من ذهب او فضة كبيرة لزينة حرم * ويمكن ان يدعي انه من باب اعطى وليس بظاهر لان سقوط الحرف فيه ظاهر وليس فيه معطي ولا معطى له وما مبتدأ وهي موصولة صلتها جملة ضبب وفي ضبب ضمير نائب فاعل وهو العائد وهو المفعول الاول ان جعلناه من باب امر او اعطى وجملة حرم خبره * فان قلت * لا يصح ان يكون حرم خبرا عن ما لان ما واقعة على المضبب والمضبب جماد لا يوصف بحرام ولا بحلال * قلت * هو على حذف مضاف اي واستعمال ماضبب حرام على المكلف وكذلك يقدر في كل موضع قاله الفقهاء لان الجمادات كالخمر لا توصف بحرام ولا بحلال وانما يوصف بهما فعل المكلف فاذا قالوا الخمر حرام انما يريدون استعمالها وحذفوه اختصار للعلم به * هذا آخر الكتاب كتبه من خط مؤلفه رحمه الله تعالى *

﴿ مهمة من مهمات شيخنا العلامة الكافيجي نفعنا الله به ﴾

قال في قول النحاة كان زيد قائما ابحاث * الاول * انهم يقولون انه موضوع لتقرير الفاعل على صفة فكيف يتصور له الوضع مع انه لا يدل الا على الكون المخصوص نسبة وزمانا فيكون مجازا ان وجد العلاقة والقرينة مع انهم لا يقولون عن آخرهم بذلك * والجواب * ان اللام في قولهم لتقرير

الفاعل لام الغرض والتعليل لا لام التعدية فلا يكون التقويز موضوعاله * الثاني ان الغرض منه بيان اتصاف الشئ بصفة فاي سبب التقريرفكيف يفيد التقوية * والجواب * انهم اذا قصدوا تمكن الشيئ في صفة وثباته فيها وضعواله صيغا مخصوصة مثل قولهم تمكن زيد في القيام اواستقر فيه الى غير ذلك اويأتون بالفاظ تدل على ذلك بمعونة المقام وبالذوق السليم والطبع المستقيم مثل قولهم زيد على القيام قال الله تعالى اولئك على هدى من ربهم * فلما دل كان على كون زيد قائما يفهم منه ان الغرض منه بيان ثبات زيد في صفة القيام فكيف لا ولا شيئ ابلغ في ذلك من طريق الائتلاف والاتحاد ونظيره ان الاتحاد اقوى دلالة على الاختصاص من دلالة طريق الاختصاص عليه واذا تحقق هذا الطريق يجزم بانه يفيد غرض التقرير * الثالث * لاشك ان الصفة يتصور حصولها وتقررها في الموصوف كما هو المعقول والمنقول فلا يتصور حصول الموصوف في الصفة فضلا عن التقرير فيها والا فيلزم الدور فان حصول الصفة بدون تحقق الموصوف لا يتصور ضرورة * الجواب * ان الغرض منه هو الدلالة على اعتبار التمكن لا على حصوله فيها في نفس الامر كما مرت الاشارة اليه * الرابع * انه اذا قيل زيد قائم مستمر يفهم منه ذلك الغرض فما الحاجة الى مجيئ كان * الجواب * لا نسلم انه يفيد الغرض الذي هو بيان تمكن الفاعل في صفة لا بيان تمكن الصفة فيبينهما بون بعيد وبعد التسليم انه من باب تعين الطريق وهو خارج من قانون التوجيه * تنبيه * انهم اذا ارادوا نسبة الشئ الى صفته يقولون كان زيد قائما كما يقولون زيد قائم اذا قصدوا نسبة القيام الى زيد ويقولون

قام زيد اذا قصدوا افادة النسبة بينهما * الخامس * ان الحدث مسلوب عن
الافعال الناقصة فلا يتصور الفاعل بدون الفعل كما لا يتصور المضاف بدون
الاضافة فما المراد من الفاعل في قولهم لتقرير الفاعل على صفة * الجواب * ان كان
لما تعلق به ورفعه يسمى فاعلا على سبيل المجاز وان كان موصوفا بالقيام
فيكون له جهتان ولذلك يسمى اسم كان ايضا * السادس * انه يدل على
الكون المخصوص نسبة وزمانا كما يدل ضرب في قولك ضرب زيد قائما على
الضرب المخصوص فلا فرق بينهما فما معنى قولهم الحدث مسلوب عن الافعال
الناقصة * الجواب * ان الظاهر هو ما قلته لكن التحقيق ان المقصود منه
كما عرفته هو الدلالة على تمكن الموصوف في صفته فيكون هو العمدة ونصب
الذهن ومطرح نظر العقل لا غيره واما الدلالة على الكون المخصوص
فهي وسيلة الى ذلك المقصود وحاكية عنه كالمرآة بالنسبة الى صورة المرئي
فيكون ساقطا عن درجة الاعتبار فكان المراد من مساوية الحدث عدم
اعتبار الحدث قصدا فاذا لم يكن مقصودا فلا يسمى الحدث فيه معنى
لانهم لا يطلقون المعنى على شئ الا اذا كان مقصودا واما اذا فهم الشئ على
سبيل التبعية فيسمى معنى بالعرض لا بالذات وقولهم الاطلاق ينصرف
الى الكمال من قبيل المثل السائر يشعر بما مرانهم يقولون انه مسلوب
الحدث عنه ولا يقولون انه لا يدل على الحدث * السابع * ان المقصود
هو بيان متعلق الكون فما السر في تعلق التصديق بالكون لا بمتعلقه * الجواب *
ان الكون لما ذكرا ولا توجه التصديق اليه فلا حاجة الى تعلقه بمتعلقه *
﴿ تنبيه ﴾ ان التصديق قبل دخول كان يتوجه الى متعلق الكون اصالة

وكذا الحال في متعلقات افعال القلوب وانت خبير بانه لا استبعاد في كون الامر جهة قصد وغير جهة قصد باختلاف الاعتبار * الثامن * انه يدل على الكون المخصوص كسائر الافعال فما السر في سلب الحدث فيه دون غيره * الجواب * ان سائر الافعال المعنى تحصل في نفسه دون الافعال الناقصة * فان قلت * فما السر في عدم تحصل معنى كان مع انه دال عليه * قلت * ان الغرض المذكور جعله من قبيل الالفاظ الدالة على الاضافة المخصوصة وانت خبير بان كون اللفظ موضوعا لمعنى لا يقتضي ان يكون حاصلا منه بنفسه كالحروف * فان قلت * تحصل معنى سائر الافعال مسلم في المعاني الافرادية لكن لا فرق بينه وبين الافعال الناقصة في المعاني التركيبية وكلامنا فيها * قلت * الحق ما ذكرته لكن لما كان معاني سائر الافعال معتدا بها في حالة الافراد دون معنى الفعل الناقص وكانت معتدا بها في حالة التركيب بخلاف معاني الافعال الناقصة كما اومأنا اليه قالوا سلب الحدث فيها دون غيرها * التاسع * ان المراد ان الكون المخصوص في كان زيد قائما ما هو وجود زيد وهو غير مراد وكذا تحقق نسبة القيام اليه * الجواب * ان الحصر حينئذ عبارة عن تعلق زيد بالقيام وانت خبير بان التعلق لا ينحصر في المسند كما بيناه * فان قلت * ليس يوجب وجود النسبة في الخارج فانه يدل على الزمان الماضي * قلت * ان الزمان الماضي ظرف لمتعلق النسبة وهو موجود فيه لا النسبة فانه ظرف لنفسها لا لوجودها * العاشر * اذا كان لما دل على ظرف القيام كان ينبغي ان يتأخر عن القيام فلاي شيء صدر وابكان * قلت * لان الغرض الاصلي من استعمال كان ليس الا بيان تمكن الفاعل في صفته وان كان له دلالة على

الظرفية ضمنا فقدم الاعتبار الباعث القوى * فان قلت * لاشك ان القيام قيد داخل في الكون المخصوص فما معنى قولهم كان قيد القيام باعتبار دلالته على الزمان الماضى فما التوفيق بين المعقول والمنقول * قلت * اولا الاصل فى مباحث الالفاظ هو النقل لا العقل وثانيا ان كون كان قيد القيام باعتبار التحقيق والمآل وكون القيام قيد الكان باعتبار الظاهر المتبادر فلا منافاة بينهما * فان قلت * اذا كان القيام قيد الكان فينبغي ان يقيد بدون ذلك القيد لترتيب الفائدة لا لتحصيلها * قلت * انه قيد لازم من حيث ان وضع كان لافادة تعلق الموصوف بالصفة فلابد منه لفظا او تقديرا كما في افعال القلوب * الحادى عشر * ان كان اذا كان بمعنى وجد يكون من الفعل التام واذا كان دالا على كون زيد قائما يكون من الافعال الناقصة فمعنى الوجود حاصل فيهما فما السر في جعل احدهما تاما دون الآخر * والجواب * ان التأمل الصادق في معناهما يطلع على الفرق بينهما فان الاول يدل على نسبة الوجود الى زيد فقط فقد تم به والثانى يدل على تعلق زيد بالقيام فلا يتم بزيد وحده فيكون ناقصا واما الفرق بين الوجودين فمعلومة مما سبق * الثانى عشر * ان القوم اختلفوا في انه فعل او حرف فهل يرجع الى النزاع اللفظى او يمكن الترجيح بالحمل على الصواب * الجواب * ان النزاع المتبادر من كلامهم هو يرجع الى التفسير ولكن المختار هو الحرف ان اعتبر القصد الاصلى فى دلالة الفعل على معناه والا فهو الفعل بلا شبهة قال شيخنا نفع الله به هذا بعض ماسنح لى في هذا المقام والله اعلم *

فائدة من

فائدة في بيان الجمل مثل زيد قائم

فائدة من مولدات شيخنا العلامة الكافيجي ايده الله تعالى

قال رضي الله عنه اما بعد فان في مثل زيد قائم ابحاثا (الاول) ان سبب اجزاء القضية اللفظية جزءان (٢) ان سببها الوضع والعلم به (٣) ان سبب اجزاء العقلية جزءان آخران ولها اسباب ايضا (٤) ان الحس لا يتصرف في النسبة واحوالها لعجزها لعدم المادة بذلك (٥) ان العقل يتصرف في ذلك لقدرته عليه فلذلك كان الخارج بسيطا وجاز ان يكون الذهني مركبا (٦) ان اعتبار المركب مطابق للبسيط الخارجي (٧) ان سبب الكليات تمكن العقل من ذلك (٨) ان سبب النسب كون غير متعقل في التعقل وفي الوجود ايضا فيكون النسب من باب اجتماع والافتراق سواء كان حقيقيا او اعتباريا (٩) ان وقوع النسبة الذهنية غير معقولة وان كانت كناية عن الكون الخارج واما كونها الذهني فليس فيه فائدة (١٠) ان مطابقتها ليست مناط الادراك فانه ليس بمعلوم وليس فيه فائدة (١١) ان ايقاعها سواء كان فعلا او ادراكا هما عند الاشعري بناء على مسئلة خلق الاعمال (١٢) انه علم عند الفلاسفة ولعل عند الحكم (١٣) ان مذهبهم حق وان مذهبه باطل (١٤) انه نزاع لفظي (١٥) ان تصدقها لفظيا على المذهبين ايضا (١٦) انه يقتضي تسعة ادراكات بعايها (١٧) انه لابد من اعتبار الشرط في صدق كل قضية (١٨) ان الجزء الواقع صار محل الحكم فهذا السر فيه ولم يعقد ذاك فيما عداه (١٩) ان مطابقة النسبة للنسبة لا حاصل لها اللهم الا ان يقال انها تحصل للمقصود الاصلي واجيب ان المطابقة انما هي باعتبار العقل لا بحسب الخارج نفسه (٢٠) ان درك العقل ذاك انما هو من عند الله عند اصل الحق خلافا

للحكماء فانهم قالوا يدرك الكلي بالذات والجزئي بالآلة (٢١) ان مناط الحمل لايتحد مع الموضوع واما المحمول فهو يتحد معه والسر في ذلك يحتاج الى تأمل (٢٢) ان القضية ليس لها تحقق في الخارج (٢٣) انها معدومة (٢٤) ان الاعتبار بوجود الموضوع وبتحقق منشأ الحمل (٢٥) ان فيه وغيرها ابحاث كثيرة محتملة بحسب العقل ولولا كثرت المسائل والعلوم (٢٦) ان مطابقة النسبة الخارجية عبارة عن كون المنسوب منه محتاجا الى غيره في التحقيق (٢٧) ان بينهما تغائرا بالاعتبار وانهما يتحدان في نفس الامر عن ذلك الاعتبار (٢٨) انها تخييلية صرفة لاكون ولا اجماع ولا افتراق بحسب نفس الامر (٢٩) انها من قبيل اشتباه الخيالية بالامور العينية ولهذا لا يتحقق امور متعددة فوانا في نفس الامر (٣٠) انها ماخوذة من الامور الخارجية الغير القائمة بنفسها بل بغيرها (٣١) انها تفيد امورا صادقة وان كانت مما شهد على ما ترى (٣٢) ان العقل يتعقل ارتباط المحمول بالموضوع صادقا بلا نسبة بينهما وانما يحتاج اليها بناء على العادة الخارجية (٣٣) اعتبارات وادوات يستعين العقل بها على تحصيل المقاصد (٣٤) ان سبب عدم تحقق النسبة عدم تحقق الماخذ بخلاف الكليات ولهذا لا ينتهي الى موجود والكلي ينتهي اليه (٣٥) ان سبب التسلسل فيها تجدد اعتبار العقل ولهذا لا يتصور في تحقق الوجود (٣٦) انها ليست ماخوذة من امر محقق بخلاف الكلي (٣٧) ان سبب مطابقته الذهنية كون الخارج عادة دون الذهني وسبب العادة كون الخروج مجعولا بخلاف الذهني فانه خيال كالصورة المنطبعة في المرآة (٣٨) ان جميع القضايا اعتبارية وكذا احكامها (٣٩) ان بين القضية الذهنية والخارجية وجود الموضوع (٤٠)

ان وقوع النسبة مخترع العقل ولهذا صار محل الفائدة وكذا لو كان موضع الايقاع ولكل جديد لذة (٤١) ان نظر العقل مقصور عليها ولهذا لا ينتقل الى ما عداها كما انتقل في تصور المحكوم عليه الى المحكوم (٤٢) ان سبب اقتصار نظره عليها كون المطلوب محبوبا له اعلى المطالب والاغتنام به حذرا عن فوات لذة الحبيب (٤٣) ان سبب الاختراع قصد نيل المطالب مدركه وسبب الادراك اما ذاته او شيء آخر سواء شرطا او سببا وقد يرتبط المحمول بالموضوع بدون الاختراع حين الحكم وكون المحمول مخترعا قبله واما سبب اختراع النسبة فقصد التعاون او قياسا على الشاهد في الاعيان (٤٤) ان متعلق العلم في القضية هو التحقق سواء كان ايجابيا او سلبيا (٤٥) ان الباعث على الاختراع قصد تعدد المدرك سواء كان مرتبطا ولا وقصد ارجاعه اياه الى المفرع عنه حتى ينعقد هناك مخترع مطلوب وكون الخارج مطلوبه ويذكر وثوقه به (٤٦) ان الاختراع منحصر في العقل لا يتعدى الى الحس كل ذلك بفضل الله تعالى وكرمه وسببه عدم انحصار سبب ادراكه في شيء بخلاف الحس (٤٧) ان الكلي المخترع سببه كلية كون وضع مفهومه على الابهام بلا تخصيص مانع من الاحتمال بخلاف الجزئيات (٤٨) ان حاصل الحمل هو الاعلام بالايجاد في الحمل الايجابي وتقدم في السلبي واما التغاير الذهني هو المشترك * فان قلت * فكيف يتصور هذا وانه حكم متناقض من حاكم واحد في وقت واحد * قلت * لا استبعاد لاختلاف الجهة والاعتبار والشرط (٤٩) ان السلب في السالبة عدم الوقوع لا الانتزاع على ما يتبادر (٥٠)

ان سبب الحمل السلبي اما البعيد فامتياز الذوات واما السبب القريب فقصد الاعلام بذلك الامتناع ومنشأ الامتياز على قياس ما عرفت في الايجاب (۵۱) ان جميع القضايا في جميع الاشياء منحصرة في الايجاب والسلب ان كان طرق العلم متضمنة (۵۲) القضية ليست تحت مقولة وانكن لها اصل في الجملة (۵۳) غالب احوال العقل الميل الى الارتباط وسببه قصد الاطلاع على المطالب التي لا يحصل امثالها غالبا الا في ذلك الارتباط (۵۴) ان العقل تعتل في كل الاحوال بدرك مطلوب او بدرك ما يؤدي اليه وان ذلك سبب الحركة الموجبة للحرارة المناسبة للحياة لكن ذات تقدير العزيز العليم (۵۵) ان ذات كله قصد الاستعمال استعصانه لحدوثه وامكانه وتحصيل القرب من الباري سواء قصد ذلك اولا (۵۶) ان السبب لا يضر المطالب وانكانت اعتباريا لا تحقق لها وسبب عدم المضرة لعدم التدافع والمنازعة (۵۷) ان سبب التفات الحس الى المشاهد دون غيره تعلق كماله بكماله به دون غيره على سبيل العادة (۵۸) ان سبب التفات العقل الى تركيب والى تركب والى كلي ومعقوله قصد الافادة وحصول الفائدة وتحصيل الفوائد على وجه كلي والضبط عن الانتشار (۵۹) ان سبب عدم التفاته الى جزئي هو استغناؤه بدرك القوة الحاسة وتغير الجزئيات على زعمهم والصحيح انه يدرك له لاسيما على اصل الاشعري (۶۰) ان جميع المركبات تتضمن احد الامرين اما الاجتماع واما الافتراق سواء كانت ايجابية او سلبية (۶۱) ان الصفات السلبية لكل شئ اكثر من الصفات الايجابية (۶۲) ان سبب ذلك كثرة المخالفة وقلة الموافقة (۶۳) سعة الرحمة وان مصلحة العامة متقدمة على

المصلحة الخاصة (٦٤) ان القائض من الله تعالى هو الرحمة و انما جاء التضاد من التراحم (٦٥) ان في امر القضية اشارة الى المبدأ و المعاد و ان لا اعتبار لامر الا لله الواجب الوجود الباقي (٦٦) ان علم الانسان اعتباري و صعود و نزول و اصحاب و انه له دخل في مصلحة الوجود الحادث و ان مقام العجز و التسليم و القدرة و الحكم كلها لله الا الى الله تصير الامور (٦٧) ان مطابقة النسبة و وقوعها و كيفية الوقوع كلها اعتبارات للتقريب و انما المعلوم و كذلك العلم له جزء حقيقة و كذا كل شئ لا يعلمه الا الله تعالى قال الله تعالى وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها الا هو و انما حال المخلوق كالرخصة تيسرا على قدر دركه لا غير (٦٨) ان حقيقة الامر في حقيقة الامر هو الاعتماد على صاحب الشرع لا غير هو كالماء و غيره كالسراب بل التفاوت اكثر من ذلك (٦٩) ان طريق العقل الى الجزئي الكليات (٧٠) ان السبب في ذلك قصد حصول علم على ايسر وجه سواء كانت متعلقة بالشواهد او بالضمائر (٧١) ان العقل الى الكليات الملائمة (٧٢) ان سبب الملائمة كون كل واحد منهما موافقا للآخر في التجرد (٧٣) ان سبب عموم الكليات تجرده عما يفيد له التعيين بحسب ذاته و اما حصول التعيين لها بحسب العارض فلا ينافي تجردها في حد ذواتها (٧٤) ان سبب عدم عموم الجزئي حصول اليقين له في حد ذاته (٧٥) اما سبب هروب العقل الى الكليات طلب السهولة فان الكلي بمنزلة البسيط في المركب بخلاف الجزئي (٧٦) ان السبب في ذلك طلب المرام المناسب للمبدأ (٧٧) ان سبب منع تعيين الشركة التدافع بينهما بحكم العقل بحسب الحس او بالبديهة (٧٨) ان سبب توهم علو الكلي و تسفل الجزئي اما الوهم القياسي ابتداء و اما قصد

التقرير انتهاه (٧٩) ان الكلى المحمول ايضا ليس له وجود اصلا وانما الوجود لمبدأ الكلية والحمل على بعض الصور (٨٠) انه لا يحصل من حمل الكلى على الموضوع تحقق عينى فى نفس الامر وانما بتخيل للوهم بالاشتباه او تصور لاجل الايضاح و التقريب (٨١) ان وصف الموضوعية حالها كوصف الكلى و المحمول (٨٢) ان مناط الحمل الصدق او لا صدق والاتحاد وعدمه لازم لذالك (٨٣) ان الروابط ليس لها دخل فى المحمول و سبب ذلك انها نسب و المحمول منسوب (٨٤) ان ذلك بحسب التباين من نفس الامر بينهما (٨٥) ان سبب ذلك التخييل او قصد التعاون (٨٦) ان التحقيق قصد الالفة بين مدركه و مدركات الحس فيكون ذلك سبب الود ودفع الوحشة فيكون كالولد فيكون النسب كالنسب (٨٧) ان فى ذلك اشارة الى روحانية العقل والى ارضية الجزئي والى الرضى والسخط والى ان فى كل شيء تصور الروحانية وتصور نسبة الاستقلال فسبحان من اعلم شانه واعجز مخلوقه وربط كل ممكن بحبل العجز والحيرة (٨٨) ان الخارج كله تباين و ان المعقول الكلى لا يخلو عن تناسب في بعض الصور وعدم التناسب في البعض الاخر انما هو بالاضافة الى امر خارجي (٨٩) ان سبب ذلك تحقق التدافع بحسب الخارج (٩٠) ان سبب ذلك من الكلي عدم المنافاة بسبب عدم اتصافه بالكون الحادث (٩١) ان جميع اعتبار العقل في حق الكلى و المحمول لا تحقق له اصلا فى نفس الامر واما التحقق الوهمى فانما نشأ من قياس المعقول على المحسوس بالاجامع تحقق التصور له لاجل التقريب على ما مر فعلم من هذا ان الكلى من حيث هو كلى ليس بمحل الحدوث و القدم و لا الوجود و العدم الى غير ذلك من الاعتبارات

وان الموجودات الحادثة مجازات واعتبارات تعرض على الممكنات كاردة وأخرى لا تعرض عليها الامر من الامور (٩٢) ان الكلي مثال الآخرة ومثال اللوح وان الجزئي مثال عذاب النار وعين الحجاب ومثال السهو والنسيان الى غير ذلك من الاعتبارات (٩٣) ان مثالهما مثال الروح والبدن (٩٤) ان مثالهما مثال القهر واللطف ومثالهما مثال كمال القدرة على كل شيء وفي كل شيء (٩٥) ان مثالهما مثال مظهر آثار الوصف (٩٦) ان الوجود الحادث مثل الذات القديمة والدليل على ذلك اتصافه بالحدوث دون القدم (٩٧) ان كل ذلك دليل العجز في المخلوق ودليل القدرة في الخالق (٩٨) ان كل ذلك اسرار الوهية لا يطلع عليها الا الله وانما يرى ما يرى من جهة عجز الحادث (٩٩) ان ذلك افاد حره الانسان ودعوى العلم منه اما عناد واما خلل واما تجاسر على امر لا ينبغي ان يتجاسر عليه واما جنون واوى حقلي عقل المنوه فسبحان الذي بيده ملكوت كل شيء واليه ترجعون ﴿المائة﴾ ان الانسان متلون ومتغير ان كان له عقل وكل ذلك عدم الوثوق والوثوق لاوثوق بالنسبة الى المبدأ (١٠١) علم من هذا انه واحد في صفة الالهية لاشريك له فيها آمنت بانه لا اله الا الله وحده لاشريك له وان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وعلى سائر الانبياء وعلى آله واصحابه اجمعين (١٠٢) ان الانزاع من الجزئيات اعتباري لا تحقق له في نفس الامر (١٠٣) ان انزاع العقل الكلي من الجزئي الغير المحسوس باعتبار المقالة اوباعتبار من عنده (١٠٤) ان مطابقة كلي بجزئي وكذا تصرف العقل وتطبيقه اعتبار محض ايضا (١٠٥) ان سبب الوقوع باوضح ماذكر

كون التشبيه مقصود الارتباط بما هو مقصود اصلي على سبيل المحاكاة (١٠٦) ان سبب كون الوقوع محل الحكم دون غيره من المدركات قيام الشاهد قصدا بحسب الخارج بخلاف غيره (١٠٧) ان سبب الوقوف عنده دون غيره لانتهاء رغبة عنده وبحصول طلبة التركيبية بخلاف غيره وهذا الايستقرا اذ المدد فوائد تركيبية مرتبة حتى ينتهي الى آخرها (١٠٨) ان العقل لا ينتهي مطالبه دون لقاء ربه (١٠٩) انها مقولة من المقولات العشر (١١٠) انها سلب عنها قيد الوقوع اوعدمه من جملة اعتبار المسند (١١١) ان النسبة زيدت على جانب منشأها النسبة وكيفيتها لكن عري عن ذلك في التعقل (١١٢) انها من النوع المتكرر على قياس الوجوب والا لكان ذا الا يلزم التسلسل+ (١١٣) على تقدير تحققها من الخارج انها بسيطة كالجزئيات الحقيقة والاشخاص وانما وضعها العقل امراكليا تساهلا لا تلازما منحصرا في فرد واحد لا غير بناء على ان كل وجود خارج وجزئي حقيقي وكل يتعين بنوعها العقل كلها كذلك فعلم من هذا ان الانتقاض بحيث التعين بتعين الواجب انما نشأ من تركيب الذهن يستلزم التركيب الخارجي وليس كذلك بل لا تلازم بينهما اصلا* انتهى ما استخرجه نظر شيخنا ايده الله تعالى ولطف به آمين*

﴿ الكلام على مسئلة ضربي زيدا قائما تاليف عبدالرحمن بن ابي بكر السيوطي الشافعي عفاالله عنه ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

امابعد حمد الله تعالى والصلوة والسلام على محمد وآله وصحبه* فهذه كراسة*

﴿ الكلام على مسئلة ضربي زيدا قائما للسيوطي ﴾

تكلمت فيها على مسئلة ضربي زيدا قائما وذكرت فيها خلاف العلماء وادلتهم للبتدى * فاقول * اختلف الناس في اعراب هذا المثال فقال بعضهم ضربي مرتفع على انه فاعل فعل مضمر تقديره يقع ضربي زيدا قائما او ثبت ضربي زيدا قائما وقيل عليه انه تقدير ما لا دليل على تعينه لانه كما يجوز تقدير ثبت يجوز تقدير قل او عدم وما لا يتعين تقديره لا سبيل الى اضماره * وقال آخرون وهو الصحيح هو مبتدأ وهو مصدر مضاف الى فاعله وزيدا مفعول به وقائما حال * ثم اختلفوا هل يحتاج هذا المبتدأ الى تقدير خبر اولا * فقال بعضهم ليس ثم تقدير خبر لان المصدر هنا واقع موقع الفعل كما في قولهم اقائم الزيدان * ورُدّ بانه لو وقع موقع الفعل لصح الاقتصار عليه مع فاعله كما صح ذلك في اقائم الزيدان وحيث لم يصح ان يقال ضربي ويقتصر بطل ما ذكروه * وقال الكسائي وهشام والفراء وابن كيسان الحال بنفسها هي الخبر لا سادة مسدة * ثم اختلفوا فقال الكسائي وهشام ان الحال اذا وقعت خبرا للمصدر كان فيها ذكران مرفوعان احدهما من صاحب الحال والآخر من المصدر وانما احتاجوا الى ذلك لان الحال لا بد لها من ضمير يعود على ذي الحال وهي خبر والخبر عندهم لا بد فيه من ضمير يعود على المبتدأ لان المبتدأ عندهم انما يرتفع بما عاد عليه في احد مذهبي الكوفيين وضربي هنا مبتدأ مرفوع فلا بد له من رافع فاحتاجوا الى القول بتحمل قائم ضميري لرفعه خبرا بها انا لا يجوز ان يؤكد الضمير من الكون في قائما فتقول ضربي زيدا قائما نفسه نفسه وقيامك مسرعا نفسك نفسه فان اكدت القيام ايضا مع الضميرين قلت قيامك مسرعا نفسك نفسه نفسه فتكرر النفس ثلاث

مرات * وقال الفراء الحال اذا وقعت خبرا للمصدر فلا ضمير فيها من المصدر لجريانها على صاحبها في افراده وتثنيته وجمعه وتعريها معنى ضمير المصدر لجريانها على صاحبها في افراده وتثنيته وجمعه وتعريها معنى المصدر للزومها مذهب الشرط والشرط بعد المصدر لا يتحمل ضمير المصدر اذا قيل ركوبك ان بادرت وقيامك ان اسرعت وضربي زيدا ان قام فكما ان الشرط لا ضمير فيه يعود الى المصدر فكذلك الحال وجاز نصب قائما ومسرعا وما اشبههما على الحال عند الكسائي وهشام والفراء وان كان خبرا لما لم يكن عن المبتدأ الا ترى ان المسرع هو المخاطب لا القيام والقائم هو زيد لا الضرب فلما كان خلاف المبتدأ انتصب على الحال لانه عندهم يسوف النصب * وقال ابن كيسان انما اغنت الحال عن الجر لها بالظرف ورد قول الكسائي وهشام بان العامل الواحد لا يعمل في معمولين ظاهرين ليس احدهما تابعا للآخر فما فكذلك لا يعمل في مضمرين واذا انتفى ذلك انتفى كون الحال خبرا * ومما يبطل ايضا كون الحال رافعة ضميرين اما لو ثنينا فقلنا ضربي اخويك قائمين لم يمكن ان يكون في قائمين هنا ضميران لانه لو كان لكان احدهما مثنى من حيث عوده على مثنى والآخر مفرد العوده على مفرده وتثنية اسم الفاعل وافراده انما هو بحسب ما يرفع من الضمير فكان يلزم ان يكون اسم الفاعل مفردا مثنى في حال واحدة وهو باطل * واما قول الفراء الحال لم يتحمل ضمير المبتدأ للزومها مذهب الشرط * فالجواب عنه ان الشرط يفرده من غير جوابه لا يصلح للخبرية لانه لا يفيد واذا كان كذلك تبين ان جواب الشرط محذوف

فيكون الضمير محذوفا فاعم الجواب * واما تشبيه ابن كيسان الحال بالظرف فكانه قال ضربي زيد في حال قيامه فليس بشيء لانه لو جاز ذلك لهذا التقدير للزم مع الجثة ان يقول زيد قائما لانه بمعنى زيد في حال قيام وحيث لم يجز ذلك دل على فساد ما ذكروه * واما قولهم انه منصوب على الحال ففاسد ايضا لان الحال لو كان عاملا لعمل حيث وجد ونحن نرى العرب تقول ليس زيد قائما لكن قاعد برفع قاعد على الجواز وما زيد قائما لكن قاعد برفعه على الوجوب مع كونه معا لفا لما قبله فبان فساد ما ذكروه * وقال جماعة بتقدير الخبر ثم اختلفوا في قضية تقديره ومكانه فحكى ابو محمد ابن السيد البطليوسي وابن عمرون عن الكوفيين انهم قالوا بتقديره بعد قائما والتقدير ضربي زيد قائما ثابت او موجود * ورد بانه تقدير ما لا دليل في اللفظ عليه فانه كما نقدره ثابت يجوز ان يقدر ايضا منفي او معدوم ولانه اذ ذاك يكون حرف الجر جائزا لا واجبا لان قائما حينئذ يكون حالا من زيد والعامل فيه المصدر فلا يكون الحال سادا مسد الخبر فلا يلزم حذفه وانما يجب حذف الخبر في مثل هذا اذا سدت الحال مسده لان الحال اذ ذاك عوض من الخبر بدليل ان العرب لا تجمع بينهما ولا تجرد خبر هذه المصادر الامع وجود الاحوال للمناسبة التي بين الحال والخبر لان اصل الخبر التنكير كالحال ولان الحال هي صاحبها كما ان الخبر المفرد هو المبتدأ والحال مفيدة كما ان الخبر كذلك يفهم من عدم اجتماعهما مسد الموضعية ولا تتصور الموضعية الا على قول من قدر الخبر قبل الحال . وذهب البصريون والاخفش وهو الصحيح الى تقديره فقال الاخفش تقديره ضربي زيدا ضربه قائما وهذا

لايخلوا اماان يجعل المصدر الثاني وهو ضربه مضافاالى المفعول وفاعله ضمير المتكلم محذوف فيصيركانه قال ضربي زيدا ضربته قائماقاماان يفهم من معنى الخبر عن المفهوم من المبتدأ فلايصح واماان يفهم منه ان ضربته المطلق مثل ضربته قائماوهو غير المعنى المفهوم وان جعل المصدر مضافاالى فاعله صار المفهوم منه على المطلوب فى الكلام كامن * وقال البصريون وهو الصحيح تقديره اذا كان قائماان اردت الماضي اواذاكان قائما ان اردت المستقبل لان معنى ضربي زيدا قائماماضربت زيدا الا قائماوهذا لايستقيم الاعلى مذهب البصريين لان العامل يتقيد بمعموله اذاجعل الحال من تمام المبتدأ يكون الاخبار بان ضربي زيدامقيدابالقيام وذا لا ينفى ان يقع الضرب في غير حال القيام وذا جعل الحال من جملة الخبر يكون ضربي زيدا هذا الذى لم يقيد بحال كان اذا كان قائما فلوقدر وقوع ضربي في غير حال القيام كان مناقضا للاخبار اومن الحال وقوع عين المقيد بالحال في زمان وتخلف شئ منه عن ذلك الزمان اذا اريد به الحقيقة *

واذ قد علمت اقوال العلماء وادلتهم وردها والصحيح من ذلك وحجته فلنختم الكتاب بفوائد لابد من التعرض لها * الاولى * انماقدرنا الخبر ظرفا دون غيره لان تقديره محذوفا مجاز والظروف احمل بذلك من غيرها * الثانية * انما قدر ظرف الزمان دون المكان لان الحال عوض منه ومن الحرف الزمان انسب منهابظرف المكان لانها توقيت للفعل من جهة المعنى كماان الزمان توقيت للفعل ولان المبتدأ هناحدث وظرف الزمان مختص بالاخبار به عن الحدث دون الجثة فهواخص من ظرف الزمان

* الثالثة * انما قدرت اذ واذا دون غيرهما لاستغراق اذ الماضي واذا المستقبل قاله ابن عمرون * الرابعة * انما قدر بعد الظرف فعل وكان التامة ولم يقدر نصبه قائم على الخبر لكان لان الظرف لابد له من فعل او معناه والحال لابد لها ايضا من عامل والاصل في العمل الفعل وقدرت كان التامة لتدل على الحدث المطلق الذي يدل الكلام عليه ولم يقيد في قائم الخبرية للزومه التنكير * واجاز الفراء نصبه على خبر كان ورد بدخول الواو عليه ولا يلتفت الى قول من اجاز دخول الواو على خبر كان اذا كان الخبر جملة والضمير في كان فاعلها وهو يعود الى مفعوله وذكر الزمخشري انها يعود الى فاعل المصدر وهو الياء في ضربي والله سبحانه وتعالى اعلم انتهى *

﴿ تحفة النجباء في قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا تاليف كاتبه ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله والصلوة على رسول الله * قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا فيه عشرة اسئلة * الاول * ما وجه انتصاب بسرا ورطبا * والجواب * انه على الحال في اصح القولين وعليه سيبويه لان المعنى عليه فان المخبر انما يفضله على نفسه باعتبار حالة من احواله ولولا ذلك لما صح تفضيل الشيء على نفسه والتفضيل انما صح باعتبار الحالين وكان انتصابها على الحال لوجود شرط الحال خلافا لمن زعم انه خبر كان * فان قلت * هلا جعل تمييزا * قلت * يابى ذلك انه ليس من قسم التمييز فانه ليس من المقادير المنتصبة من تمام الاسم ولا من التمييز المنتصب عن تمام الجملة فلا يصح ان يكون تمييزا * السوال الثاني * اذا كانا حالين فما صاحب الحال * والجواب * انه الاسم المضمر في اطيب

﴿ تحفة النجباء في قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا ﴾

﴿ تحقيق الحال في قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا ﴾

الذى هو راجع الى المبتدأ من خبره فبسرا حال من الضمير ورطبا حال من الضمير المجرور بمن وهو المرفوع المستتر فى اطيب من جهة المعنى ولكنه نزل منزلة الاجنبي * وذهب الفارسي الى ان صاحب الحالين الضمير المستكن فى كان المقدرة التامة واصل المسئلة هذا اذا كان اي وجد بسرا اطيب منه اذا كان اى وجد رطبا وهذان القولان مبنيان على المسئلة الثالثة * السوال الثالث * ما العامل في الحالين * والجواب * فيه اربعة اقوال * احدها * انه ما في اطيب من معنى الفعل * الثاني * انه كان التامة المقدرة وعليه الفارسي * الثالث * انه ما في اسم الاشارة من معنى الفعل اى اشير اليه * الرابع * انه ما في حرف التنبية من معنى الفعل * ورجح الاول بامور * منها * انهم متفقون على جواز زيد قائما احسن منه راكبا وتمرة نخلتي بسرا اطيب منها رطبا والمعنى في هذا كله وفي الاول سواء وهو تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالين فاذ في اسم الاشارة وحرف التنبيه ودار الامر بين القولين الباقيين والقول باضمار كان ضعيف فانها لا تضمر الا حيث كان في الكلام دليل عليها نحو ان خيرا فخير وبابه لان الكلام هناك لا يتم الا باضمارها بخلاف هذا ويبطله شيء آخر وهو كثرة الاضمار فان القائل به يضمر ثلاثة اشياء اذا والفعل والضمير وهذا بعيد وقول بما لا دليل عليه * ومنها * لو كان العامل الاشارة لكانت الى الحال لا الى الجوهر وهو باطل لانه انما يشير الى ذات الجوهر ولهذا تصح اشارته اليه وان لم يكن على تلك الحال كما اذا رأيت التمر يابسا يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا فانه يصح ولو كان العامل في الحال هو الاشارة لم يصح * ومنها * لو كان العامل الاشارة لوجب ان يكون الخبر عن الذات مطلقا لان تقييد المشار اليه

باعتبار الإشارة اذا كان مبتدأ لا يوجب تقييد خبره اذا اخبرت عنه ولهذا تقول هذا ضاحكا ابي فالاخبار عنه بالابوة غير مقيد بحال ضحكه بل التقييد للاشارة فقط والاخبار بالابوة وقع مطلقا عن الذات * ومنها * ان العامل لو لم يكن هو اطيب لم تكن الاطيبة مقيدة بالبسرية بل تكون مطلقة وذلك يفسد المعنى لان الغرض تقييد الاطيبية بالبسرية مفضلة على الرطبية وهذا معنى العامل واذا ثبت ان الاطيبية مقيدة بالبسرية وجب ان يكون بسرا معمولا لاطيب * فان قلت * لو كان العامل هو اطيب لزم منه المحال لانه يستلزم تقييده بحالين مختلفين وهذا ممتنع لان الفعل الواحد لا يقع في حالين كما لا يقع في ظرفين لا يقال زيد قائم يوم الجمعة يوم الخميس ولا يجوز ان يعمل عامل واحد في حالين ولا ظرفين الا ان تداخلا ويصح الجمع بينهما نحو زيد مسافر يوم الخميس ضحوة وسرت راكبا مسرعا لدخول الضحوة في اليوم والاسراع في السير وتضمنه له ولا يجوز سرت مسرعا مبطيا لاستحالة الجمع بينهما فكذا يستحيل ان يعمل في بسرا ورطبا عامل واحد لانهما غير متداخلين * فالجواب * ان العامل في الحالين متعدد لا متحد فالعامل في الاول ما في اطيب من معنى الفعل وفي الثاني معنى التميز والانفصال منه بزيادة في تلك الصفة وهو الذي تضمنه معنى افعل وتعلق به حرف الجر لانك اذا قلت هذا اطيب من هذا تريد انه طاب وزاد طيبه عليه * وعبر عن هذا طائفة بان قالوا افعل التفضيل في قوة فعلين فهو عامل في بسر باعتبار طاب وفي رطب باعتبار زاد حتى لو فككت ذلك قلت هذا زاد بسرا في الطيب على طيبه في حال كونه رطبا وكان المعنى المطلوب مستقيما * السوال الرابع *

اذا كان العامل افعل التفضيل لزم تقديم معموله عليه والاتفاق على منعه * والجواب * من وجهين * احدهما * لا نسلم المنع ودعوى الاتفاق غير صحيح فان بعض النحاة جوزه لقوله اوماز ودت منه اطيب * الثاني * سلمناه الا انه خاص بنك لا يتعدى الى الحال والظرف وذلك لان منك في معنى المضاف اليه على ما تقرر في بابه فكره تقديمه على ما هو كالمضاف ولا يلزم من ذلك امتناع تقديم معمول ليس مثله * وجواب ثالث * وهو انهم اذا فضلوا الشئ على نفسه باعتبار حالين فلا بد من تقديم احدهما على العامل وان كان مما لا يسوغ تقديمه لو لم يكن كذلك وكذا اذا فضلوا ذاتين باعتبار حالين قدموا احدهما على العامل وقد قالوا زيد قائما كعمرو قاعدا فاذا جاز تقديم هذا المعمول على كاف التشبيه التي هي ابعد في العمل من باب افعل فتقديم معمول افعل اجدر * السوال الخامس * متى يجوز ان يعمل العامل الواحد في حالين وما ضابطه * والجواب * قد عرف مما تقدم وهو اذا كانت احدى الحالين متضمنة للاخرى نحو جاء زيد راكبا مسرعا ﴿ السوال السادس ﴾ هل يجوز التقديم والتاخير في الحالين ام لا * والجواب * ان الحال الاولى يجوز فيها ذلك لان العامل فيها لفظي فلك ان تقول مع ما تقدم هذا اطيب بسرا منه رطبا وهو الاصل ولا يجوز في الثانية التقديم لان عاملها معنوي والعامل المعنوي لا يتصور تقديم معموله عليه ﴿ السوال السابع ﴾ كيف تصورت الحال في غير المشتق * والجواب * انه ليس لشرط الاشتقاق حجة ولا اقام عليه دليل ولهذا كان الحذاق من النحاة على انه لا يشترط بل كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا ولا يشترط فيها

الا ان تكون دالة على معنى مقول و لهذا سميت حالا كما قال *

لولم تحـل ما سميت حـالا * وكل ما حال فقد زالا

وكم من حال وردت جامـدة نحو متى علي لى الملك رجلا * هـذه ناقة الله لكم آية * مررت بهذه العود شجرا ثم مررت به رمادا * و تاويل ذلك بمشتق تعسف ظاهر * السوال الثامن * الى اى شيء وقعت الاشارة بقولهم هذا * والجواب ان متعلق الاشارة هو الشيء الذي تتعاقب عليه هذه الاحوال ومايخرجه النخل من اكمامها فيكون بالحاشم ساما ثم خلا لاثم بسرا الى ان يكون رطبا فمتعلق الاشارة المحل الحامل لهذه الاوصاف فالاشارة الى شيء ثالث غير البسر والرطب وهو حامل البسرية والرطبية اى الحقيقة الحاملة لهذه الصفات ويدل على ذلك انك تقول زيد قائما اخطب منه قاعدا * وقال عبد الله بن سلام لعثمان انا خارجا انفع منى لك داخلا ولا اشارة ولا مشار اليه هنا وانما هو اخبار عن الاسم الحامل للصفات التى منها القيام والقعود والدخول والخروج ولا يصح ان يكون متعلق الاشارة صفة البسرية ولا الجوهر بقيد تلك الصفة لانك لو اشرت الى البسرية او الجوهر بقيدها لم يصح تقييده بحال الرطبية فلم يبق الا ان تكون الاشارة الى الجوهر الذى تتعاقب عليه الاحوال وهو يبين لك بطلان قول من زعم ان متعلق الاشارة في هذا هو العامل في بسرا فان العـامل اما ما تضمنه اطيب من معنى الفعل واما كان المقدرة وكلاهما لا يصح تعلق الاشارة بـه * السوال التاسع * هلا قلتم ان بسرا ورطبا منصوبا على خبر كان وتخلصتم من هذا كله * والجواب * ان كان لو اضمرت لاضمر ثلاثة اشياء الظرف

الذى هو اذاو فعل كان وهو فوقها وهذا لا نظير له الاحيث يدل عليه الدليل واذا منع سيبويه من اضمار كان وحدها فكيف يجوز اضمار اذ واذ امعها وانت لو قلت سآتيك جاء زيد تريد اذا جاء زيد لم يجز باجماع فههنا اولى لانه لا يدرك اذ تريدام اذا وفي سآتيك لا يحتمل الا احدهما واذا بعد اضمار الظرف وحده فاضماره مع كان ابعد ومن قدره من النحاة فانما اشار الى شرح المعنى بضرب من التقريب * فان قيل * يدل على اضمار كان ان هذا الكلام لا يذكر الا بتفضيل شئ في زمان من ازمانه على نفسه في زمان آخر ويجوز ان يكون الزمان المفضل فيه ماضيا وان يكون مستقبلا ولا بد من اضمار مايدل على المراد منهما فيضمر للماضي اذ وللمستقبل اذا واذ واذا يطلبان الفعل واعم الافعال واشملها فعل الكون فتعين اضمار كان فيصح الكلام * قيل * انما يلزم هذا السوال اذا اضمرنا الظرف واما اذا لم نضمره لم يحتج الى كان * واما قولكم انه يفضل الشئ على نفسه باعتبار زمانين واذ واذا للزمان فجوابه انه في التصريح بالحالين المفضل احدهما على الآخر غنية عن ذكر الزمان وتقدير اضماره الا ترى انك اذا قلت هذا في حال بسريته اطيب منه في حال رطبيته استقام الكلام ولا اذ هنا ولا اذ الدلالة الحال على مقصود المتكلم من التفضيل باعتبار الوقتين * السوال العاشر * هل يشترط اتحاد المفضل والمفضل عليه بالحقيقة * والجواب * ان وضعها لذلك ولا يجوز ان نقول هذا بسرا اطيب منه عنبا لان وضع هذا الباب لتفضيل الشئ على نفسه باعتبارين وفي زمانين فان جئت بهذا التركيب وجب الرفع فقلت هذا بسر اطيب منه عنب فتكون جملتين * احداهما هذا بسر * والثانية اطيب منه عنب * والمعنى

العنب اطيب منه ولوقلت هذا البسر اطيب منه عنب لا تضحت المسئلة وانكشف معناها والله سبحانه وتعالى اعلم *

قال المؤلف عفا الله عنه وعن جميع المسلمين آخر الجزء علقه مؤلفه عبد الرحمن ابن ابي بكر السيوطي الشافعي لطف الله به آمين *

الحمد لله الذي يسر لنا اتمام هذا الكتاب * واليه المرجع والمآب * وقد وافق الفراغ من طبعه في اول شهر رجب سنة (١٣١٧) الهجرية في زمان

معتمدية الامير الشهير فردزمانه وخير اقرانه النواب اقبال يار جنك بهادر دام اقباله في مطبعة دائرة المعارف النظامية الواقعة ببلدة حيدرآباد الدكن صانها الله عن الزلازل والفتن،

وقد اهتم بطبعه وتنسيق وضعه اضعف العباد

حسن بن احمد الحنفي عفا الله عنه وعن

* اسلافه آمين *

﴿اطلاع﴾

* لايخفى * ان هذا الكتاب قوبل في اوان طبعه وتصحيحه بثلاث نسخ عتيقة * الاولى * وهي اجودها وكانت للنواب عماد الملك بهادر دام مفاخره * وثانيتها * للمولوي حكيم نور الدين القاديانى * وثالثتها * لشمس العلما المولوى سيد على البلجرامى * فالاول اكثرها اتباعا وهي المنقولة عنها وماخالفناها الالاضرورية فقط *

فهرس الجزء الرابع من الاشباه والنظائر في النحو

تم فهرس الجزء الرابع بعون الله تعالى وحسن توفيقه